



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>











هذه رسالة لطيفة تدعى جواهر الروايات ودرر  
 الدرايات في الدعاوى والمبينات لشيخنا العلامة الفاضل  
 والفهامة الكامل الشيخ محمد سليم البشتاوي الحنفي  
 الأزهرى قاضى محكمة مركز المنصورة الشرعية حالا  
 حفظه الله تعالى آمين على مذهب الامام  
 الاعظم أبى حنيفة النعمان رضى  
 الله تعالى عنه وأرضاه  
 وجعل الجنة مثله  
 ومثواه  
 آمين

﴿ طبع هذا الكتاب باذن المؤلف حفظه الله ﴾  
 ﴿ ولا يجوز طبعه بغير اذنه ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾  
 ﴿ بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجرية ﴾  
 ﴿ على صاحبها أفضل الصلاة ﴾  
 ﴿ وأزكى التحية ﴾



(Arabic)

KBL  
B573  
1901



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الحق الوكيل الذي اوعده شاهد الزور بعصاة عذاب في محكم  
 التنزيل أحده سبحانه وتعالى وأشكره في جميع الأوقات وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه  
 عن النقائص والآفات وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله سيد السادات وأشرف أهل  
 الأرض والسموات وأصلي وأسلم على سيدنا محمد والقائل يا كم وشهادة الزور وعلى آله وأصحابه السادة  
 البدور (وبعد) فيقول العبد الضعيف الغافى كثير الذنوب والمساوى محمد سليم البشتاوى ابن الحاج  
 سعيد بن يوسف قدسألى بعض اخواني أصح الله تعالى شأنهم وشأنى أن أكتب رسالة فى بيان الجرح  
 المقبول وغير المقبول فى الشهادات لكثرة الاحتياج اليه خصوصاً فى هذه الأوقات وفرة التزوير فيها وقلة  
 الأمانات وفى تعريف وشروط الدعوى والشهادات ومن لا تقبل شهادته فى المحاكم فأحتمه لذلك  
 والله أعلم بما هنالك أمثالا لقوله تعالى فاستمعوا للخيرات وسميتها (جواهر الروايات ودرر الدرايات  
 فى الدعوى والبيّنات) وهى مشتملة على مقدمة وتكميل وتنبيهات ومساائل متفرقة من الدعوى  
 وبعض محاضر للدعوى وخاتمة والله أرجو فى القبول متوسلاً بالمصطفى الرسول \* وهذا أو ان الشروع  
 فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول مستعيناً بالله عز وجل طاب لمنه تعالى الصون من الزلل

(المقدمة فى شهادة الحسبة)

قد ذكر فى فتح القدير عازى الى فتاوى قاضى خان التعزير حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الابراء والعفو  
 والشهادة على الشهادة ويجرى فيه اليمين يعنى اذا انكر ان سبه بخلف ويقضى بالنكول \* ولا يخفى على أحد انه  
 ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله تعالى \* فحق العبد لا شك انه يجزى فيه ما ذكره (وأما ما هو حق الله  
 تعالى فقد ذكرنا فيما سياتى انه يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجر العاقل من نفسه قبل  
 ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه انه يجوز اثباته بدع شهادته فيكون مدعيه شاهداً اذا كان معه آخر اه ما فى فتح  
 القدير وقد استفيد منه سماع البيّنة بالدعوى ويدخل التعزير تحت قولهم فى نفس الجرح المقبول  
 فى كتاب الشهادات هو ما تضمنه حق الله تعالى أو حق العبد والجرح الذى لا يقبل ولا تسمع

قوله التعزير برحق  
 العبد كسائر حقوقه  
 يعنى حقوق العبد  
 ومراده ان التعزير  
 القالب فيه حق العبد  
 وان كان حق الله تعالى  
 فيه أيضاً ولكن حق  
 العبد هو الغالب أو ان  
 المراد ان افراد الحق  
 هى حق العبد أكثر من  
 افراد الحق التى هى حق  
 الله ولكن المتبادر  
 الاول وهو انه اجتمع  
 فيه الحقان وحق العبد  
 غالب فيه وتعامه فى رد  
 المختار اه منه





التي تسمى عليه هو ما لم يتضمّن من حق الله تعالى ولا الله دكا في الهداية وغيرهما لحق الله تعالى أعـ من  
الحدود والتعازير التي هي من حقوق الله تعالى لأن المراد بحق الله تعالى كما صرح به الأصوليون  
ما يتعلق بنعمه بالعامّة (وذكر في المعراج في شرح قول الهداية ولا تسمع الشهادة على جرح مجرد) (فان قيل)  
انه عليه الصلاة والسلام قال اذكر والافجر بما فيه (قلنا) هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى  
غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام اهـ فدخل تحته ما اذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي الناس  
بلسانه ويده فان أعلموا القاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ومنعه أشد المنع  
ويعزّره بما يليق بحاله (وفي الظهيرية من الكراهية) رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا  
بأس بالاعلام السلطان به ليزجره اهـ فقد استفيد منهما ان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره وهو من باب  
الاخبار فلا يحتاج الى لفظ الشهادة والى مجلس القضاء فاذا أخبر بان فلانا ارتكب معصية ليس فيها أحد  
مقدّر وكان المخبر عدلا أرسل القاضي خلفه وعزّره (ولذا قال في الفتح ان تعزير الأشراف بالاعلام بأن  
يقول له انك تفعل كذا أو بلغني انك تفعل كذا فيزجره ومثله في الزيلعي وهذا كالصرح في أن مجرد الاعلام  
والاخبار للقاضي يكفي لتعزير القاضي من غير توقف على دعوى حيث كان من حقوقه تعالى وقد فسره في  
القنية بان يرتكب منكر المس فيه عدم مشروع من غير أن يجنى على إنسان (فان قلت) يحتمل انه قد تاب  
من المنكر فكيف يعزّر (قلت) قال في القنية التعزير لا يسقط بالتوبة اهـ ويدخل تحت قوله في المعراج  
اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام ما اذا أخبر القاضي أن زوجة عائب تخرج من  
بيت زوجها وتذهب وتدخل الى فلان الا حني عنها فان القاضي يمنعها ويعزرها على ذلك لانه لا يمكن دفع  
الضرر الا بذلك فان الزوج غائب وقالوا القاضي نصب ناظرا لمصالح المسلمين خصوصا الغائبين وكثير هذا في  
كلامهم (وفي الفتح) القاضي نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه اهـ فالغائب كذلك ولا شك ان  
هذا من أعظم مصالحهم فاذا كان له حفظ مال الغائب فكيف يعالاه وحرمة (فان قلت) يحتمل انها ذهبت  
اليه لزيارة أو قضاء حاجة (قلت) لا اعتبار بالاحتمال في باب التعزير اذا القاضي يبنى الأمر على الغائب  
(وفي القنية لو وجد منه رائحة الجردون السكر يعزّر وكذلك وجد منه آنية فيه آخر يعزّر) (والحاصل) ان  
باب التعزير يرمي على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الفسق فيعزرون على الظاهر اهـ (فان قلت) اذا  
أخبر القاضي بمعصية رجل هل له أن يرسل خلفه من غير أن يدعي عليه ذو حصة (قلت) نعم اذا كان من  
حقوق الله تعالى (وفي الوقعات من القضاء قاض أخبر أن فلانا طلق امرأته ثلاثا وأسترق الحران كان المخبر ان  
عدلين ينبغي له أن يطلب ما أشد الطلب لانه ثبت عند القاضي ما هو منكر بحجة شرعية وان كان المخبر عدلا  
واحدا وكان أكبر رايه أنه صادق فالأفضل أن يطلب ما وان لم يطلب ما أوسع ذلك وان كان المخبر غير عدل  
وغلب على ظن القاضي صدقه الأولى أن يطلب ما \* وان لم يشهد أحد بطلاق الزوجة وعنى الأمة لكن بلغ  
القاضي ذلك وأرسل خلفه فأنكر ولا بد منه فهل يحلفه القاضي \* قال في جامع الفصولين لا يحلف على عتق  
العبد دون دعوى وفاقه وفي عتق الأمة والطلاق بدون دعوى قيل يحلف وقيل لا فليتأمل عند الفتوى اهـ  
وقد تأملت في فتح حلي الأول لرجاء النكول ولذا قدمه في الذكر وعادته ذلك فهذا كله يدل على ان التعزير  
لا يتوقف على الشبوت والدعوى الشرعيين اذا كان حق الله تعالى (قلت) وقيد القبول لشهادة الحسبة في  
النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا وأما اذا كان غائبا فلا قال في شرح المنظومة للعلامة عبد البر وكذا يشترط  
حضور المولى في طلاق الأمة ولكن لا يشترط حضور المرأة والأمة على المشهور اهـ قال بعدة العلامة  
الطحطاوي في حاشيته للدر المختار وتقبل وان أنكر الزوجان اهـ وقال في تكملة رد المحتار بعد نقله ومثله في  
العمادية والفصول والبرازية اهـ واحتراز بقوله على المشهور عما نقله الجوى في حاشية الاشياء عن العمادية  
نقل عن الامام الحلواني من انه يشترط حضور المرأة والأمة ليشار اليهما في الدعوى (وفي فتاوى قاضي خان)  
ان من يتهم بالقتل والسرقة فيحبس ويحبس في الحبس الى ان تظهر عليه التوبة وعن أبي يوسف ان من يبيع  
الخمر ويشترى ويترك الصلاة فيحبس ويؤدب ثم يخرج اهـ وقد استفيد منه ان التعزير يكون بمجرد التهمة

مطلب كل ما كان من  
باب الاخبار لا يشترط  
فيه لفظ الشهادة

مطلب التعزير يبنى  
على ما هو الغالب  
مطلب فيما لو أخبر  
القاضي بان فلانا طلق

مطلب لا بد من حضور  
الزوج لقبول الشهادة  
عليه بطلاقه حسبة



Ar. 162

KBL  
B573  
1901



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الحق الوكيل الذي أوعد شاهد الزور وعضاة العذاب في محكم  
 التنزيل أجده سبحانه وتعالى وأشكره في جميع الأوقات وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه  
 عن النقائص والآفات وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله سيد السادات وأشرف أهل  
 الأرض والسموات وأصلي وأسلم على سيدنا محمد والقاتل اياكم وشهادة الزور وعلى آله وأصحابه السادة  
 البدور وبعد فيقول العبد الضعيف الغافى كثير الذنوب والمساوى محمد سليم البشتاوى ابن الحاج  
 سعيد بن يوسف قدس الله تعالى بعض اخواني أصلح الله تعالى شأنه ثم وثانى أن أكتب رسالة في بيان الجرح  
 المقبول وغير المقبول في الشهادات لكثرة الاحتياج اليه خصوصاً في هذه الأوقات وفرة التزوير فيها وقلة  
 الأمانات وفي تعريف وشروط الدعوى والشهادات ومن لا تقبل شهادته في المحاكمات فأحسبه لذلك  
 والله أعلم بما هنالك أمثلة للاقوله تعالى فاستمعوا للخيرات وسمنها جواهر الروايات ودرر الذراريات  
 في الدعوى والبيئات وهي مشتملة على مقدمة وتكميل وتنبيهات ومساائل متفرقة من الدعوى  
 وبعض محاضر للدعوى وخاتمة والله أرجو في القبول متوسلاً بالمصطفى الرسول \* وهذا أو ان الشروع  
 في المقصود بعون الملك المعبود فأقول مستعيناً بالله عز وجل طاب ما منه تعالى الصون من الزلل

المقدمة في شهادة الحسبة

قد ذكر في فتح القدير عازي إلى فتاوى قاضي خان التعزير بحق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الإبراء والعفو  
 والشهادة على الشهادة ويجوز فيه اليمين يعني إذا أنكر أنه سبه بخلف ويقضى بالنكول ولا يخفى على أحد أنه  
 ينقسم إلى ما هو حق العبد وحق الله تعالى \* فحق العبد لا شأن له بحري فيه ما ذكره وأما ما هو واجب فيه  
 حق الله تعالى فقد ذكرنا فيما سبق أنه يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا فيما علم أنه انزجر العاقل من نفسه قبل  
 ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز إثباته بدع شهادته فيكون مدعيها شاهداً إذا كان معه آخر اه ما في فتح  
 القدير وقد استفيد منه سماع البيه بلا دعوى ويدخل التعزير تحت قولهم في نفسه الجرح المقبول  
 في كتاب الشهادات هو ما تضمنه حق الله تعالى أو حق العبد والجرح الذي لا يقبل ولا تسمع

قوله التعزير بحق  
 العبد كسائر حقوقه  
 يعني حقوق العبد  
 ومراده ان التعزير  
 الغالب فيه حق العبد  
 وان كان حق الله تعالى  
 نفسه أيضاً ولكن حق  
 العبد والغالب أو ان  
 المراد ان افراده التي  
 هي حق العبد أكثر من  
 افراده التي هي حق  
 الله ولكن المتبادر  
 الاول وهو انه اجتمع  
 فيه الحقان وحق العبد  
 غالب فيه وغامه في رد  
 المختار اه منه



البينة عليه هو ما يتضمّن من حق الله تعالى ولا لعبه كما في الهداية وغيرها لحق الله تعالى أعظم من الحدود والتعازير التي هي من حقوق الله تعالى لأن المراد بحق الله تعالى كما صرح به الأصوليون ما يتعلق نفعه بالعامّة **وفي ذكر** في المعراج في شرح قول الهداية ولا تسمع الشهادة على جرح مجرد (فان قيل) انه عليه الصلاة والسلام قال اذكر والفاجر بما فيه (قلنا) هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام اهـ فدخل تحته ما اذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي الناس بلسانه ويده فان أعلموا القاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ومنعه أشد المنع ويعززه بما يليق بحاله **وفي الظهيرية من الكراهية** رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليزجره اهـ فقد استفيد منهما ان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره وهو من باب الاخبار فلا يحتاج الى لفظ الشهادة والى مجلس القضاء فاذا أخبر بان فلانا ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وكان المخبر عدلا أرسل القاضي خلفه وعززه **ولذا قال في الفتح** ان تعزير الأشراف بالأعلام بأن يقول له انك تفعل كذا أو بلغني انك تفعل كذا فيزجره **ومثله في الزيلعي** وهذا كالصرح في أن مجرد الاعلام والاخبار للقاضي يكفي لتعزير القاضي من غير توقف على دعوى حيث كان من حقوقه تعالى وقد فسره في القنية بأن ارتكب منكرك ليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى على انسان **فان قلت** يحتمل أنه قد تاب من المنكر فكيف يعزّر **قلت** قال في القنية التعزير لا يسقط بالتوبة اهـ ويدخل تحت قوله في المعراج اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام ما اذا أخبر القاضي أن زوجته غائبة تخرج من بيت زوجها وتذهب وتدخل الى فلان الا حني عنها فان القاضي عنفها ويعزرها على ذلك لانه لا يمكن دفع الضرر الا بذلك فان الزوج غائب وقالوا القاضي نصب ناظرا لمصالح المسلمين خصوصاً الغائبين وكثر هذا في كلامهم **وفي الفتح** القاضي نصب ناظرا لكل عاخر عن النظر لنفسه اهـ فالتائب كذلك ولا شك ان هذا من أعظم مصالحهم فاذا كان له حفظ مال الغائب فكيف بعالمه وحرمة **فان قلت** يحتمل انها ذهبت اليه لزيارة أو قضاء حاجة **قلت** لا اعتبار بالاحتمال في باب التعزير اذا القاضي ينفى الأمر على التائب **وفي القنية** لو وجد منه رافعة الجردون السكر يعزّر وكذا لو وجد منه آنية قيم المخبر يعزّر **والحاصل** ان باب التعزير مبني على الغالب والمغالبة في مثل هؤلاء الفساق فيعزرون على الظاهر اهـ **فان قلت** اذا أخبر القاضي بمعصية رجل هل له أن يرسل خلفه من غير أن يدعي عليه ذنوبه **قلت** نعم اذا كان من حقوق الله تعالى **وفي الوقفات** من القضاء قاض أخبر أن فلانا طلق امرأته ثلاثا واسترق الحران كان المخبران عدلين ينبغي له أن يطلبهما أشد الطلب لانه ثبت عند القاضي ما هو منكرك بحجة شرعية وان كان المخبر عدلا واحدا وكان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل أن يطلبهما وان لم يطلبهما أو سعه ذلك وان كان المخبر غير عدل وغلب على ظن القاضي صدقه الأولى أن يطلبهما وان لم يشهد أحدهم بطلاق الزوجة وعق الأمة لا يمكن بلغ القاضي ذلك وأرسل خلفه فانكر ولا يثبت فهل بحلفه القاضي \* قال في جامع الفصولين لا يحلف على عتق العبد دون دعوى وفاقه **وفي عتق الأمة والطلاق** بدون دعوى قيل يحلف وقبل لا فليأتمل عند الفتوى اهـ وقد تأملت في قريح الأولى لرجاء النكول ولذا قدمه في الذكر وعادته ذلك فهذا كله يدل على ان التعزير لا يتوقف على الثبوت والدعوى الشرعيتين اذا كان حقا لله تعالى **قلت** وقيد القبول لشهادة الحسبة في النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا وأما اذا كان غائبا فلا **قال في شرح المنظومة** للعلامة عبد البر وكذا يشترط حضور المولى في طلاق الأمة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على المشهور اهـ قال بعدة العلامه الطحاوي في حاشيته للرد المختار وتقبل وان أنكر الزوجان اهـ وقال في تكملة رد المختار بعد نقله ومثله في العمادية والفصول والبرازية اهـ واحترز بقوله على المشهور عما نقله الجوى في حاشية الاشياء عن العمادية نقلا عن الامام الحلواني من انه يشترط حضور المرأة والأمة ليشار اليهما في الدعوى **وفي فتاوى قاضي خان** ان من يتهم بالقتل والسرقة يجلس ويخلف في الحبس الى ان تظهر عليه التوبة وعن أبي يوسف ان من يبيع الخمر ويشترى ويترك الصلاة يجلس ويؤدب ثم يخرج اهـ وقد استفيد منه ان التعزير يكون بمجرد التهمة

مطلب كل ما كان من باب الاخبار لا يشترط فيه لفظ الشهادة

مطلب التعزير مبني على ما هو الغالب  
مطلب فيما لو أخبر القاضي بأن فلانا طلق

مطلب لا بد من حضور الزوج لقبول الشهادة عليه بطلاقه حسبة

وان من كان ضرره عاما كالقتل والسرقة يجتهد في السجن بخلاف من لم يكن ضرره عاما فانه لا يجتهد في البحر من فصل التعزير وقد ذكر في كتاب الكفالة ان البهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهر انه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما اذا كان عدلا أو مستورين فان له حبسه \* وقال المصنف فيها ولا يجبس في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان أو واحد عدل \* وتقدير مدحا بحسب راجعة الى الحاكم كما لا يخفى \* وأجمعت الأمة على وجوبه في كبره لا توجب الحد أو جنابه لا توجب الحد كذا في التبيين \* فصار الحاصل أن كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وثبت عليه عند الحاكم فانه يجب التعزير من نظر محرم ومس محرم وخلوة محرمه وأكل ربا ظاهر \* ومن ذلك ما في القنية مسكينة أخذت كسرة خبز من خباز فضر بها حتى صرعا ليس له ذلك ويهزر اه قال ويؤخذ منه ان من أخذ مال أحد ليس له ضرر به حيث أمكنه رفعه الى الحاكم الا ان يقال انه لقله قيمتها ولو كونها مسكينة \* ومن ذلك الاستخفاف بالمسلم كما في القنية وفي فتح القدير ويعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعين على شبه الشرب وان لم يشرب به \* ومن معه زكوة خمر في نهار رمضان يعزر ويحبس \* وكذا المغني والمختار والناحية يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة قال ويعزر من قبل أجنبية أو عانتها أو لمسه باشهوة اه فهذا كله دليل على ان التعزير اذا كان حقا لله تعالى يكفي فيه مجرد الاخبار ولا يتوقف على دعوى كالتقبيل والمعانقة واللمس والغناء والنوح والخلوة بالاجنبية واللبيت عند أجنبي سواء كان لها زوج ادعى عليه أو لا والخلوة بالاجنبية وان رضى بهازوجها أو محرما لانه حق الله تعالى يعني ان الغالب فيه ذلك ويجوز للحاكم التعزير بالشم بشرط عدم القذف ولو لنفسه بشرط ان لا يتصف بما وصفه الغير به كالأول قال له المقضي عليه أخذت الرشوة فله تعزيره \* فان قلت \* وهل للقاضي العفو عن التعزير \* قلت \* قد ذكر في تعزير رد المختار الاختلاف فيه والتوفيق اصحاب القنية بان له ذلك في الواجب حقا لله تعالى بخلاف ما كان لجنابه على العبد فان العفو فيه للجنبي عليه وأما ما ذهب اليه المتأخرون وهو المقتضى به من انه لا يقضي بعلمه في زماننا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفاية النهر ونازعه في رد المختار فانظره \* فان قلت \* هل يجوز الهجوم على الفاسق في بيته \* قلت \* قال في البرازية ذكر الصدر الشهيد عن أصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وقيل يراق العصب أيضا وهو جرم عمر رضي الله تعالى عنه على نائحة بالمدينة وضر بها بالدره بالكرس وهي حادثة حتى سقطت خمارها فقبل له في ذلك لم فعلت هذا فقال لا حرمه لها بعد اشتغالها بالمحرم والتحقت بالاماء \* وروى عن الفقيه أبي بكر البلخي انه خرج الى الرستاق يوما وكانت النساء على شاطئ النهر كاشفات الرأس والذراع فضر بهن فقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمه لهن وانما أشك في أيمانهن كنهن حرييات (وفي البرازية) من كتاب القضاء ولم يجوزوا الهجوم على بيته ووضع ذلك بعض أصحابنا وفضل ذلك عند قضائه (وصورته) قال الخصم انه يتوارى وطلب الهجوم بهما القاضي اثنين معه من أعوانه ونساء فتقوم الاعوان من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم ان أعوان القاضي يفتشون الغرف وتحت السرور \* والفاروق هجم بيت رجلين بلقعه ان في بيته ما شرابا فوجده في بيت أحدهما وهجم على بيت نائحة بالمدينة كما تقدم فقد استفيد منه ان الحاكم اذا سمع القضاء في بيت انسان هجم عليه \* (وأما قوله) \* ولم يجوزوا الهجوم انما هو راجع الى الخصم اذا اختفى في بيته لا الى المفسد فانه لا خلاف فيه \* (وفي فتاوى فاضل خان) \* المشهور من قول أبي حنيفة انه لا يصب عنه وكيل لا ولكن هجم عليه وهذا استحسان فعله عمر رضي الله تعالى عنه والصالحون بعده قترك بذلك القياس \* (فان قلت) \* هل تغير الحاكم التعزير \* قلت \* قال في البرازية بان كان حال مباشرة الفاحشة يجوز لكل أحد وبها الفراغ لا يقيمه الا الامام وعلى هذا الورأى مسلمان بني بامرة وعلم منه عدم الانزجار بصياح عليه أو ضرب منه له حل له قتله وانما عتق منه لانه لا يصدق قضاء بلا شرط احسان لتعينه عليه طريقا في ازالة المنكر ولا ليس من الحد بل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولذا ذكرنا ان الحد لا يليه الا الامام سواء كان بامرأته أو بامرأة أخرى كادل عليه تنكير المرأة \* وذكر في رد المختار ان شرط العلم منه بعدم الانزجار بما ذكر لحل قتله انما هو في من

مطلب كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وثبت عليه عند الحاكم فانه يجب التعزير

مطلب فيما يجوز للقاضي ان يعزره لنفسه

مطلب للقاضي العفو فيه عن التعزير

مطلب يجوز الهجوم على المفسد في بيته الخ

مطلب محل قتل الزاني بشرطه



وحدها معه قبل وجود دواعي الجماع وقبل ان يبنى بها فهذا لا يحل قتله اذا علم انه يترجى بغير القتل سواء  
 كانت اجنبية عن الواحد أو زوجة له أو محرمانه أما اذا وجد يبنى بها فله قتله مطلقا اهـ وأيده بنقول  
 فانظره ان شئت (وفي الخاتمة) من مسائل اليمين من كتاب الدعوى لا يختص الامام باقامة التعزير فان  
 الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو رآه انسان يفعل ذلك لكان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه  
 ان كان لا يرضى بالمنع باللسان فيجوز فيه اليمين ذكره بعد الدعوى فان قلت كما هو في الامام القاضى  
 بفعل العاصي أو ستره أو قلت كما اذا كان يترك رمه الفعل وصار متهمة كانه لا يفضل رفعه اليه زجره واما  
 من عصي مرة أو مرات وكان مستترا متخوفا متندما عليه فالأفضل ستره كذا في فتح القدير من كتاب الحدود  
 فافاد هذا كله صاحب الجهر في رسالته في اقامة القاضى التعزير على المفسد من غير توقف على مدع حيث يرجع  
 الى انه من حقوق الله تعالى وسماح البيعة على ذلك مع زيادة توضيح \* وما ذكره من التحقيق فهو بالقبول  
 حقيق لكن ما علم من كلامه انه يجوز اثبات فسق من ارتكب ضررا عامي في حقوق العباد بالبيعة على ذلك  
 على طريق الشهادة الشرعية ساقط \* وما استشهد له به من النقول في الرسالة المذكورة لا يفيد ذلك بل يفيد  
 جواز اخبار واعلام السلطان أو نائبه بذلك ليزجره وبعنه من ذلك كما استعرفه مما كتبه العلامة الرملى على  
 التنبية التاسع في هذه الرسالة نقلا عن مفتي الثقلين الأتس والجن أبى السعود العجاذى ناقل ذلك عن العلامة  
 القرزى وأقره عليه خاتمة المحققين محمد أمين المشهور بابن عابدين في حاشيته مخفية الخالق على البحر الرائق ولم  
 أر من نسب على ذلك ولله الحمد ولكن هذا بالنظر الى ما فهمه من اصطلاح أهل المذهب لتصریحهم بأنه ليس  
 لنا مدع حسبة على المفتي به \* وأما بالنظر الى الواقع في نفس الأمر فشاهد الحسبة مدع أيضا حقيقة بلا شك  
 في ذلك كما استقف عليه قريبا وحاصل ما ذكره أهل المذهب ان شهادة الحسبة تقبل بلا طلب في أربع عشرة  
 موضعا وهي أصل الوقف أى كل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرقة  
 الأمة وتديرها والخلع والنسب وحد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والشهادة  
 في مجلس القاضى للعبد على دعواه أن مولاه كان ادعى نسبه ومولاه الآن يترك ذلك فانها تقبل وهلال  
 رمضان له في السماع وتبعه الفطران ثم العبد ولم ير له لاله لعله فيها أيضا اتفاقا على التحقيق وقيل يحل الفطر  
 على قول محمد خلافا لهما وقيل الخلاف بينهم فيما اذا لم توجد علة في السماء ولم ير الهلال فعندها لا يحل الفطر  
 وعنده يحل \* وان شهادة الحسبة ليست بدعوى من الشاهد عندنا وانما هي مجرد شهادة خلافا للشافعية فانهم  
 يقولون ان الشاهد حسبة مدع أيضا فهي عندهم شهادة ودعوى اهـ جوى على الاشياء وعلى هذا فكل  
 ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وانه لا بد من أن يدعى الشاهد ما يشهد  
 به ان لم يوجد مدع غيره ففي شهادته بالطلاق ونحوه يشترط لقبول شهادته ان يطلب التعزير بين الزوجين  
 ان لم يوجد مدع غيره لأن الدعوى شرعا قولى مقبول عند القاضى يقصد به طلب حق قبل غيره وشهادة  
 الحسبة تجب على كل أحد ولا ينافيه ما سياتى من أنه ليس لنا مدع حسبة الا في الوقف على المرجوح لأن معناه  
 انه لا يسمى مدعا بل شاهدا وان كان هو في الحقيقة مدعا كما علم من كلام الجوى وصرح به في رد المختار  
 من الوقف في فصل برامى شرط الواقف في اجارته حيث قال بعد كلام ثم لا يخفى ان شاهدة الحسبة لا بد ان يدعى  
 ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى  
 حسبة وهذا ينافى ما مر عن الاشياء الا ان يكون مراده انه لا يسمى مدعا أو ان مدعى الحسبة لا يحلف له الخصم  
 عند عدم البيعة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا انفاه اهـ وقلت وقد علمت ان الجوى اختار الاول دون  
 الثانى لان المختار في المذهب تحليفه اذا أنكر عند عرض اليمين عليه اذا لم يوجد البرهان كما علم من تقديم  
 جامع الفصولين له في قوله وفي عتق الأمة والطلاق قيل يحلف وقيل لا لان عادته تقديم الراجح كما نبه عليه  
 أول كتابه كما علمته مما تقدم كما صاحب الخاتمة وعادة صاحب الهداية عكس ذلك وتقويته بالدليل بعد  
 ذكره وليس لنا مدع حسبة الا في أصل الوقف على المرجوح بان ادعى الموقوف عليه أصل الوقف بأنه وقف  
 عليه والمفتي به عدم سماعها الا من المتولى أو باذن القاضى فانه يصح وفاقا وبغير اذنه فيسهروا بيان والاصح

مطلب الافضل اعلام  
 القاضى بفعل العاصي  
 ليزجره ان كان متهمة  
 فيه

مطلب يجوز ان يثبت  
 فسق من ارتكب  
 الضرر العام في حق  
 العبد بالبيعة على  
 طريق الشهادة  
 الشرعية

مطلب في المسواضع  
 التي تقبل الشهادة  
 فيها حسبة لله تعالى  
 عند العلم بها بلا طلب  
 أحد للشهادة

مطلب لا بد ان يدعى  
 الشاهد ما يشهد به ان  
 لم يدع غيره

مطلب لا تسمع دعوى  
 الموقوف عليه الا من  
 المتولى أو باذن القاضى

بأنه لا يصح لأن له حقاً في الغلة فقط فلا يكون خصماً في شيء آخر \* ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم  
أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح رواية واحدة \* وأما المستحق للغلة الوقف فلا علك غلة الوقف لنفسه ولو كان  
الوقف على رجل معين لأن حقه الأخذ لا التصرف \* والذي يملك الدعوى للغلة هو المتولى فقط ولو غصب  
الوقف أحد ليس لأحدهم الموقوف عليهم حصة بل لأذن القاضي قال العلامة الغلاتي في شرحه الدر المختار  
أن تنوير الأبصار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الإجارة ولا الدعوى ولو غصب منه الوقف لا يتولى  
أو إذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى لأن حقه في الغلة لا العين اهـ وزاد بعضهم  
أربعة عتق العبد وتديره والرضاع وجرح الشاهد حسنة ويمكن أن يقال إن عتق العبد وتديره داخل  
في عتق الأمة وتديرها عتق قولهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة وأن الأصل المتفق عليه أن الشهادة  
بلا دعوى أحد مقبولة في حقوق الله تعالى لأن القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادة على خصم  
فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد لكن الغالب عندنا في عتق العبد بحق الله تعالى لأن سبب المالكية  
وهي الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى كالأزواج والجمعة والعبد والحج والحد ودولنا لم يجز استرقاق الحر  
برضاه لما فيه من إبطال حق الله تعالى فتقبل بدون دعوى والغالب عنده حق العبد لأن نفع الحرية بما نفع  
الله من مال ككتبه وخلاصه من كونه ممتدلاً كاملاً فلا تقبل بدون دعوى وإنما فرض عن علي الشاهد بلا طلب  
لأنه حق الله تعالى وحقه يجب على كل أحد القيام به والشاهد من جملة من عليه ذلك وهذا إن تعين لأدائها  
والأفهي فرض كفاية يقتضي بالتأخير أن تمكن من الاداء ولم يؤدها بلا عذر شرعي ولذا صرحوا بأنه لو ثبت  
رمضان بشهادة الفرد لعله في السماء ثم شهدوا في آخره برؤية هلاله قبل صومهم بيوم إن كانوا في المصر ردت  
شهادتهم لترحم الحسبة وإن جاؤا من خارج قبلت ثم أن قوله في آخر رمضان ليس بقيد بل المدار في  
التأخير المانع لقبول الشهادة حسنة على التمكن من الشهادة عند القاضي كما صرح به غيره واحد ومن  
العذر المبيح لتأخير الشهادة وعدم افتراض الاداء على الشاهد بعدم عدالة القاضي أو بعدم مكانه عن موضع  
الشاهد بحيث لا يمكنه أن يغدو إلى القاضي لاداء الشهادة ويرجع لأهله في يومه ذلك فلا يأثم ولا يفسق بذلك  
لأنه في الأول ربما لا يقبل ويجرح وفي الثاني يلحقه ضرر بذلك وقد قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد  
و يؤيده ما في تكملة رد المختار ولو لم الشاهد الاداء فلم يؤدها بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل  
لتمكن الشبهة فإنه يحتمل أن تأخيره كان لاستحباب الأجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على العذر من  
نسيان ثم تذكر أو غيره اهـ قال العلامة عبد البر بن الشحنة في شرحه للوهيانية وعندى أن الوجه ما قاله  
شيخ الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بعتضى القوة وهذا مطلق عن مسائل  
الفروج والظواهر أن هذا مطرد في كل حرمة لا يتوجه فيها تأويل \* والحسبة الأجر قال عزى زادم في حاشيته على  
الدرر والغرر يقال احتسب بكذا أجر عند الله الاسم الحسبة تكسر الحاء وهي الأجر والجمع الحسب اهـ ومن  
الحسبة قبول القاضي لشهادة الفرد أى أخبره برؤية هلال رمضان في الأمر الديني وهو الصوم إن كان في  
السماء علة كنعيم سواء كان ذكراً أو أنثى عدلاً كان أو مستورا أو فاسقا تاب من فسقه في ظاهر الرواية  
لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حدى في ذنب \* ويشترط أن يكون الشاهد مسلماً عاقلاً بالغاً كافياً  
البحر ولا تقبل شهادة المراهق فيها كافي الهندية ولا يقبل خبراً فاسقاً فيها اتفاقاً وإن تعدد كافي البحر  
ولا يشترط لقبول شهادة الفرد شيء من شروط صحة الدعوى عدا أصحابين حتى لو شهدا الفرد عند الحاكم  
وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدل وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم كافي  
الهندية \* وإذا ثبت رمضان بقول الواحد تبعه في الثبوت ما يتعلق به من الطلاق والعلق والأيمان  
وحلول الآجال وغيرها معا وضماً وإن كان لا يثبت شيء من ذلك بخبر الواحد ابتداء وقصدا فحكم من شيء يثبت  
ضمناً ولا يثبت قصدا كافي شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ثم يفتى ذلك إلى استحقاق الميراث  
والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء فهو من رد المختلف فيه إلى المتفق عليه كافي حاشية العلامة الشافعي  
على شرح الزيلعي للكنز \* وعند الإمام يشترط تقدم الدعوى الصحيحة لثبوتها وإن ثبت حق الشارع وهو

مطلب مسائل شهادة

الحسنة

(قوله) وإن الأصل

المتفق عليه هو

مطوف على قوله فيما

تقدم أن شهادة الحسنة

تقبل بلا طلب في أربع

عشرة موضعاً اهـ منه

مطلب فيما لو آخر

الشاهد بعد التمكن

لا تقبل شهادته

مطلب في قبول شهادة

الفرد في رؤية هلال

رمضان وغيره

مطلب لا يشترط شيء

من شروط صحة الدعوى

في شهادة الفرد

أصوم \* وأما في شهادة الفطر إذا وجدت علة في آخره ولم توجد في أوله فيشترط فيه ما يشترط في غيره من  
 الأهلة إذا كان في السماء علة لانه تعالى يتنعم بالعباد وهو الفطر فاشبهه ما شرعوا حقوقهم فلا بد من المدالة  
 والحريه والعدد رجلان أو رجل وامرأتان كما في الشهادة على الأموال وعدم الحد في قذف ونلفظ الشهادة  
 والدعوى كما في البحر \* قلت \* وعليه عمل القضاة الآن في الديار المصرية وباقي الممالك العثمانية والمراد  
 اثباته ضمنوا والقضاء به ضمنه لأجل أن ثبت ما علق عليه من الكالات ونحوها ولذا تلزم فيه الدعوى عنده  
 والحكم المنفي عند الامام دخول رمضان تحت الحكم قصد أو كم من شيء ثبت ضمننا لا قصد كما علمته \* وكما في بيع  
 حق الشرب والطريق فليس اثبات رمضان بالبينة لأجل ثبوت صومه بذلك حتى يقال أنه قد دخل تحت  
 الحكم قصد أو ابتداء كما قد يتوهم بل لأجل أن ثبت ما علق عليه من الكالات قصد أو ثبت رمضان  
 بذلك ضمننا فقط \* وطريق اثبات رمضان أو سؤال ضمننا أن كان في السماء علة \* أن يدعى مدعى على شخص  
 حاضر بأن فلانا الغائب ابن فلان بن فلان له عليك كذا من الدين وقد قال لي إذا دخل رمضان فانت وكيلي  
 بقض هذا الدين فيقر المديون الحاضر بثبوت الدين بذمته وبألو كالة وينكر دخول رمضان أو سؤال  
 فيكلف القاضي المدعى بإثباته لما أنكره المدعى عليه وبعد اثباته بالبينة الشرعية وتر كيتها سائر ما علمنا بحكم  
 القاضي للمدعى بما ادعى به وهو ثبوت حق القبض له وبأمره بتسليمه إليه ويثبت رمضان ضمننا لانه غير مقصود  
 بالذات \* ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل إلى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول  
 كما علمته في المسئلة الأولى \* ثم إن كانت هذه الدعوى حقا فالأمر ظاهر وإن كانت كذبا فالمدعى عليها اثبات  
 حق الشارع في صوم رمضان أو حق الخلق في الفطر وانتقامهم به وحق الشارع أيضا بحرمه صومه لأن في  
 ذلك الاعراض عن ضيافة الحق سبحانه وتعالى ولو جوب زكاة رمضان وصلاة العمد فيه \* لا يقال \* أن في  
 هذا إقرارا عن الغائب بقبض المدعى دينه فلا ينفذ الإقرار ولا يقبله القاضي منه لانه منصب ناظر السلك عاجز  
 عن النظر لنفسه \* وهذا منه الغائب كما تقدم \* لا نقول \* أن الديون عندنا تقضى بامثالها وأبدانها  
 لا بأعيانها فهو أغما أقتر له بثبوت حق القبض في ملك نفسه لا في ملك غيره بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين  
 كودعة لأن إقراره بها إقرار بثبوت حق القبض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح \* وبخلاف ما لو أقر ما لو كالة  
 وبخلاف الدين فإنه لا يصير خصما بإقراره حتى يقيم البينة على وكالته والدين كما في شرح أدب القضاء للخصاف  
 \* وحاصل ما ذكره علماءنا \* إن ما كان من باب الديانات فإنه يكتفي فيه بخبر الواحد المدل لئلا يخل رمضان \* وما  
 كان من حقوق العباد وفيه الزام محض كالبيع والاملاك فشرطه العدول والمدالة ونلفظ الشهادة مع باقي  
 شروطها \* ومنه الفطر \* الآن يكون المزمع غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام \* والامال لا يطلع عليه الحال  
 كالبيكارة والولادة وعموب العورة فلا يشترط عدده ولا ذكره \* والامال الزام فيه كالإخبار بالوكالات  
 والمضاربات والأذن في التجارة والرسالات في الهدايا والشركات فلا يشترط فيها سوى التميز مع تصديق القلب  
 وأغما كان فيه الزام من وجه كعزل الوكيل وخبر المأذون وفيه الشركة والمضاربة فالرسول والوكيل فيها كما  
 فيما قبله عندهما وشرط الامام العدالة والعددها \* بحرم كتاب الصوم بزيادة وتوضيح \* وأنهم قالوا أنه يقبل  
 خبر الواحد عندنا في هذه المسائل \* وفي تقويم الصيد الذي أنلف المحرم \* بخلاف ما لو أنلف مالي شخص على  
 قول \* وبخلاف تقويم نصاب السرقة فلا بد من اثنين \* وفي جرح الشاهد وتعديله سرا \* وفي تقدير ارش  
 الشجاج \* وفي ترجمة كلام الشاهد والخمين إذا لم يعرف القاضي بالقلاس المحبوس بعد المدعيان ادعى أنه معسر  
 الاختلاف فيه بعد احضاره \* وفي أخبار العدل القاضي باقلاس المحبوس بعد المدعيان ادعى أنه معسر  
 وحسبه المنة التي يراها في مال عوض عن مالي \* وفي الرسالة من القاضي إلى المزكي وعكسه \* وفي اثبات العيب  
 بقوله عندنا اختلاف البائع والمشتري في جودة المبيع وأنه لا عيب فيه \* وعدم ذلك \* وفي وجوب الصوم بقوله  
 على رواية الحسن عن الامام إذا لم يكن في السماء علة أو على ظاهر الرواية أن كان بها علة كما تقدم \* وفي  
 أخباره يجوز ما ثبت لجليل فإنه يسعهما أن يشهد بموته لدى القاضي بلا تفسير وتقبل شهادته ما وكنا لولا كمال  
 زمايشه ولكن أشهر عندنا تقبل وتثبت الشهادة بخبر عداين عندنا لأن الشهادة شهادتهم كما قالوا في النكاح

مطلب في طريق  
 اثبات شهر رمضان

مطلب الدين بقضى  
 بمثله لا بيمينه عندنا

مطلب كل ما كان من  
 باب الديانات يكتفي فيه  
 بخبر الواحد المدل  
 بخلاف ما فيه حق العبد  
 إذا كان فيه الزام محض

مطلب المسائل التي  
 يقبل فيها خبر الفرد  
 عندنا

مطلب فيما ثبت به  
 الشهادة عندنا



من ان الاعلان الذي قال باشرطه الامام مالك يحصل بالشاهدين كما في رد المختار من باب العدة وفي تركية  
الذي لانها في مرتبة شهادته وهي مقبولة وفي قبول قول أمين القاضي اذا أخبره بمحضرة شهود على عين تعذر  
احضارها بخلاف ما اذا بعثه لتخليف المخدرة فقال «لحقها لم تقبل الا بشهادة معه كما في الصغرى فأقيم الأمين  
مقام الشاهد الآخر» وقيل لا بد من اخبار شاهدين غير الأمين المخلّف وحله بعضهم على اختلاف الرواية  
ولكن في الخلاصة ان في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت وظاهر كلام الزبيلي انه لا بد  
من خبر عدلين في الكل الا في الموت لحقه بوجوه فرد وصح في الظاهر به أن الموت كفراه وصرح  
العلامة العلائي في شرحه الدر المختار أول الشهادات ان الاثنين أحوط في الرسالة للزكي «قلت» والذي عليه  
عمل القضاة الآن في الديار المصرية وغيرها انه لا بد من اخبار اثنين حتى في رسول القاضي للناداة على باب  
دار الغائب المختفي أو المتنع عن الحضور ثلاث مرات في كل يوم من أيام ثلاثة لأجل أن يحكم بحضور وكيل يقيم  
القاضي عنه بنفقة مثلاً ورجته الطالبة لذلك بحضورها في وجهه الوكيل المذكور بان يخبر كل واحد منهما  
القاضي ان النسب والصفة الشرعية حصل من رسول على باب دار الغائب بحضوره «وانرجع الى ما نحن  
بصدده» وحاصله ان الشهادة تقبل على الجرح ولو مجردا عن اثبات حق الله تعالى أو العبد قبل التعديل بل  
الاخبار ولو من واحد كما في شرح العلامة العلائي على التنوير لانه من باب الديانات فهو دفع للشهادة قبل  
ثبوتها فلذا قبل خبره وبعد التعديل رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد  
الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع أسهل من الرفع وهو الاسرى كون الجرح المجرد مقبولا قبل  
التعديل ولو من واحد بغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد درر  
(فان قلت) حقه ان لا تقبل البيعة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدخل  
تحت وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة أو بعدها «قلت» وجوابه قد  
علمته وهو ان الدفع أسهل من الرفع لانه بعد التعديل لا ترتفع العدالة بعد ثبوتها بالاثبات حق الشرع أو العبد  
بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما علم من كلام الدرر أو ان قبوله أى الطعن قبلها منه  
عند الامام ليس من باب سماع الشهادة على الجرح المجرد بل لانه من البين ان الجرح المجرد أقل ما هنالك  
ينبغي عن طلب التعديل فحينئذ لا بد من التعديل باتفاق فن قال قبلت شهادته مراده انه لا يكتفى حينئذ بظاهر  
العدالة ومن قال ردت مراده ان التعديل لو كان ثابتا أثبت به ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يبطّل  
العدالة كما يؤخذ من كلام الرمي على الجرح أو لانه من باب ان الدفع أسهل من الرفع كما تقدم \* وتقبل  
بعد التعديل لو شهدوا به سرا أو لو شهدوا به جهر ابعد التعديل فلا تقبل به شهادتهم لفسادهم باظهار  
الفاحشة وهو فسق الشهود الاول كما ستعرفه من كلام الجرح وحواشيه \* ولكن التحقيق خلاف  
ما قدمناه عن الرسالة من تعريف الجرح المجرد وغیر المجرد وهو ما ذكره في رد المختار في باب من  
تقبل شهادته ومن لا تقبل فيما كتبه على قول العلائي فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمده  
المصنف بقوله بعد كلام فان قلت لانسلم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ما به حق الله تعالى أو حق  
العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للتعزير وهو من حقوق الله  
تعالى «قلت» الظاهر ان مرادهم عما يوجب حق الله تعالى الحد لا التعزير بقوله لم وليس في وسع القاضي  
الزامه لانه يدفع بالتوبة لان التعزير بحق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها «قلت» لكنه  
صرح في تعزير الجرح ان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير يصرح هناك ايضا بان  
التعزير لا يسقط بالتوبة الآن يقال ان مرادهم به ما كان حقا للعبد لا يسقط بها تأمل اه كلامه وقد تأملته  
فوجدته عن التحقيق وكذا ما قدمناه عن رسالة صاحب الجرح عن القنية من ان التعزير لا يسقط بالتوبة  
يحمل على حق العبد خاصة لانه منى على المشاحة وحق الله تعالى على المساحة لما صرح به في الجرح من  
سقوطه بالتوبة اذا كان حق الله تعالى كما ستعرف عليه ويؤيده ما تقدم عن فتح القدير عن الخاتمة من قوله  
التعزير بحق العبد كسائر حقوقه الخ وقوله انه يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما علم أنه انزجر العقل من

مطلب تقبل الشهادة  
على الجرح المجرد قبل  
التعديل

(قوله) أو ان قبوله  
مقابل لقوله وحاصل  
ما نحن بصدده ان  
الشهادة الخ اه منه

مطلب قولهم ان  
التعزير لا يسقط  
بالتوبة محمول على  
ما اذا كان للعبد خاصة

نفسه ولما مثلوا به للبحر المحرر بنا كل الر باع انه يوجب التعزير وروا بقرارهم بالزوم مع انه يوجب التعزير  
 بتعين أن يراد من قولهم في كتاب الشهادات البحر المحرر المقبول هو ما تضمنه حق الله تعالى هو خصوص الحد فقط  
 أو حدا للعبد حدا أو تعزير به ومحل عدم سقوط الحد بالتوبة مقيدة إذا حصلت منه بعد رفعه للقاضي وثبت  
 الحد به عليه عنده وأما إذا حصلت التوبة منه قبل رفعه إليه يسقط الحد بالتوبة أيضا حتى في قطاع الطريق  
 سواء كانت قبل جنائهم على نفس أو عضو أو مال أو كان بعد وجود شيء من ذلك وأن بقي عليهم حق العبد من  
 القصاص إن قتلوا والضمنان إن أخذوا المال إن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد كما صرح به في البحر أول  
 كتاب الحدود وأقره عليه المحقق ابن عابد بن ردا المختار وقال بعده وفي شرح الأشباه لا يرى عن الجواهر  
 رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يجد في الذنب أهل يحد له في الآخرة قال الحدود وحقوق الله تعالى إلا أنه تعلق  
 بها حق الناس وهو الأثر جازا فإذا تاب توبة نصوحا رحوان لا يحد في الآخرة فإنه لا يكون أكثر من الكفر  
 والردة وأنه يزول بالاسلام والتوبة اهـ بحرفه وفي البحر والحاصل أن الواجب على العاصي في نفس الأمر  
 التوبة فيما بينه وبين الله تعالى والآية ثم إذا اتصل بالامام ثبوته وجب على الامام إقامة الحد ولا يمنع من  
 إقامته بسبب التوبة وفي الظهير يفرج كل أتى بفاحشة ثم تاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بفاحشة  
 لإقامة الحد عليه لأن الستر مندوب إليه اهـ بلفظه ولكن المنقول خلافه ففي الخاتبة ولا يسقط هذا الحد بانقضاء  
 ولا بالبراءة بعد ثبوته وكذا إذا عفا قبل الرفع إلى القاضي اهـ ويمكن حمله على ما إذا كان الحد وجب حدا للعبد  
 فقط لا مطلقا وتوقيفاين كلامهم كما هو ظاهر فرع الخاتبة المذكورة هذا هو تحقيق المقام والاسلام ونص  
 ما في البحر وحواشيه على قول الكثر ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح وهو بفتح الجيم لغة من جرحه  
 بلسانه جرحا عامه ونقصه ومنه جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما تدبه شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح  
 أظهر فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى أو العبد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق  
 لله تعالى أو العبد فهو جرح غير مجرد الأول هو المراد من إطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل  
 أن يشهدوا أن شهود المدعي فسقة أو زناة أو أكلة ربا أو مشربة الخمر أو على أقرارهم أنهم مشهودوا بالزور أو على  
 أقرارهم أنهم أجروا في هذه الشهادة أو على أقرارهم أن المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على أقرارهم أنهم  
 لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل لأن البينة انما تقبل على ما يدخل تحت  
 الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه  
 بالتوبة ولأن الشاهد في هذه الشهادة صار فاسقا لان فيها الشاعة الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام بالنص  
 والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال ان فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بإدلاء الشهادة الكاذبة  
 وقد قال عليه الصلاة والسلام انصر أخاك ظالما أو مظلوما لأننا نقول لا ضرورة إلى هذه الشهادة على ملائمة  
 من الناس ويمكنه كفه عن الظلم بأخبار القاضي بذلك سرا إذا شهدوا على أقرار المدعي أنهم فسقة أو شهدوا  
 بزور أو نحوه لأنه أقرار منه بأنه لا حق له في المعنى ولا أنهم ماشهدوا بباطل الفاحشة وانما حكوا أظهارها عن  
 غيرهم فلا يصبرون فسقة بذلك وكذا الأقرار مما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الإلزام به لأنه لا يرتفع  
 بالتوبة وليس فيه هتك السر بل حكاية الهتك بخلاف الشهادة على أقرار الشهود بأنهم شهدوا بزور فإنها  
 لا تقبل مع أنها شهادة على الأقرار الداخل تحت الحكم لأن فيه هتك السرية ثبتت الفسق ولذا لو أقام المدعي  
 عليه البينة على أن المدعي استأجرهم لإدلاء الشهادة لم تقبل لأنها شهادة على جرح مجرد وان الاستئجار وان كان  
 أمرا إذا على الجرح لكنه لا خصم في إثباته إذ لا تعلق له باجتماعه لأنه يدعيه غيره وليس له ولاية إلزام غيره  
 لغيره بل على حتى لو أقام المدعي عليه البينة أن المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم لإدلاء الشهادة وأعطاهم  
 العشرة من ماله الذي كان تحت يده تقبل لأنه خصم في ذلك ويثبت الجرح بناء عليه وكذا إذا أقام المدعي  
 عليه البينة على أني صالحت الشهود على كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على بهذا الباطل فان  
 شهدوا فاعلمهم أن يردوا ذلك المال على تقبل بينته لأن فيه ضرورة ليصل إلى ماله حتى لو قال لم أعطهم المال لم  
 تقبل لأن فيه أظهار الفاحشة من غير ضرورة ومراعاة بصالحات أعطائه الرشوة لدفع ظلمه والأفلاصيح بينهم ما

قوله بسبب التوبة أي  
 الحاصلة بعد الرفع إلى  
 القاضي اهـ منه

مطلب في تعريف  
 الجرح لغة واصطلاحا

قوله الا اذا شهدوا على  
 أقرار الخ يعني فتقبل  
 فهو استثناء من قوله  
 وهو غير مقبول اهـ  
 منه

بالمقضى الشرعي (وإما الثاني) أعني غير المجرد ويسمى بالجرح المركب فهو كالواقم المدعى عليه البينة  
 أنهم زناوا وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا في كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عدا أو شربك  
 المدعى والمدعى به مال أو قاذف والمقذوف بدعيه أو محدودون في القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم  
 على هذه الشهادة بماله الذي تحت يده هذا المدعى كما تقدم تقبل المكان الحاجة إلى إحياء هذه الحقوق وفيها  
 إذا شهدوا أنهم محدودون في قذف ليس فيه إشاعة الفاحشة لأن الإظهار حصل بالقضاء وإنما حكوا عن إظهار  
 الفاحشة عن الغير كذا في الكافي بتمامه (تكميل) قال في البحر وحواشيه في كتاب الشهادة في شرح قول  
 الدكتور ومأل عن الشهود وسراوعلنا في سائر الحقوق ما نصه وقد ظهر من إطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم  
 على التعديل سواء كان مجردا أولا عند سؤال القاضي عن الشهادة أو عند طعن الخصم علانية وأخبار القاضي  
 به سراو برهن عليه سرا أيضا كما يأتي في التنبيه الثاني لأنه يقبل برهانه حيث لا نعلم لم يفسدوا بإظهار الفاحشة  
 والتفصيل المأر من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع أغماءه وعند طعن الخصم في الشاهد علانية  
 في مجلس الحكم والبرهان عليه علانية لفسق شهوده بإظهار الفاحشة لكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم  
 أنا ربنا أمس سكران أو يبيع الرأب أو يشرب الخمر عما يلزمه فبه حق من حد أو مال برد على صاحبه ردت  
 شهادته وإلا لا وأجاب عنه في البحر بعد نقضه بأنه ينبغي حمله على ما إذا كان علانية أما إذا خبره به  
 سرا فلا مع زيادة وتوضيح تنبيهات مهمة يجب التنبيه عليها وهي اثنا عشر (الأول) أن النظر في  
 الجرح المجرد وغيره إنما هو بعد التزكية الشرعية كما في السراج فإذا سأل القاضي عن الشهود سرا علمنا  
 وثبت عنده عدالتهم فطعن الخصم فإن كان مجردا لم يقبل والاقتبل ولكن عدم قبول الشهادة على الجرح  
 المجرد أعم من أن يكون قبل التعديل أو بعده (فان قلت) أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة  
 البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها (قلت) نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا  
 لثبوت أمر بسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا اتقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل ذكره ابن الكمال وفي شرح الوقاية لا تقبل  
 الشهادة على الجرح المجرد إذا أقام البينة على العدالة أما إذا لم يقم البينة عليها فإخباره بخبر أن الشهود فساق أو  
 أكلوا رأبا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما إذا أخبر بخبر أن الشهود فساق (الثاني) أن  
 التفصيل إنما هو فيما إذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرأما إذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه  
 البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فبعد الجرح فإذا قال  
 الخصم للقاضي سرا إن الشاهد أكل الرأب أو برهن ردت شهادته كما أفاده في الكافي كما قدمناه (قلت) وعلى  
 هذا قد حكمت فبين ادعت عليه زوجته أنه طلقها ثلاثا من مائة سنتين عن بدر جليل فقط من غير بلدها  
 وأنكر دعواها الزوج المدعى عليه مع اتفاقهما على عدم المعاشرة في هذه المدة وطعن بذلك  
 جهرألو أخبرني به سرا هو وما أذن بلدها في غيبة من المدعى عليه وأقام المدعى بينته في السر على صدق دعواه  
 عنهما من دعواها المذكورة بما كيا وكان في يوم الأربعاء بقاء الموافق للثالث والعشرين من شهر شوال سنة  
 ١٣١٥ الف وثلاثمائة وخمس عشرة من الهجرة النبوية ١٦٦٦ سادس عشر مائة سنة ١٨٩٨ ثمانية وتسعين  
 وثمانيائة والف ميلاديه (وقال في البحر بعده) وظاهر كلامه أن الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد  
 وإنما يشترط الاخبار سرا في الشاهد (قلت) لأن فسقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه إذا لم يثبت دعواه  
 بالبينة سرا المحذوف فسق الشهود فانه يسقط شهادتهم كما تقدم ثم قال وفي الخاتمة يمكن دفع الضرورة من  
 غير تلك الستة بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى سرا أو بقوله للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح إظهار  
 الفاحشة من غير ضرورة وقال في رد المحتار بعد كلام هذا وقد قبل هذا الباب أنه لا يسأل عن الشاهد بلا  
 طعن من الخصم وعندهما يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحيث  
 فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل (وأجاب السائحاني) بأن من قال تقبل أراد  
 أنه لا يكتفي حيث يظهر العدالة ومن قال ترد أراد أن التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح

قوله وأجاب عنه في  
 الجرح أخذ من  
 قوله أو عند طعن  
 الخصم علانية الخ  
 منه  
 مطلب في التنبيه  
 الأول النظر في  
 الجرح مطلقا إنما  
 يكون بعد التزكية  
 مطلب في التنبيه الثاني  
 التفصيل في الجرح  
 يكون بعد دعوى  
 الخصم له جهرأ



المجرد فلا تبطل العدالة **﴿فان قلت﴾** اليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة اليمين على عدالتهم يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها **﴿قلت﴾** نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لالتبوت أمر بسقطتهم عن  
حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا قبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوطها عن حيز القبول  
ولم ينق لم مجال التعديل والمراد به انها لا تثبت أمر بسقطتهم عن حيز القبول أما تبوت الطعن بها وعدم الحكم  
بشهادة المخبر وحين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه من لا خسر و  
أيضا من انها افادت الدفع أي عدم العمل بذلك الشهادة قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقول خبر الواحد  
وحاصله تسليم افادتها بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الراجع للقبول ما لم يعض مدة نظره فيها حسن  
حاله ما يعدلوا بعدها وهذا ايضا معنى قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة أي لا يثبت بها فسقهم فراجع  
الخلاف لفظيا **﴿وأجاب المحتج﴾** الأول للدرر والغزير العلامة الوائى عن الكمال بأن مراده ان الشهادة  
بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعديل أو بعده بل اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد  
أي قبل التعديل فاذا لم تكن شهادة لا تكون معانج فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل  
لا في الأعم فقول ابن الكمال لا تعتبر أي لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة  
المطعون فيها به اذ عدلوا أو أنت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه طحاوى على الدر المختار وهذا  
كاه يعلم المراد مما نقله في البحر عن السراج من قوله ان النظر في الجرح المجرد وغيره اغما هو بعد التزكية  
الشريعة **﴿وعلم مما سبق﴾** انه عند الامام الاعظم يكفى بالتزكية علمنا خلافا لها فلا يكتفى بظاهر العدالة  
عندها وان محلها ما اذا لم يطعن الخصم اما اذا طعن كما في الحاشية فلا اختلاف في عدم الاكتفاء بل هو على قول  
الكامل من انهم يزكون سرانم علنا **﴿وقال في البحر في شرح قول الكنز وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر  
الحقوق﴾** أي سأل القاضي عنه في السر والعلانية وهو قول أبي يوسف ومحمد لان القضاء معنى على المحلة وهي  
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان **﴿وقال أبو حنيفة﴾** يقتصر الحكم على  
ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على  
بعض الا محدودا في قذف ومثل ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ولأن الظاهر هو الاتجار عما هو  
محرم في دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنه م لا احتيال في  
استقاطها فيستقصى ولأن الشبهة فيها دارته ثم ذكر في البحر بعده عن التهذيب القلاني وفي زماننا لما  
تعذر التزكية لغلبة الفسق اختار القضاء قول ابن أبي ليلى القائل باستحلاف الشهود لغلبة الظن وقال  
بعده قلت ولا يصغفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازيه من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدلته  
والكلام عند خفتها خصوصا في زماننا لان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالبا والمجهول لا يعرف  
المجهول **﴿قلت﴾** وهذا منه اختيارا قول ابن أبي ليلى وترجيح له لان الاستقصاء وطلب العدل فيه مخرج بل  
غير ممكن في هذا الزمان حتى انه روى عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها  
مائة وعشرين عدلا فطابت امرارهم فرددتهم الى ستة ثم اسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت  
وعليه فلا يؤخذ مؤمن بغير عيب وقد قيل

فلست بمسئتي أخلائي **﴿على شئت أي الرجال المذهب﴾**

**﴿وقيل﴾**

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها **﴿كفي المرءة لان تقدم ما به﴾**

وعليه أيضا عمل القضاء الآن في الديار المصرية وباقي الممالك العثمانية لصعود الأمرين الكرعيين الملوحي  
السلطاني والخديوي الوزاري بذلك ولكن ان طلب المتدعي عليه تخليف الشاهد وألح على القاضي وكان له لزوم  
عنده **﴿لما في المحلة العثمانية في مادة ألف وسبع مائة وسبعة وعشرين﴾** اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف  
الشهود قبل الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكما لزوم ذلك فله اجابته **﴿ولما في لأئحة المحاكم المصرية في مادة  
أربعة﴾** من اذا ألح المشهود عليه على الحاكما تخليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم

بالمعنى الشرعى **﴿واما الثانى﴾** أعنى غير المجرد ويسمى بالجرح المركب فهو كالواقام المدعى عليه البينة  
 انهم زناوا وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا منى كذا ولم يتقدم العهد أو انهم عبيد أو أحدهم عداو شريك  
 المدعى والمدعى به مال أو قاذف والمقذوف بدعيه أو محدودون في القذف أو على اقرار المدعى انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة بماله الذى تحت يده هذا المدعى كما تقدم تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيها  
 اذا شهدوا انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكوا عن اظهار  
 الفاحشة عن الغير كذا فى الكافي بتمامه **﴿تكميل﴾** قال فى الجرح وحواشه فى كتاب الشهادة فى شرح قول  
 الكنز وسأل عن الشهود وسأولنا فى سائر الحقوق مانصه وقد ظهر من اطلاق كلامهم هنان الجرح يقدم  
 على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضى عن الشهادة أو عند طعن الخصم علانية واخبار القاضى  
 به سرا وبرهن عليه سرا ايضا كما يأتى فى التنبيه الثانى لانه يقبل برهانه حيث لا يلزم لم يفسقوا باظهار الفاحشة  
 والتفصيل المار من انه ان كان مجردا لا تسمع البينة به ولا تسمع انما هو عند طعن الخصم فى الشاهد علانية  
 فى مجلس الحكم والبرهان عليه علانية لفسق شهوده باظهار الفاحشة لئلا يكتفى فى الملتقط فلو عدل فقال قوم  
 انارنا أه أمس سكران أو يادع الزنا أو شرب الخمر بما يلزمه فده حق من حد أو مال برد على صاحبه ردت  
 شهادته والا لا **اه** وأجاب عنه فى الجرح بعد تنقيح بانه ينبغي حمله على ما اذا كان علانية اما اذا خبروه به  
 سرا فلا **اه** مع زيادة وتوضيح **﴿تنبيهات مهمة يجب التنبيه عليها﴾** وهى اثنا عشر **﴿الاول﴾** ان النظر فى  
 الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية الشرعية كفى السراج فاذا سأل القاضى عن الشهود وسأولنا  
 وثبت عنده عدالتهم فطعن الخصم فان كان مجردا لم يقبل والا قبل وان كان هدم قبول الشهادة على الجرح  
 المجرد اعم من أن يكون قبل التعديل أو بعده **﴿فان قلت﴾** أليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة  
 البينة على عدالتهم يمنع القاضى عن قبول شهادتهم والحكم بها **﴿قلت﴾** نعم لكن ذلك لا طعن فى عدالتهم لا  
 لثبوت امر بسقطتهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل ذكره ابن السكال وفى شرح الوكاية لا تقبل  
 الشهادة على الجرح المجرد اذا اقام البينة على العدالة اما اذا لم يقم البينة عليها فاخبر بخبر ان الشهود فساق أو  
 اكوا بالافان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما اذا اخبر بخبر ان الشهود فساق **﴿الثانى﴾** ان  
 التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرأما اذا اخبر القاضى به سرا وكان مجردا طلب منه  
 البرهان عليه فاذا برهن عليه سرا ابطال الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فقدم الجرح فاذا كان  
 الخصم للقاضى سرا ان الشاهد اكل الزنا وبرهن ردت شهادته كما افاده فى الكافي كما قدمناه **﴿قلت﴾** وعلى  
 هذا قد حكمت فمين ادعت عليه زوجته انه طلقها ثلاثا من مذنتين عن بدر جليل فقط من غير بلدها  
 وانكر دعواها الزوج المدعى عليه مع اتفاقهما على عدم المعاشرة فى هذه المدة وطعن بمثل ذلك  
 جهرأما اخبر به سرا هو وما اذن بلدها فى غيبة من المدعى عليه واقام المدعى بينة فى السر على صدق دعواه  
 بمنعها من دعواها المذكورة منما كذا وكان فى يوم الاربعاء الموافق للثالث والعشرين من شهر شوال سنة  
 ١٣١٥ الف وثلاثمائة وخمس عشرة من الهجرة النبوية و٦٦ سادس عشر مائة سنة ١٨٩٨ ثمانية وتسعين  
 وثمانمائة والف ميلاديه **﴿وقال فى الجرح بعده﴾** وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد  
 وانما يشترط الاخبار سرا فى الشاهد **﴿قلت﴾** لان فسقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه اذ لم يثبت دعواه  
 بالبينة سرا بخلاف فسق الشهود فانه يسقط شهادتهم كما تقدم ثم قال وفى الخاتمة يمكن دفع الضرورة من  
 غير تلك الستة بان يقول شاهد الجرح ذلك المدعى سرا أو يقوله للقاضى فى غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار  
 الفاحشة من غير ضرورة وقال فى رد المحتار بعد كلام هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد بلا  
 طعن من الخصم وعند دها يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحيث  
 فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل **﴿وأجاب السائحانى﴾** بان من قال تقبل أراد  
 انه لا يكتفى حيث يظهر العدالة ومن قال ترد أراد ان التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح

قوله وأجاب عنه فى  
 الجرح أخذ من  
 قوله أو عند طعن  
 الخصم علانية **اه**  
 منه  
 مطالب فى التنبيه  
 الاول انظر فى  
 الجرح مطلقا انما  
 يكون بعد التزكية  
 مطالب فى التنبيه الثانى  
 التفصيل فى الجرح  
 يكون بعد دعوى  
 الخصم له جهرأ

المجرد فلا تبطل العدالة **فان قلت** في الدس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها **قلت** نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا لبس في امر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن حيز القبول ولم يبق لهم مجال التعديل والمراد به انها لا تثبت امر يسقطهم عن حيز القبول امانت بوث الطعن بها وعدم الحكم بشهادة المجروحين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه من لا خسر و ايضا من انها افادت الدفع اى عدم العمل بتلك الشهادة قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم افادتها بمجرد الطعن لا اثبات فسق الاشهاديين الراجع للقبول ما لم تضمد مدة يظهر فيها حسن حالهما و يعدلوا بعدها وهذا ايضا معنى قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة اى لا تثبت بها فسقهم فراجع الخلاف لفظيا **وأجاب المحتش** الاول للدرر والغرر والعلاء **الرائى** عن الكمال بأن مراده ان الشهادة بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعديل أو بعده بل اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد اى قبل التعديل فاذا لم تكن شهادة لا تكون مما نحن فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الأعم فقول ابن الكمال لا تعتبر اى لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة المطعون فيه سم به اذ عدلوا وانت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه طحاوى على الدر المختار وهذا كله يعلم المراد مما نقله في البحر عن السراج من قوله ان النظر في المرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية الشرعية **وعلم مما سبق** انه عند الامام الاعظم يكتب في التزكية علمنا خلافا لهما فلا يكتب بظاهر العدالة عند هوان محلها ما اذا لم يطعن الخصم اما اذا طعن كما في الحاشية فلا اختلاف في عدم الاكتفاء بل هو على قول الكل من انهم يزكون سرانم علمنا **وقال** في البحر في شرح قول الكنز وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر الحقوقي أى سأل القاضي عنه في السر والعلانية وهو قول أبي يوسف وعبدان القضاء معنى على المحنة وهى شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطالان **وقال** أبو حنيفة بقتصر الحاکم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف ومثل ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ولأن الظاهر هو الانزجار عما هو محرم في دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنه م لا احتيال في اسقاطها فاستقصى ولأن الشبهة فيها دارة ثم ذكر في البحر بعده عن التهذيب القلانسى وفي زماننا لما تعذر التزكية لغلبة الفسق اختار القضاء قول ابن أبي ليلى القائل باستحلاف الشهود لغلبة الظن وقال بعده قلت ولا يصحفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفتها خصوصا في زماننا لان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالبا والمجهول لا يعرف المجهول **قلت** وهذامنه اختيارا لقول ابن أبي ليلى وترجم له لان الاستقصاء وطلب العدل فيه مخرج بل غير ممكن في هذا الزمان حتى انه روى عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا فطابت امرهم ثم فردتهم الى ستة ثم اسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت وعليه فلا يؤخذ بمؤمن بغير عيب وقد قيل

فلست بمستبق أخالته \* على شعث أى الرجال المذهب

**وقيل**

من ذا الذى ترضى سجاياه كلها \* كفى المرء نالا ان تقدم معاه

وعليه ايضا عمل القضاء الآن في الديار المصرية وباقى الممالك العثمانية لصدور الأمرين الكر من الملوى السلطاني واخذ يوى الوزارى بذلك ولكن ان طلب المدعى عليه تحليف الشاهد وألح على القاضي وكان له لزوم عنده لما في المجلة العثمانية في مادة ألف وسبع مائة وسبعة وعشرين اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف الشهود قبل الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاکم لزوم ذلك فله اجابته **ولما** في لائحة المحاكم المصرية في مادة اربعين اذا ألح المشهود عليه على الحاکم بتحليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم



لتقوية الشهادة باليمين فلما حكم أن يحلف الشهود وبقول لهم أن حلفت قبلت شهادتكم والأولوا القضاء عندنا  
بتخصيص بما خصه به الإمام من الحوادث حيث لم يخالف الشرع ولا ينافيه ما يأتي عن الأشباه من أن الإمام  
لو أمر قضائه بتخلف الشهود وجب على العلماء أن ينصروه وبقولوا له لا تكلف قضائك أمرا يلزم منه  
مخطئك أن خالفوك أو سخط الخالق إذا وافقوك لأنه عند ظهو وعدا التهم والكلام هنا عند نسخها فاعتنم  
تحرير هذا المقام والسلام (والحاصل) أنه إن طعن الخصم سأل عنهم في الكل والأسأل في الحدود والقصاص  
وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا الاختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية  
ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في الملتقط القاضي إذا عرف الشهود بجرح  
أو عدا لا يسأل عنهم اه وأقره هو ومن بعده كصاحب تكملة رد المحتار بعد نقله وقد يقال أنه مبني على قول  
المتقدمين أن للقاضي أن يقضي بعلمه والمعمد خلافه وهو الظاهر ثم قال في البحر بعد ما ذكر ولم يذكر المؤلف  
صفة السؤال ومصرح في الهداية بأنه لا بد منه ولم يبين أنه شرط أو لا وفي الملتقط قال أبو حنيفة التزكية بدعة وقال  
أبو يوسف لو قضى القاضي بغير تزكية أجزأت اه فافاد أن السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصا وقد قدمنا  
عن الهداية أنه لو قضى بشهادة الفاسق بضم عندنا من غير حكاية خلاف فكيف إذا قضى بشهادة المستور  
فلو قضى ثم ظهر أن الشهود فسقة لم ينقض القضاء وفي المحيط البرهاني من الحدود ولو قضى بالحد بدعيه ثم ظهر  
أنه فسق لم يرد ما رجم فانه لا ضمان على القاضي لأنه لم يظهر الخطأ بيقين اه وهذا يدل على أن القاضي  
لو قضى في الحد وقبل السؤال بظاهر العدل فإنه يصح وإن كان آثما فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء  
معناه يجب ومعنى قول الإمام يقتصر الحاكم بمجوز اقتضائه لأنه يجب اقتضائه وفي التهذيب للعلامة في  
زماننا لما تعذر التزكية بقلبة الفسق اختاره القضاء كما اختاروا قول ابن أبي ليلى في استحلاف الشهود اه  
لكن في تكملة رد المحتار وعمل قضاة زماننا الآن على تزكية السر والعلانية لور ود الأمر السلطاني بذلك اه  
وعليه فلا ينفذ القضاء لاكتفاء بظاهر العدالة لا ارتفاع الخلاف بأمر السلطان بذلك لأنهم قالوا أنه رافع للخلاف  
لأن أمانته عامة في الدين والدنيا كما في المقاصد وطاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية فلو أمر بصوم يوم مثلا  
وجب صومه كما في رد المحتار قبل باب التحكيم (فان قلت) أنه قد صدر أمر نائب السلطان المفوض له في  
الأمر والنهي بالاكتفاء بظاهر العدالة كما هو قول الإمام الأعظم بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ هجرية  
و ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ميلادية كما هو مسطور في الوقائع المصرية وكما هي لأئحة المحاكم الشرعية (قلت) اه  
هذا مسلم إذ لم يطمع المذعي عليه في شهود المذعي والأفعلى قول الكل لا بد من التزكية سرا ثم علمنا كما علمته  
لأن أمره إذا فرض وكان في معصية فلا ينفذ (ولا يخفى) أن لأئحة المحاكم هي موضوعه لأجل حكم القضاء  
الشرعيين بموجبها وهم مأمورون بالحدكم على ما هو الصحيح من مذهب الإمام وقد تقدم لك سند ٤٠ من  
الأئحة الموافقة لما في الجملة المتوجهة بالأمر السلطاني المختص بأمر القضاء عندنا وفيه الكفاية لأن التحلف  
عند الطعن قائم مقام التعديل والتزكية لقلبة الفسق كما قد علمته وعلمت مما تقدم في أواخر المقدمة أن الطعن  
أقل ما هنالك يشعر عن طلب الطاعن للتعديل حتى على قول الإمام الأعظم وحينئذ لا يرد الإيراد. لكن  
في الجملة من مادة (١٧١٦) لا يحكم الحاكم حتى يحقق من عدالة الشهود بالتزكية سرا وعلمنا وقال  
في مادة (١٧٢١) ينبغي أن يكون المزمع في التزكية سرا اثنين رعاية للاحتياط وإن كان كافيا فيها  
مرك واحد وقال في مادة (١٧٢٢) التزكية العلانية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة  
ونصابها وليكن لا يلزم المزمع لفظ الشهادة اه فلا تنفل ولذا (١) قال في الأشباه من القاعدة  
الخامسة أمر السلطان أن ينافيه فذا وافق الشرع والأفلا ولذا قالوا لو أمر السلطان قضائه بتخلف  
الشهود وجب (٢) على العلماء أن ينصروه وبقولوا له لا تكلف قضائك أمرا يلزم منه مخطئك  
أن عصوك ومخطئك الخالق أن أطاعوك وهذا قد اتفق وأجمع الكل على التزكية سرا ثم علمنا كما  
علمته فلا ينفذ الأمر بخلافه أن طعن الخصم لمخالفته (٣) لأئحة المحاكم الشرعية المتوجهة بالأمر  
العالي ولذا قال في الأشباه في القاعدة الخامسة وإذا كان فعل الإمام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق

مطلب سؤال القاضي  
لشاهد واجب عليه  
لا شرط لصحة حكمه

(١) قوله ولذا قال الخ  
هذاعله أقوله لأن أمره  
الخ اه

(٢) قوله وجب على  
العلماء الخ تقدم  
الجواب عنه اه منه

(٣) قوله لمخالفته لأئحة  
الخ يعني مع ملاحظة  
ما هم مأمورون بالحكم  
به من مذهب الإمام  
الأعظم اه منه

بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافق الشرع فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف  
رحمه الله تعالى في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت  
معروف وفي الخاتبة من الزحف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة  
على المسجد أو امرهم أن يبدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقمت عنوة وذلك لا ينضرب بالمار والناس ينفذ  
أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فقمت صلحا تنقي على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها \* وتعامه فيها  
(وحاصل ما ذكره علماءنا) ان كل مسألة اختلف فيها الفقهاء فانها تصير محل اجتهاد فاذا قضى قاض أو أمر  
سلطان بقول ارتفع الخلاف وهذا اذا لم يخالف الكتاب أو السنة المشهورة أو الاجماع أو يكون قولاً لا دليل عليه  
فان خالف واحدا منها لا ينفذ لكونه ليس في محل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف للاختلاف والمراد من الاجماع  
ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي وان المعتبر هو الاختلاف في المصدر الأول وهم الصحابة والتابعون  
وهذا كله اذا كان الاختلاف في نفس المقضي به أما اذا كان في نفس القضاء ففقيه روايتان في روايته لا ينفذ  
وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى به فقد وجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من  
قضاء آخر يخرج أحدهما وفي فتح القدير اذا رأى القاضى المصلحة في القضاء على الغائب أوله في حكم فانه مجتهد فيه  
وتعامه في البحر وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم وهو ما عليه المتون وعبارة القدوري \* وفي شرح أدب  
القضاء ان الفتوى عليه ولكن الأصح والأوجه ما في الجامع الصغير للامام محمد بن الحسن وهو أحد كتب  
ظاهر الراية عن الامام الأعظم أبي حنيفة وهي ما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى ثم جاء قاض آخر يرى  
غير ذلك أمضاه فاذا ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضى مبنى على عبارة القدوري  
لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن قال باعتباره اعتمد ما في  
الجامع وهو ما عليه الفتوى والعمل الآن ولذا رجحه في الفتح بقوله والبره في كون المحل مجتهدا فيه اشتباه الدليل  
لاحقيقة الخلاف \* ولا يخفى ان كل خلاف بيننا وبين الشافعي أو غيره محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا  
توقف على كونه بين المصدر الأول اه وتعامه في رد المحتار وفي البحر ان المقتضى المذهب ان القضاء على الغائب  
بحضور وكيل عنه لا يجوز الا لضرورة وهي في خمس مسائل \* اشترى بالخيار فتوارى \* اختفى المكفول له \* حلف  
لبؤنائه اليوم فتغيب الدائن \* جعل أمرها يدها ان لم تصل نفقة فتغيب \* الخامسة اذا تغيب الخصم  
وتوارى \* فالتأخرون ان القاضى ينصب وكيلاً في الكل وهو قول الثاني حاشية \* قلت \* ونقل شرح الوهبانية  
عن شرح أدب القاضى انه قول الكل اه دراهم لاني \* وفي شرح أدب القاضى لو قال رجل للقاضى لى على فلان  
حق وقد توارى عني في منزله فالقاضى يكتب الى الوالى في احضاره فان لم يظفر به وسأل الطالب الختم على بابه  
فان أتى شاهدين انه في منزله وقالارأينا منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاد على ثلاث والصحيح انه مقبوض  
الى رأى الحاكم فاذا ختم وطالب المدعى ان ينصب له وكيلاً يبعث القاضى الى داره رسولا مع شاهدين كما يبعثه  
لتحليف المخدرة ينادى بحضورهما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان الغلاني ان القاضى فلان بن  
فلان الغلاني أو قاضى جهة كذا يقول لك احضر مع خصمك فلان المدعى لم يجلس المدعى والآن نصب لك وكيله  
وقيلت بينته عليك فان لم يحضر نصب له وكيلاً وسمع شهود المدعى وحكم عليه بحضور وكيله كما يحكم على المخدرة  
بحضور وكيلها ان امتنع عن الحلف للمدعى بما ادعى عليه وعمل القضاء الآن في الخامسة الا أنهم لا يأمر  
بالختم المذكور بل يكفون بالناداء المذكور وبه صدر الامر المالى كما هي لائحة المحاكم وتعليماتها مطلقا سواء علم  
وجوده بتوقيع المدعى عليه على علوم الطلب أو بغير ذلك وان لم يعلم بمحاله ومكان اقامته في الحقيقة ونفس الامر  
ولكن أنت خير بان أمر القضاء بحكامه الشرعية من خصائص الحاكم الشرعى وقد أمر به بالصفة المذكورة  
اذا امتنع من الحضور لمجلس القضاء ولم يمكن احضاره أصلا بل بان لم يوجد أصلا أو وجد به عذر شرعى ولم يرسل  
وكيلاً عنه لمجلس القضاء كما في مادة (١٨٣٤) من المجلة المتوجدة بالامر السلطاني وأما ان امتنع المدعى  
عليه عن الايمان لمجلس القضاء وأرسل وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعى فيحضر بها جبرا  
كما في مادة (١٨٣٣) منها فتبصر لذلك ولا تقلد الثالث \* ان قولهم اذا ضمن حقا من حقوق الله تعالى

مطلب في التنبه  
الثالث ان قولهم اذا  
ضمن المخرج حقا من  
حقوق الله لم يكن مجردا  
شامل لتضمنه التعزير

١ (قوله تعالى) كذا في نسخ الجرح ١٤ فيكون لفظ حقا خلا من قوله لان التعزير وخبر ان جملة يسقط من الفعل والفاعل

والالكان الصواب  
أن يقول لان التعزير  
حق لله الخ والظاهر  
الاول لان التعزير كما  
يكون لله يكون للعبد  
كما لو قيل افسان انه  
ياكل الربا مثله لافانه  
يعزر القاتل عند  
طالب المدي له اه منه  
مطلب في التنبيه  
الرابع في جعلهم من  
الجرح المجرد قو لهم هم  
زناة ومن غيرهم زنوا  
ونحوه وفي الفرق  
بينهما

٢ (قوله يقال للشاهدين  
الخ) هذا غير قيد بل  
يصح ان يقال هذا  
للمدعي بخلاف ما بعده  
فانه لو قيل له ذلك  
لكان فيه قبول البينة  
على النفي قصد افلا  
يصح كما لا يقال  
للساهدين ايضا للالزام  
المذكور فتأمل فانه  
نفس اه منه

٣ (قوله اوعلى التزكية)  
هو معطوف على  
ما يعني حله المشايخ  
على التزكية اه منه

مطلب في التنبيه  
الخامس لا يدخل  
تحت الجرح برهان  
المدعي عليه بان المدعي  
أجر الشاهد ونحوه  
مطلب في التنبيه  
السادس الخصاف لم  
يفرق في قبول الجرح  
بين المجرد وغيره

لم يكن مجرد اشامل لما اذا تضمن التعزير برحق الله تعالى فعلى هذا لو برهن ان الشاهد خلا باجنبية تقبل لنتفهم منه  
اثبات التعزير بل كمن الظاهر ان مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه  
لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير ١ حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها الا لم يتقدم الزمان كما  
سيعلم من التنبيه الرابع فوضح الفرق ويدل عليه أنه - مشلوا للمجرد باكل الربا مع انه يوجب التعزير  
وباقرارهم بالزوم مع انه يوجب التعزير فرفعتين ارادة الحد فقط (الرابع) انهم جرحوا من المجرد هم زناة  
شربة الخمر ومن غيرهم زنوا أو مشربوا الخمر فيحتاج الى الفرق بينهما - ما فقال الشارح بحمل الاول على  
ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا لم يتقدم والافراق بينهما وقال في رد المحتار ومعنى الاول ان عادتهم  
الزنا والشرب وفي هذا الاثبت الحد بخلاف الثاني فانها شهادة على فعل خاص موجب للعنة ونقل عن  
المقدمي ان الاظهر ان قولهم هم زناة أو فسقة أو مشربة أو كاذب باسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستعمال فلا  
يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي وقال وهو حسن جدا لانه المتبادر من تخصيصهم في التمثيل  
للاول باسم الفاعل والثاني بالماضي اه وحدا لتقدم في الخمر زوال الرائحة وفي غيره مدني شهر واحد الا في  
حد القذف والقصاص وحقوق العباد فان تقدم الزمان لا يبطل الحق فيها كما صرح به في شرح الدرلة - لاني  
في باب اللعان (الخامس) انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعي بفسقهم أو انهم اجراء  
ولم يحضروا الواقعة أو على انهم محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهدين في العين ولذا  
قال في الخلاصة للخصم ان يطعن في ثلاثة أشياء أن يقول هاهنا - دان أو محدودان في قذف أو مشرب كان فاذا  
قال هاهنا عبادان ٢ يقال للشاهدين اقيموا البينة على الحرية وفي الأخيرين يقال للخصم اقم البينة انهما كذلك  
فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل بأعدالة لا بالشهادة مع العادلة فادخل هاهنا في الجرح المعبر كما  
فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كما في الخلاصة وفي خزنة الاكل لو برهن على اقرار المدعي بفسقهم  
أو بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه (السادس) ان  
ان الامام الخصاف لم يفرق بين المجرد وغيره في القبول احياءا للحقوق ولما كان مخالف الصريح المذهب حله  
المشايخ على ما اذا برهن على اقرار المدعي ٣ أو على التزكية كما ذكره الشارح يعني الزبلي ومعنى قولهم أو على  
التزكية بأن يجعل كشاهد زكاه نفر وجرحه نفر ورده في الفخ بانه تقدم رده يعني لا ضرورة الى اظهاره  
اه وعبارته في فقهه وقد تقدم في هذا ما منعه والذي قدمه هو قوله في جواب ايراد قبله حيث قال وأوردانه  
ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ما ذكرنا من وجوه الفسق من وجه آخر وهو أن يجعلوا من كمين لشهود  
المدعي فيخبرون بالواقع من الجرح فيعارض تعديلهم واذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح اوجب  
بان المعدل في زماننا يجبر القاضي سرات فاديان اشاعة الفاحشة والتعادي اه وفي الحواشي اليعقوبية  
بعد نقله واقارره هو به - لم من هذا أن قول بعض شراح الوقاية قلت اذا كان يقبل جرح المزكي للشاهد بعد  
تعديل آخر اياه فليت شعري لم تقبل بينة المدعي عليه على الجرح المجرد ليس بشئ كما لا يخفى اه أي لأن  
المزكي لم يفسق باظهار الفاحشة لانه ترك سراج خلاف الشاهد فانه اذا اظهره فسق فلا يقبل جرحه - قاله في  
منحة الخالق على البحر الرائق للحق - ق ابن عابدين (السابع) أن قولهم لو برهن على أن الشاهد  
شريك المدعي محمول على الشركة عقدا ففهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لأن يراد أنه شريك في  
المدعي به والا كان اقرارا بان المدعي به لهما اه (قلت) ثم ان قوله محمول على الشركة عقدا ففهم حاصل  
من هذا الباطل يعني من هذا المال الباطل المدعي به وقوله عقدا يشمل شركة العنان ولا يلزم منها أن يكون  
له فيه منفعة ثم رأيت في فتح القدير وغيره قال انه محمول على شركة المفاوضة الخ وهو الصواب وقوله لأن يراد  
معطوف على ما قبله وفي بعض النسخ لأن يراد وهو تحريف منحة الخالق (قلت) فاذا كان المشهود به  
من نفس شركتهما يلزم في شركة العنان أن يكون للشاهد في شهادته هذه منفعة بخلاف شهادته بما هو من  
غير شركتهما فانها مقبولة بخلافه في شركة المفاوضة لانه فيها وان جاز أن يكون بينهما ما عرض أو عقار اشترى  
من مال الشركة فشهاده به شهادة بالمال المشترك فلا يجوز لان المشتري يرجع الى الشركة لانه من مالها

مطلب في التنبيه السابع في قولهم ان المدعي عليه لو برهن على ان الشاهد شريك المدعي محمول على شركة العقد والافرض



مطلب في التنبيه  
الثامن يقبل الطعن  
من المدعي عليه بان  
الشاهد ابن المدعي  
ونحوه  
مطلب في شهادة العدو  
على عدوه

والفرض انه لا مال له غيره لان الشركة المفوضة أن يشترك اثنتان بجميع مالهما كما هو معلوم وسيأتي  
التصريح بهذا في الخاتمة فتنبيه **الثامن** لو طعن الخصم بأنه ابن المدعي أو أبوه أو أحد الزوجين أو مملوكه  
تقبل كما في العناية والحاصل ان الطعن بما لا يكون فسقاً بل رد الشهادته للثمة مقبول ومنه ما اذا برهن  
ابن الشاهد كان وكيلاً عن المدعي وخصم كما في السراج الوهاج وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدوه بسبب  
الدينيا تقبل اذا قلنا ان المنع من شهادته عليه للثمة وان قلنا للفسق لا تقبل قال في منحة الخالق من باب  
من تقبل شهادته ومن لا تقبل على قول البحر فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون قاساً فاقى حق شخص عدو لا في  
حق آخر مانعه وهل يقاس على هذا الناظر اذا كان عليه انظار وقف عديده وثبت فسقه بسبب خيائنه  
في واحد منها هل يسرى فسقه في كلها فيعزلها أقول مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السر بان فليتأمل  
وليراجع ثم رأيت والحمد لله بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العبادي المفسر  
ونصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت خيائنه في بعض من الأوقاف هل يلزم  
عزله من الكل أولاً الجواب لا بد من ذلك البته اه كذا رأيت بخط من لا على أمين الفتوى بدمشق الشام  
في هامش نسخة وكتب محشيه الرمل هنا مانعه الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للثمة لا  
للفسق ويؤيده ما أتى عن ابن السكال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا صرح بان شهادة العدو  
على عدوه لا تقبل فالتقييد بكونها على عدوه ينبغي معاداه وهو المتبادر للافهام فتأمل اه أقول وان  
خبر بان فعل الكبيرة والأصرار على الصغيرة كادح في العدالة وقد شرط في القنينة لمعلم القبول كونه فسق  
بثلاث اعداؤه على هذا فعدم قبولها مطلقاً ظاهر وينبغي تقييده بما اذا كانت عدالته ظاهرة كما يفيد ما أتى  
عن الفتوح في شرح قوله أو يرتكب ما يوجب الحد فحرران الوجه عدم القبول مطلقاً والتعليل بالانتهام كما مر  
عن كنز الرؤس لا ينساق به لان الفاسق لا يقبل للاتهام أيضاً وما أتى عن ابن السكال يمكن جملة على ما ذالم  
يفسق بها فليتأمل اه كلامه بالحرف وقال في قرة عيون الاختيار لثمة رد المختار للعلامة المحقق السيد  
محمد علاء الدين ابن المرحوم خاتمة المحققين علامة زمانه السيد محمد أمين المشهور بابن عابدين من كتاب  
الشهادات بعد كلام فان قلت العداوة الدنيوية فسق لانه لا يحل معاداة المسلم لآحل الدنيا يعني بلا سبب شرعي  
فهل استغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فانه لو قضى بشهادة الفاسق صح وأثم كما مر  
ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدينيا لا ينفذ لانه ليس بمجتهدي فيه كما نقله المهتدف عن يعقوب باشا لكن  
قال الملا عبد الحليم المشهور بابن زاده في حاشيته على الدرر وقد جاءت الرواية بعدم قبول شهادة عدو بسبب  
الدينيا مطلقاً والتحقيق فيه ان من العداوة المؤثرة في العدالة عداوة الجروح على الجراح وعداوة المقتول  
على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة شخصين وقعت بينهما مضاربة أو مشاعة أو دعوى مال أو حق في الجملة  
فشهادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاؤنا  
وشهادة النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوفيق بين الروايتين وبين المتن والشرح  
وان لم يمتد المصنف اليه والحمد لله الذي هدانا لهذا قال السيد الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل  
ان في المسئلة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز  
والملتقى ومقتضاه ان العداوة لا الفسق والام تقبل على غير العدو وأيضاً انهم ما أنها تقبل الا اذا فسق بها  
واختاره ابن وهبان وابن الشحنة اه وحاصله ان العداوة اذا فسق بها لا تقبل شهادته على أحد مطلقاً وان لم  
يفسق تقبل على غير عدوه وعلى ما مر عن أخى زاده تقبل على عدوه أيضاً لانه عدل وعداوة غير مؤثرة لانه  
لم يفسق بها ولكن قال العلامة العلائي في شرح التنوير لؤل كتاب القضاء نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت  
فيه الخصامة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصى وشريك اه وقوله ووصى أى فيما أوصى عليه وقوله  
وشريك أى فيما هو من مال الشركة رد المختار وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح  
الوهبانية لم أقف عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه  
عليه بعلمه لا ينفذ وان كان بشهادة من العدو ولم يحضر من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي

ينفذ ذكره الجوى وسياق كلام البر جندى يفيد ان شهادة العدو له موقولة لعدم التهمة وهذا بناء على  
 ان العلة التهمة واما ان كانت العلة الفسق فلا فرق وقد اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال ابو السعد المصري  
 وامل في المسئلة قولين منهم من علل بالاول ومنهم من علل بالثاني اه **قول** وقد علمت مما قد مر من  
 الودائع ما قولان معتدان وان المتون على عدم قبولها وان لم يفسق بها التهمة اه بقليل زيادة وتوضيح ثم  
 قال في الجرو ينبغي ان يكون الطعن بما يحل بالمرءة مما لم يكن فسادا مقبولا **قول** وقد جعلوا بما يحل بها  
 البسول والاكل على الطريق يرى من الناس وكشف عورته ليستجيب من جانب البركة والناس حضور  
 وقد كثر ذلك في زماننا **قول** قال محمد وعندي ان المرءة الدين والصلاح وقيل هي ان لا يأتى الانسان بما يمتدح  
 منه مما يحسنه عن مرتبة عند اهل الفضل وقيل هي السمات الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفه والجنون  
 والارتفاع عن خلق دنيء والسفه رقة العقل لقولهم ثوب سفه اذا كان قليل الغسل والنظام - ران  
 المراد من السمات المساواة وان يحب لغيره ما يحب لنفسه وقال الكمال واحسن ما نقل في الله - دالة على  
 ابي يوسف ان لا يأتى بكبيرة ولا يصير على صفة غير ويكون صوابه اكثر من خطئه ومروءة ظاهرة  
 ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروءة وقال القهستاني من اجتناب الكثر وفعل مائة  
 حسنة وتسعون سنة من صفة غيرة فهو عدل وان فعل حسنة قوصة ميتين ليس به عدل اه وقال في البحر  
 هي الاستقامة وهي الاسلام وعدالة العقل ومعارضة هوى بفساده وليس لكما لحد  
 يدرك مداه ويكتفي لقبولها بادناه كيانا نضيع الحقوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة  
 اه وتماه فيه وفي التكملة ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين باسمهم وانسبهم ما علمها تسميا وانتسبا  
 باسم غيرها ونسبه ويريد ان يذوق الى الشهود ولا يخرج المبيع من يد مالكه فلو اعتمد على قولهما نفذ  
 تزويرهما وبطل املالك الناس اه واستفد منه ان ما يفتل الناس عنه من الموثقين كثيرا من اخذ  
 الشهادة على المتعاقدين باسمهم وانسبهم ما يخرج اخبارهما للوثوق غير جائز شرعا فلا تثبت اليد في العقار  
 بتصادق المتعاقدين بل تثبت باليمين على انه في يده اليوم وأنه ملكه اما الاول فلما في جامع الفصولين وان اذا  
 شهد انه أى العقار يندم على سألها القاضي عن سماع شهادته وعن معاشته لانها ما رعاها مع اقراره انه يده  
 وظنة ان ذلك يجوز لهما الشهادة انتهى يعني فلا تقبل شهادته - مالا احتمال المذكور واما الثاني فلما ذكره  
 في التنقيح في جواب السؤال الحادى عشر من الباب الثاني من الوقف حيث قال ان الشاهد اذا افسر للقاضي  
 انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته لان انواع التصرفات كثيرة انتهى يعني فيحتمل انه في يده بطريق  
 انه وكيل عن غيره في بيعه أو حفظه ونحوهما من وجوه التصرفات لانه ما كنه فلا تقبل شهادته بذلك فعلم  
 من هذا انه لا بد ان يذكر الشاهد في شهادته معاينة التصرف وان المسمى به ملك للمدعى في جميع افراد  
 الدعوى بالملك كما لا يخفى ويشترط في التزكية شروط ثمانية فلا يجوز التزكية الا ان تعرفه أنت قبل ذلك  
 أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زكى عنه **قول** وقال محمد وكمن من رجل اقبل شهادته ولا قبل  
 تمديله يعني ان الشهادة مبنية على الظواهر ولا كذلك التعديل **الاول** ان تكون الشهادة عند قاض  
 عدل عالم **الثاني** ان تعرفه وتختبره بشركة أو معاملة أو سفر **الثالث** ان تعرف انه ملازم للجماعة أى  
 اصلا **الرابع** ان يكون معروفا بمصحة المعاملة في الديار والدرهم **الخامس** ان يكون مؤدبا للامانة  
**السادس** ان يكون صدوق اللسان **السابع** اجتناب الكثر **الثامن** ان تعلم منه اجتناب  
 الاصرار على الصغائر وكل ما يحل بالمرءة واما في نفس المزمكى فان كان مزمكى العلانية فيشترط فيه ما يشترط  
 في الشاهد من الاسلام والعهد والبلوغ والعدالة والحريفة والعقل والبصر سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان  
 معنى الشهادة فيها اظهر فانها تختص بعجل القضاة واما مزمكى السر فلا يشترط فيه سوى الاسلام والعدالة  
 فقط لو المشهود عليه مسلما وان كان محددا في قذف تاب منه تقبل تزكيته وكذا العبد والاعمى واحد  
 الزوجين لا يخرجون تزكية الوالد لولده وبالمكس وكذا ان يجوز تزكية الرسول والمترجم واجاز في المحيط  
 تزكية اوصى المراهق والاثنان أحوط في اوصى غيره فان الموقوف لان خبره لا يقبل في الامور الدينية

مطلب في تعريف  
المرءة

مطلب لا تقبل  
الشهادة حتى يشهد  
بالمعاينة وبالملك معا  
عندنا في كل موضع

مطلب يشترط في  
التزكية ثمانية شروط

مطلب في تزكية السر

الآثرى انهم في الاخبار مقبولة فكذا هنا كما هو ظاهر كلام الزبلي وهذا عندهما وعند محمد بشرط  
 في التزكية ما يشترط في الشهادة وتزكية العلانية من العدد وصف الذكورة حتى يشترط في تزكية شهود  
 الزنا ربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجة لان اجماعا كما في الزبلي والعيني وان قال في البحر  
 ولم أر الآن حكم تزكية الشاهد ببقية الحدود ومع غيره بما ذكرناه في آخر كلامه وفي غيرهما من الحقوق  
 رجلان أو رجل وامرأتان ومحل الاختلاف في هذا بين علمائنا الثلاثة اذ المبرض الخصم بتزكية واحد فان  
 رضى بتزكية واحد فزكى حازا جماعا كما في البحر عن الوالو الخجسته وفيما لا يطلع عليه الرجال من العورات امرأة  
 واحدة ورتب محمد التزكية على مراتب الشهادة لانها في معنى الشهادة لان ولاية القضاء تنبني على ظهور  
 العدالة وهو بالتزكية وبه كالت الثلاثة الاروايه عن أحد وقالوا يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تزكية  
 شهود الحد بالاجماع بمعنى مطلقا كل حد على ما يشترط فيه مما تقدم ذكره ويشترط أن يقدم القاضي تزكية  
 السر على العلانية وعلم بما ذكرناه أنه لا يتعين أن يكون المزكى سرا هو الذي يزكى في العلانية بل يجوز أن  
 يزكية غيره إلا أن الأولى أن يكون المزكى في السر هو المزكى في العلانية كما صرح به في الدرر وغيره وعليه  
 عمل القضاة الآن مراعاة لقول صاحبين المفتي به وان كان قد صدر أمر الخديوي نائب السلطان بالاكفاء  
 بظاهر العدالة كما هو مذهب الامام الاعظم اذ لا ضرر في الزيادة على ذلك لانه لم يأمر بتركها في أمره المذكور  
 ولكن لا بد حينئذ من وجود جميع شروط الشهادة المقدمة في الشاهدان كان هو المزكى في العلانية أيضا  
 \* هذا لتحقيق المقام والسلام الختام \* ولونه مرض الجرح والتعديل بان جرحه واحد وعدله واحد فعندهما الجرح  
 أولى لان مذهبه ما ان الجرح والتعديل يثبت بقول واحد كما لو كان في كل جانب اثنان وعند محمد تتوقف  
 الشهادة حتى يجرحه واحد وعدله واحد فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى  
 بالاجماع وان جرحه اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى \* فلو قال المسمى به الجرح أنا أحيى بقوم صالحين  
 بعد لوهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار طرطير الدين وعلى قول من يقول اذا جاء  
 بقوم ثقة بعد لوهم فالقاضي يسأل الخارجين فلم لهم جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فلا يلتفت الى جرحهم  
 وهذا الظف الاقوي وبه جزم في الخاتمة \* وكذا لو عدل المزكى الشهود من اقطعت المشهود عليه وقال للقاضي  
 سل عنهم فلانا وفي لانا وفي قوما بصلحهم \* ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة  
 أعيد التعديل بان مضى على القضية الاولى ستة أشهر كما في المحلة والا فلا وهو قول الامام الثاني ثم قال بان مضى  
 سنة ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب الوثوق به وعليه الفتوى كما في البرازية وما في المحلة من انه يعاد ان  
 بعدت المدة بان مضى عليه ستة أشهر والا فلا صدريه الامر السلطاني كما في مادة ألف وسبع مائة وثلاثة وعشرين  
 منها \* وفي الظهير به \* القاضي اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأل منه عن صاحبه فعدله قال نصير لا يقبل  
 ولان سلمة قولان وعن أبي بكر البجلي في ثلاثة شهود والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث  
 فان القاضي يقبل تعديليهما \* والتزكية هي أن يقول المزكى لأعلم منه الآخر \* وعن أبي يوسف انه لو قال  
 لا بأس به فقد عدله وعن ابن سلمة أن يقول هذا عندى عدل مرضي جائر الشهادة ولا يكتفي بقوله هو عدل لان  
 المحمد وفي تذف بعد أن تاب عدل وغير جائر الشهادة \* وفي الظهير به \* وللمزكى ثلاث مراتب أعلاها جائز  
 الشهادة أو عدل الثانية ثقة وهو من لا تقبل شهادته لالفسقه لكن لعقله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل  
 ثقتين مقام عدل واحد الثالثة مستور وهو الفاسق وفي عرف مشايخنا من لا يعرف حاله وتماه في البحر  
 \* قلت \* ولا يوجد في زماننا هذا غير الفاسق \* وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال \* ولا حول ولا قوة الا  
 بالله المهيمن المتعال \* اليه مرجعنا ومرتدنا \* وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال \* اللهم قوم من سماء الشر به وارف  
 عيدها \* وثبت قوائمه \* يا مسك السماء أن تقع على الارض \* اللهم آمين \* وفي البرازية \* من ردت شهادته في  
 حادثة لملة ثم زالت الملة فشهد لم تقبل الا في أربعة \* العصبي \* والعبد \* والكافر على المسلم \* والاعمى \* اذا شهدوا  
 فردت فزال مانع فشهدوا تقبل \* وقد جمعها العلامة المقدسي في قوله  
 أن زالت الملة في شهادة \* ردت فلا تقبل في الاعادة

مطلب فيما اذا تعارض  
 الجرح مع التعديل

مطلب فيما اذا عدل  
 في قضية عند القاضي  
 المترافع لديه ثم شهد  
 عنده في قضية أخرى ان  
 بعدت المدة بأن مضى  
 عليها ستة أشهر أعيد  
 التعديل والا فلا

مطلب في التزكية  
 ثلاث مراتب

مطلب فيما ردت  
 شهادته لملة فذه ثم  
 زالت لا يقبل الا في  
 أربعة



في غير ما أُرِبعه في العَدِّ \* أعمى وكافر صبي عبيد

وفي البحر يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند نزولها بخلاف الأول فإنه لا يقبل مطلقا  
والله أشار في النوازل وذلك كالأجير لا تقبل شهادته مادامت الاحارة قائمة فإذا انقضت قبلت الكل من قرة  
عيون الاختيار مع قليل زيادة وتوضيح \* التاسع \* ان الحرح المجرد اذا تضمن دفع ضرر عام يقبل ولذا قال  
في المعراج فان قيل أليس عليه الصلاة والسلام قال اذكر والفاسق بما فيه قلناها ومحمول على ما اذا كان  
ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام اه وعلى هذا يجوز اثبات فسق رجل عند القاضي  
اذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي المسلمين بسده ولسانه لئلا ينع منه ذلك ويخرج من البلد وفي كراهية  
الظاهر يفرج رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لئلا يجره وقد وقعت حادثة  
بالقاهرة \* ان ثلاث اخوة يولقون شاهد جمع كثير عليهم من انواع من الفسق واذا ذاء الناس والتزو برفاقت  
يقبول الشهادته لئلا يجرهم - الحاشية \* انكم دفعوا للضرر العام فزجرهم - وكان في رمضان اه كلام البحر - لكن قال  
العلامة الرمي في حاشيته عليه هذا لا يفيد اثبات الفسق المجرد على طريق الشهادة الشرعية بل يفيد جواز  
اعلام السلطان به لئلا يجره وعنده \* ومن ثم احاب شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتي الديار الومية لماسئل  
عن جماعة من المسلمين شهدوا على رجل انه اذا أحب من له امر ونهى من القضاة والولاة وغيرهم يتناول على  
بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغير حق ولا يزال المسلمون يتضررون بذلك منه فاذا يلزمه  
\* احاب هذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية لكن اذا كان ذلك متواترا عندهم فلا بد من تعزيره  
بالضرب المبرح ثم حبسه الى أن تظهر منه التوبة وصلاح الحال اه نقلا عن العلامة الغزوي وقد علمت انه  
من باب الشهادة الشرعية فلا تغفل \* العاشر \* من البرازية من فصل التحليف طعن المدعي عليه في الشاهد  
بانه كان ادعاها لنفسه ورام تحليفه لا يحلف وان برهن يقبل اه فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لا تحليف  
عند عدمه على الشاهد وعلى المدعي \* وهل يقبل اقرار الشاهد به ويصير كالبرهان لم أره وينبغي القبول \* ولذا  
قال الزيلعي لو برهن على اقرار الشهود انهم لم يحضروا المجلس الذي فيه الحق يقبل اه ولا يعارضه قوله  
لو برهن على اقرار الشهود انهم شهدوا بالزور وانهم أجروا في هذه الشهادة وان المدعي مبطل في هذه الدعوى  
أو انهم لا شهادة لهم فانها لا تقبل وقد قدمناه \* الحادى عشر \* اننا قدمنا ان المدعي عليه اذا ادعى أنه دفع لهم  
مالا لئلا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده وأدعى ان المدعي دفع لهم من ماله كذا البشهادته ودعا عليه  
وطلب رده وبرهن يقبل \* فقلت \* وكذا اذا ادعى اجنبى انه دفع لهم كذا البشهادته ودعا على فلان بهذه الشهادة  
وطلب رده وثبت اما بيمينه أو اقرارا أو نكولا فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقد دفع المال  
ومعه ومعه لو ادعى عليه أنه استأجرهم لئلا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا ونسقط العبد التوبة به سرح  
الشارحون \* الثاني عشر \* ان الطعن برقمه لا يتوقف على دعوى سيدها وان ايمانه لا ينحصر في الشهادة بل  
اذا أخبر القاضي برقمه أسقط شهادتهما والأحسن ان يكون بالشهادة واذا أسألهما القاضي فقالا اعتقنا  
سيدنا وبرهن منهما ثابت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كافي خزانة الاكل \* وأما الحرح  
بأنه قاذف فانه يتوقف على دعوى المقذوف كما أشار اليه في فتح القدير \* ثم اعلم أن الشهادة لغة خبر قاطع  
تقول شهد الرجل على كذا ورعا قالوا شهد الرجل - بل يسكون الهاء للتخفيف وقوله شهد بكذا أى أحلف  
والمشاهدة المعاينة وشهده شهود أى حضره فهو شاهد وقوم شهود أى حضروا وهو فى الأصل مصدر وشهد  
أيضا مثل راكع وركع وشهد له بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب  
وسافر وسفر وبعضهم ينكره وجمع الشهود وشهادوا والشهيد الشاهد والجمع الشهداء \* وأما شريعة \*  
فهى اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان \* وجعل الزيلعي \* هذا معناها اللغوي وهو خلاف  
الظاهر وأما هو معناها الشرعي \* وأما فى الاصطلاح فقد قال فى الغاية أخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ  
الشهادة فلاخبار كالجفس وقوله صادق يخرج الاخبار الكاذبة وما به - يخرج الاخبار الصادقة - غير  
الشهادات \* والحاصل \* ان معناها اللغوي هو الحضور والاصطلاحى عبارة عن اخبار بصدق فى مجلس

مطلب فى الفرق بين  
الشبهة والتمه

قوله وذلك هو راجع  
لقوله لشبهة اه منه  
مطلب فى التنبيه  
التاسع الحرح المجرد  
يقبل اذا تضمن ضررا  
عاما

قوله الى أن تظهر منه  
التوبة أى أماراتها  
اذ لا وقوف انما على  
حقيقتها اه منه

مطلب فى التنبيه  
العاشر اذا طعن المدعي  
عليه فى الشاهد بانه  
كان قد ادعى المشهود  
به لنفسه واراد أن  
يخلفه لا يحجب الى ذلك  
ولو برهن يقبل منه

مطلب فى التنبيه  
الحادى عشر اذا طعن  
المدعى عليه بانه دفع  
من ماله للشاهد مالا  
لئلا يشهد بالباطل  
وطلب رده اليه بعد أن  
شهد عليه وبرهن على  
ذلك يقبل

مطلب فى التنبيه  
الثانى عشر اذا طعن  
برق الشاهد لا يتوقف  
على دعوى سيد العبد  
فيصح من المدعى عليه

مطلب فى تعريف  
الشهادة لغة واصطلاحا



مطلقا سواء كان في تركه اسرا او العلانية. وتو بشرط في الشهادة ان تكون موافقة للدعوى في المعنى فقط ولا يشترط موافقتها في اللفظ كما دة في ما (٤٣) من لائحة المحاكم الشرعية الجديدة المتوجهة بالامر الخديوي العالي. ويشترط ذلك في كلام الشاهدين كما تقدم وتكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم ذكر اسم أي المشهود له والمشهود عليه ولا حد هما الا في الشهادة المتعلقة بالموكل او الغائب او الميت فيه. يلزم الشاهد ذكر اسميهما وجدتهما ولو كان كل منهما مشهورا ومعروفا فيكون ذكر الشاهد اسما وشهرته لان المقصد الاصل في تعريفه بوجه يميزه عن غيره كما في مادة ألف وستمائة وتسعين من المحلة ثم لا بد ايضا من ذكر الجدي في أصحاب الحد ودون كذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكره على ما عليه الفتوى كما في غرة (٢٢٩) من محاضر الفتاوى الهندية. ثم اعلم ايضا ان الدعوى لغة قول يقصده الانسان ليجاب حق على غيره بلا قيد لحال منازعة ولا مسالة. وشرعا ان يطلب أحد حقه من آخر بالقول أو الفعل بالكتابة بشرط لفظ الدعوى أو نحوه كقوله اطلب اخذ مدي القاضي في مجلس الحكم ويقال لاطالب مدع وللطالب منه مدعي عليه والمدعي بصيغة اسم المفعول هو الشيء الذي ادعاه المدعي بصيغة اسم الفاعل ويقال له ايضا مدعي به وفيه. والمدعي شرعا من اذا ترك دعواه ترك فلا يجبر عليها لان حق الطلب له فقط ولا سبيل لأحد عليه. والمدعي عليه بخلافه وهو من اذا ترك لا يتركه القاضي بل يجبره على الخصومة مع المدعي. والعبارة اذا تعددت القضايا في بلدة وكان كل واحد منهم مختصا بجهة بخصوصها كما في قاضي المديرية وقاضي المركز المقيم بالبلدة المقيم بها قاضي المديرية في سماع الدعوى والحكم فيها لقاضي محل نوبن المدعي عليه وان كان له وطنان فالتخير للذي فيه ان يطلبه عند أيهما شاء واختار ما هو الاسهل له في اقامه دعواه. وأما اذا تعدد المدعي عليهم واختلقت محلات توطنهم الشرعية المدونة في باب المسافرين كتب الفقه وكان الحكم على أحد منهم حكما على الباقيين كاحد الورثة فيكون الخيار للذي في اقامه دعواه أمام محكمة توطن أحد منهم كما في مادة (٢١) من اللائحة المذكورة. ولكن من محاكم المديرية أو المحافظات عملا بمادة (٢٢) منها وأما محاكم المراکز فمنوعون من سماع ذلك عملا بمادة (١٦) منها الا اذا كان الارث المدعي به لم يتجاوز مبلغ خمس وعشرين جنهما مصر بافانه يجوز له أن يدعي فيها بالارث المذكور كما في آخر المادة المذكورة وهذا اذا لم يحصل فيها نزاع فان حصل فهو من خصائص محكمة المركز لو كان في صفة الارث ومحكمة المديرية لوفى المبلغ الموروث كما في تعليماتها. ويشترط أن يكون المدعي والمدعي عليه عاقلين بالغين حريين فالمدعي للجنون والصبي الغير عيز والعبد وليه أو وصيه أو مولاه وان يكون المدعي عليه معا. ولما وان يكون الخصم حاضرا أو وكيلا له لدى القاضي وقت الدعوى والشهادة كما هو منصوص في مواد (٦٩) و (٧١) و (٧٢) من اللائحة المار ذكرها الا في دعوى طلاق الزوجة وما كانت الشهادة حرة مقبولة فيه فلا يشترط حضور الزوجة لاثبات طلاقها على زوجها الحاضر في مجلس القاضي أو وكيلا له أن أعلن الزوج بطلاقها على حسب المنصوص في المواد المذكورة. ويشترط ان يكون المدعي به معلوما بالاشارة اليه ان كان عينا حاضرا في المجلس ولا يشترط بيان سبب الملك لو كان قيميا حاضرا بل يصح فيه دعوى الملك المطلق كقوله ادعي أن هذا المال مالي وان هذا الرجل واضع الآن يده عليه بغير حق واطالب أخذه منه والحكم عليه بدفعه لي. وشروط حضور الموقوف أمكانه بلا مصرف أصلا ولا بان لم يمكن احضاره الأبوة ومصرف وان قل فلا يشترط احضاره في مجلس الحكم ويكفي أن يعرفه المدعي بذكر قيمته كما في مادة (١٦٠٢٠) و (١٦٢١) من المجلة المتوجهة بالامر الشريف السلطاني. وقال في آخر المادة الثانية. ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى للغصب والرهن مثلا لو قال لغصب فلان هذا خاقي الزمرذ تصح دعواه وان لم يبين قيمته أو قال لا أعرف قيمته اه يعني قال ذلك للقاضي عندئذ هو الذي يسمع دعواه بذلك لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيانه لحصل له بذلك الضرر وقد دفع بالنص قلت. وكذا في دعوى الوصية بان ادعى حقان وصية أو الاقرار فانه ما يفتن بالجهول وكذا في دعوى البراء بالجهول بخلاف وفي الاشياء. ولا يخلف على مجهول الا في مسائل. الاولى اذا اتهم القاضي

مطلب في تعريف  
الدعوى لغة وشرعا

مطلب فيما اذا تعددت  
القضايا في بلدة وفيما  
اذا تعدد المدعي عليهم

مطلب في دعوى  
المنقول

مطلب لا يشترط بيان  
القيمة في دعوى  
الغصب والرهن

مطلب في المسائل التي  
يخلف فيها القاضي  
الخصم مع ان المدعي به  
مجهول



وصى اليقيم \* الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر الوقف واليقيم \* الثالثة اذا ادعى المدعى خيانة مطلقته \* الرابعة الرهن المجهول \* الخامسة دعوى الغصب \* السادسة دعوى السرقة اهـ والقول للمرتحن في بيان أي ثوب كان وكذا في الغصب وما بعده \* وفائدة صحة الدعوى فيها مع هذه الجهة الفاحشة قبول البينة في حق حبس القاضي للمدعى عليه الى ان يحضر المدعى به لاجل ان يعيد قيام البينة على عينه ويشار اليه في الدعوى والمقصود ان كان مثليا فلو تمتعت على القاضي وقال له لا احضره ولا أئبته ونحو ذلك سواء كان مثليا أو قيميا حسبه مدة بقدر ما يقع في قلبه انه لو بقي عنده ولم يهلك لا ظهره واحضره اليه في هذه المدة وبعد مضيا يقضى عليه بقمته ان كان قيميا وعمله ان كان مثليا وهذا اذا لم يرض المالك بان يقضى له بالقيمة بل اراد اخذ عين ملكه وكان مثليا لانه قد تضرر اعتبار المثل ضرورة ومعنى وهو الكامل \* وأما ان رضى بها فانه يقضى له بها لانها مثله معنى ولا يتلون القاضي بحسبه وقيل في المسئلة روايتان وقيل حسبه هو الأفضل وعدمه جائز لا واجب \* ثم القضاء بالقيمة لا يمكن الا بعد اتفاقها عليها أو اقام المقتضوب منه البينة عليها أو نكل عن اليمين بعد عرضها عليه لاجل ان يعلم القاضي بماذا يقضى اذ هو شرط صحة قضائه والا فالقول للغاصب باليمين عليها وانما صحت هذه الدعوى والشهادة مع هذه الجهة للضرورة لا امتناع الغاصب عادة من احضار المقتضوب وحسن الغصب انما يأتي من الشهادة معانية فعل الغصب دون العلم باوصاف المقتضوب فسقط اعتبار علمهم بها للعذر المذكور كما في الشريعة لا يثبت عن النهاية وسيأتي زيادة تحقيق لهذا هو والمحصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط بيان الجنس والقيمة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتحن مع اليمين اذا اختلفا فيها ولا يثبت له ما اذا كان له ما يثبت بالبينة يثبت المالك لانها مشتقة للزيادة دون الغاصب لان يثبتته تنفي الزيادة والبينة على التخي لا تقبل عندنا وكذا يكون القول للوصى والمقر والمبرئ في دعوى الوصية والاقرار ودعوى الابرء في المجهول بخلاف فالمستثنى خمسة ويشترط ان كان المدعى به ديناً لله الدعوى ببيان جنسه ونوعه وصفته ومقداره وسببه أي من أي جهة فحين ان من مبيع أو أجرة دار أو نحوها ويجب على القاضي ان يسأله عن ذلك أيضا أي من أي جهة كان ديناً كما في مادة (١٦٢٧) من المجلة وبيان الجنس في التقديس كذهب أو فضة والنوع كضرب مصر والصفة كالحاصة أو مغشوشة أو وسط أو جيدة أو رائجة وفي المجهول الجنس كبر أو صغير والنوع كسقي السماء أو النيل أو البحري أو الصيدي والصفة كحبة بيضاء أو حمراء جيدة أو رديئة أو وسط والقدر كالف وحاصل المنصوص عليه كان المنقول اذا كان متقدرا احضار بان يكون هالكاً حقيقة أو حكماً بان يكون غائبا ولا يمكن وصول القاضي أو أمينه اليه ليشار اليه بحضرته بسبب من الاسباب فيكتفي ذكر قيمته وقت الدعوى (١) ويكون كدعوى الدين في الحقيقة وان لم يكن بهذه الصفة بان كان موجوداً أو باقياً الا انه يتعسر احضاره فقط بلامصرف مع امكانه كالحاوية الطعام وقطيع النعم فلا يكف احضاره أيضا ولا يكتفي بذكر قيمته بل يتوجه القاضي أو أمينه اليه ليشار له بحضرته \* وأما اذا أمكن احضاره بلامصرف أصلاً فيجب على المدعى عليه احضاره ويحجره القاضي على ذلك ان امتنع ليشار اليه في الدعوى والشهادة بان يقول في الدعوى هذا ثوبي مثلاً وفي الشهادة أشهد ان هذا الثوب لهذا المدعى \* ويشترط في دعوى المنقول أيضا ان يذكر المدعى في دعواه انه في يد المدعى عليه بغير حق لاحتمال ان يكون مرهوناً في يده أو نحو ذلك كما هو مسطور في كتب المذهب ولكن قد علمت مما مر عن المجلة ان المنقول متى احتاج الى مؤنونه ولا يمكن احضاره الا بها يكفي لهجة الدعوى فيه التعريف بذكر القيمة فتبصر ولا تنفل \* وأما في الدابة فيخير القاضي ان شاء خرج اليها وان شاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضرتها كما في الجرعن جامع المصولين \* وأما اذا ادعى باعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة واحدة يكفي على الصحيح كما في التنبؤ وشرحه للعلائ ولا يشترط التفصيل كما في الهندية وكما في مادة (١٦٢٢) من المجلة وهذا يجب جملة له على ما لو كانت الاعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة قيمة وهالكه أو مسهكة ويكون بناء على قولهما الذي ذكر تفصيحه في شرح الدر بقوله على الصحيح وأما على قول الامام الأعظم فلا بد من ذكر التوصيف في الدعوى والشهادة ولو علم ان

مطلب لا يمكن ان يقضى  
للمدعى بالقيمة الا بعد ان  
يتفق عليها مع المدعى  
عليه

مطلب في الدعوى  
بالدين وكل مثلي  
لا تصح الا اذا بين  
المدعى شروطاً خمسة

(١) قوله وبكون  
كدعوى الدين  
وهذا على قولهما  
اذ لم يدعى بعينه حقه  
كما يأتي قريباً انتهى منه

مطلب فيما لو ادعى  
بأعيان مختلفة الجنس  
الخ

١ (قوله) ولا يحتاج لذكر قيمتها الخ ٢٢ هو عطف على قوله فلا يشترط في الدعوى بها ٢٣ (قوله) من الاعيان المضمونة المستهلكة أو

المالكة وذلك بان دفعها  
مشتريها للبائع وهلك  
المبيع المثلث في مبيعاته  
قبل قبض المشتري له  
فانه يملك على ملك  
بائعه ويرجع المشتري  
على البائع بها فبطلت  
بقيتها عندها وعند  
الامام بطلت بهما مع  
التوصيف كما يظهر من  
أصله وصاحبه الآتي  
قريبا وفي الهندية  
ودعوى الجسد حال  
انقطاعه لا تصح وان  
كان من ذوات الأمثال  
لعدم وجوب رد مثله

مطلب بشرط بيان  
القيمة لصفة الدعوى  
في السرقة كما هو ظاهر  
انتهى منه

لا نقطاعه فله أن  
يطالب به بقيته يوم  
الخصومة كذا في الوجيز  
للكردري وفي دعوى  
الزهر وأشباهاه ان  
كانت الدعوى بسبب  
البيع يحتاج إلى  
احضاره للإشارة إليه  
وان كانت بسبب  
الاستهلاك أو بسبب  
القرض أو بسبب  
الثمن لا يحتاج إلى  
الاحضار كذا في خزانة  
المفتين انتهى منه

٣ (قوله) وتخرج أي  
وتحمل الخ اه منه

٤ (قوله) فالقيمة انما  
أغنت عن الحضور  
أي حضوره إلى

الاعيان المذكورة من ذوات القيم كما هو فرض الكلام لانه على قوله اذا علم انها من اقلاد من التوصيف  
عنده فاذا لم يعلم انها منها يكون حكمه عنده كذلك بالطريق الأولى كما يأتي بيانه \* وأما لو كانت الاعيان  
القيمة حاضرة فلا يشترط في الدعوى بها بيان سبب الوجوب الملك الاعيان \* بخلاف مالو كانت مثلية ولو  
كانت هالكة كما يأتي \* ولا بد أيضا من ذكر المطالبة بها زيادة على الشروط المذكورة بان يقول المدعي في  
دعواه وأطالبه بها أو ما يفيد كقوله للقاضي مره له عطيني حق ولا يحتاج لذكر قيمتها ولا لذكر التوصيف  
بالجنس والنوع والقدر والصفة بل ذكره وعدمه سواء لأن الإشارة إليها كافية اتفاقا لان الوصف في الغائب  
معتبر وفي الحاضر لغو لانه للتعريف والإشارة أبلغ فيه وهذا الجمل وان كان على خلاف المتبادر من كلام  
التنوير وشرحه الا ان ما قلناه هو المتعين بالنظر في كلام شارحه وانما احتجنا ببيان التوصيف على قول الامام  
اذ لم تلم الاعيان الهالكة أو المستهلكة بأنها قيمية أو مثلية لان الانسان قد يظن غيبا من الاعيان انها من ذوات  
القيم وهي في الحقيقة من المثليات وذلك لان المراد بالاعيان ما يمكن نقله ونقله وتحتة فسمان \* الأول المنقول  
القيمي كالتياب والدواب وجميع عروض التجارة والمثل في الأصل وهو الذي تغبر بالصفة كالذهب اذا صيغ  
آنية أو غيرها \* والثاني المثل الذي لم يتغير بالصفة والعدد المتقارب وكل ما يكال ويوزن والمراد هنا القسم  
الأول فتعين ان يحمل على ما قلناه قول التنوير وشرحه للعلائي من قوله ولهذا لو ادعى أعياناً مختلفة الجنس  
والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بينته أو يحلف خصمه على الكل  
مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما صح دعوى الغيب بلا بيان فلا ينبغي ان يصح اذا بين قيمة الكل بالاولى  
\* وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصبا فاما في غيرها فلا يشترط \* عمادية وهذا كله  
في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة اه بالحرف  
فقوله فلو ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه الخ أراد بالشيء المستهلك المذكور رأى شيء من الاعيان  
خصوصا لقيم من الاعيان المضمونة المستهلكة أو الهالكة وكذا الاعيان الامانات المستهلكة أو الهالكة  
بعد طلب مالها كما هو المتعين هي تحت يده ومنعه عنها بعد القضاء له بها فانه يكون ضامنا لذلك \* والا فلا ضمان عليه  
كالهالك كتب باقية سماوية فيكون مبنيا على قول الامام الأعظم اذ عنده لا بد من التوصيف في جميع صور  
استهلاك الاعيان مطلقا بقيمة أولا \* ولا بد من ذكر سبب الوجوب في المثلية منها وفيما لم يعلم كونه مثليا  
أو قيما كما دل عليه ما يأتي عن البرازية والانقروبة ولفظ الانقروبة ولو كان العين هالكة أو هاد في الحقيقة  
دعوى الدين إلى آخر ما يأتي \* ومن المعلوم ان الدين من المثلي وان ذكر السبب لا بد منه فيه اتفاقا ان طالب  
المدعي بعينه حقه وهو المثل حتى على قولهم بخلاف مالو طالب بالقيمة فانه يكتفي عندها وعنده فلا بد منه وسيأتي  
لهذا زيادة بيان فيكون قد أشار صاحب التنوير إلى كل من قولهم الذي ذكره أولا وقول الامام الذي ذكر  
أخيرا وانما قدم قولهما على قوله لانه الصحيح ٣ \* وتخرج جميع مسائل استهلاك الاعيان المذكورة في كتب  
المذهب على هذا مثلا اذا وجد فرع منها انه يكتفي بذكر القيمة في الاعيان المستهلكة أو الهالكة بدون ذكر  
التوصيف فيحمل على قولهما وان ذكر انه لا بد من التوصيف مع ذكر القيمة فيحمل على قول الامام وان وجد  
فرع منها خال من ذكر لفظ الاستهلاك بذكر القيمة وذكره في جانبه لا بد من التوصيف فيحمل على قول الامام  
وقولهما اذ ان علم أن الهالك مثلي وطالب بعينه حقه لا بقيمة ولا بد من ذكر سبب الوجوب اتفاقا اما ان علم  
انه قيم فيكتفي بذكر القيمة عندها وعنده لا بد من التوصيف معها لان حق المالك قائم في الهالك ولا ينتقل  
إلى القيمة لا بقضه أو بحكم القاضي بها إلى المدعي وأما على قولهما حتى المالك ينقطع بنفس الهالك وان لم يعلم  
الشيء منها بعينه فلا بد من التوصيف على قول الامام وعلى قولهم ما يكتفي بذكر القيمة كما ستعرفه وهذا هو  
الجواب عما أورده العلامة تان السيد الطعطاوي وابن عابد في حواشي الدرر \* ولفظ ما كتبه الأول قوله اشترط  
بيان جنسه ونوعه فيه انه عند دعواه العين لا يكتفي ادعاء عين مجهولة بل لا بد من بيان جنسه ونوعه هاهنا بذكر  
القيمة \* فالقيمة انما أغنت عن الحضور فحينئذ لا بد من ذكر الجنس والنوع في كلي ولذا قالوا في التعليل لذكر  
القيمة لان الاعيان تتفاوت والشرطان يكونان في معلوم وقد تدرج شاهدته لانها تخالف عنه وفي الذخيرة ان

كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعي عليه فأنكر أن بين قيمته وصفته سمع دعواه وتقبل بينته اه \* ولفظ ما كتبه الثاني قوله اشترط بيان جنسه أقول ولي شبهة في هذا المثل وهي أنه لو ادعى أعياناً مختلفة فقد تقدم أنه يكتب في ذكر القيمة لا كل جملة \* وذكر في جامع الفصولين أنه لو ادعى أن الأعيان قائمة بيد المدعي عليه يؤثر باحضارها فتقبل البيعة بحضورها ولو قال إنها هالكه وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف يعني صاحب التنوير في دعوى الأعيان إنما هو إذا كانت هالكه والالم يحتاج إلى ذكر القيمة لانه ما مورباً حضارها وقد صرح ابن الكمال بأن العين إذا تم ذر أحضارها بهلاك ونحوه فذكر القيمة معن عن التوصيف بالجنس والنوع ونحوهما وهو الموافق لما ذكره المصنف في الأعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وإن قلنا لانه لا بد من ذكر القيمة مع بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فامعنى قوله هنا تبع البحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين اه \* بقليل زبادة وقد أقرها على ما كتبه العلامة علاء الدين في تركلة رد المختار \* وأنا أقول \* بحسب ما عايناه أو زده العلامة الطحطاوى بان المراد بقول التنوير ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه ان هذا بناء على قول الامام الأعظم من انه لا بد من التوصيف عنده مطلقاً كما قدمناه ويكون قد أشار صاحب التنوير إلى قولهما أولاً إلى قوله أخيراً أو بان ما قالوه من ان ذكر القيمة إنما أغنى عن حضور العين فقط ولا بد من التوصيف معه فهو مبني على قول الامام \* وأما على قولهما فقد رها عن عن الحضور والتوصيف معا وعليه تحمل عبارة ابن الكمال المارة \* وعبارة الذخيرة التي استشهد بها تحمل على قوله وما نقله عنهم في التعليل لذكر القيمة بقولهم لان الأعيان تتفاوت يحمل على انه انما ذكره في خصوص الأعيان المختلفة الهالكه التي لم تعلم حقيقة ما هي هي مثلية أو قيمة وهذه لا بد فيها من التوصيف وسبب الوجوب على قوله فقط لان الأعيان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي ولا يعلم القاضي عما إذا يقضى الا ببيان الجنس والنوع \* اذ شرط صحة القضاء ان يعلم القاضي بالذي يقضى به فلما احتمل أن تكون العين قيمة واحتمل كونها مثلية فلا تصح الدعوى الا ببيان القيمة والجنس والنوع وباقي الشروط الخمسة عنده وكذلك إذا كان الهالك قيميا عنده خلافاً لهما الا انه لا يحتاج إلى ذكر السبب فيه وقوله ما هو الذي ذكر تصحيحه العلاني كما تقدم ويعلم بما يأتي نقله عن كتب الفتاوى \* والجواب \* عما استشكله المحقق ابن عابدين بان يقال له الاشكال في كلام التنوير أصلاً فان غاية ما في كلامه انه ذكر أولاً قولهما بالاكتفاء بذكر القيمة فقط ولا يحتاج إلى التوصيف وقوله أخيراً انه لا بد من ذكر التوصيف معها في الدعوى والشهادة بقيمة الأعيان الهالكه أو المستهلكه ولو زاد شارحه العلامة العلاني بعد قوله ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه لفظي عند الامام اعلم ان ما قدمه أولاً هو قولهما خاصة ولزال الاشكال من أصله لانه لا فرق عندنا بين الدعوى بنفس العين القيمة الهالكه أو بقيمتها كما علمته وبأني \* ولعل هذه الزيادة سقطت من قلم الناصح الثاني وأشار العلامة العلاني إلى هذا الخلاف بقوله وهذا كله في دعوى العين لا الدين ومعناه ان هذا الخلاف بين الامام الأعظم وصاحبه ثابت كله أي جميعه في دعوى العين لا الدين يعني من أنه يكتب في ذكر القيمة الأعيان القيمة الهالكه أو المستهلكه في الدعوى والشهادة ولا يحتاج إلى ذكر التوصيف عندهما وعنده لا بد من التوصيف مع ذكر القيمة لانها إنما أغنت عن حضور العين فقط في جميع مسائل الهلاك والاستهلاك في الأعيان مطلقاً قيمة كانت أو مثلية كما علمته من التفصيل وانما جرحه باعتبار كثرة مسائله من الهلاك والاستهلاك للأعيان فقط لان الخلاف الثابت بين الامام وصاحبه إنما هو في ثلاث صور فقط \* وهي ما إذا كانت جميع الأعيان الهالكه قيمة \* وألغى منها قيمياً والبعض مثلياً \* أولاً يعلم حقيقة ما هي قيمة أو مثلية فيكتب في ذكر القيمة عندهما في الصورة الأولى والقسم الأول من الصورة الثانية وفي الصورة الثالثة \* وعنده لا بد من التوصيف \* وأما فيما عدا هذه بان كانت كلها مثلية وفي القسم الثاني من الصورة الثانية وفي مسألة الدين المذكورة في التنوير فلا بد من التوصيف وذكر سبب الوجوب اتفاقاً ان طالب المذمعي بعينه حقه وان طالب بقيمة فلا حاجة إلى التوصيف ولا إلى ذكر سبب الوجوب عندهما ولا فرق في القيمي الهالك بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين

مطلب في الجواب عما  
قاله العلامة السيد  
أحمد الطحطاوى  
وابن عابدين في حواشي  
الرد المختار



الهالكه أو المستهانة إذا ذكر قيمتها في دعواه وكانت من القيميات في أنه لا بد من التوصيف معها عنده  
 وعندها لا حاجة إليه وأما إذا لم يذكرها المدعي في الدعوى فلا تصح ولا بد لصحتها من ذكر القيمة والتوصيف  
 على قوله وعلى قولهما يكفي ذكره للقيمة ولا حاجة لذكر التوصيف لأن أهل المذهب لم يفرقوا بينهما إلا في  
 الدعوى والشهادة في الأعيان القيمة الهالكه أو المستهانة الموصوفة لأن الغصب لا يثبت في الأعيان المشددة عند  
 الامام وما ألحق بهما من المسائل فقط للضرورة دون الأعيان القيمة الهالكه أو المستهانة بدون الغصب كما  
 يأتي قريباً ويدل على عدم الفرق قول الهندي إذا ادعى على آخر أنف دينار سبب الاستهلاك للأعيان لا بد  
 أن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات  
 القيم ومثله ما يأتي عن الخانية والانقروية وقال في الهندي قبيل قوله الماروان كان المدعي به هالكاً لا تصح  
 الدعوى إلا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمه لأنه لا يصير معلوماً لا بد كرهذه الأشياء بشرط انحصار  
 بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في المحيط للسرخسي انتهى ومثل هذه العبارة  
 قول الفصولين ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين  
 على حدة اختلف فيه المشايخ فقليل لا بد من بيان التفصيل وقيل يكفي بالأجمال وهو الصحيح اه وهذا كما  
 ترى ظاهر في عدم الفرق بين دعوى نفس العين أو الدعوى بقيمة اتفاقا بين الامام وصاحبه إذا كانت العين  
 الهالكه قيمة أو أما الثاني وهو المثل الذي لم يتغير بالصفة والعدد المتقارب وكل ما يكال ويوزن فلا فرق  
 فيه أيضاً إذا هلك بين الدعوى على مستهلكه بنفس عينه أو بقيمة عند الامام في أنه لا بد من ذكر القيمة  
 والتوصيف وذكر السبب أيضاً زيادة على ذكر القيمة والتوصيف اللازمين عند الامام في الدعوى بالقيمي  
 الهالك وأما عندهما ففيه فرق بينهما فإن طالبة بقيمة العين الهالكه فلا حاجة إلى التوصيف بذكر الجنس  
 وما بعده لأنه بعد هلاك العين تعد اعتبار مثله ضرورة ومعنى الذي هو الكمال لأنه قد انقطع حق المالك بنفس  
 الهالك عندها وعنده باق لم ينقطع به فلا بد لانقطاعه عنده من قبض قيمته حقيقة أو حكماً بأن يقضى للدعي  
 بها فيكتفي على قولهما عطايته بالقيمة لأنها مثله معنى ولا حاجة إلى التوصيف ولأنه لا بد من السبب وأما إن طالبة  
 بنفس العين الهالكه فلا بد عندهما من ذكر الجنس وما بعده كما قال الامام الأعظم لأنه يصير مطالبا للمدعي  
 عليه بمثل صورته ومعنى كما ذكره في كتاب الغصب ويدل عليه تعليل الانقروية والبرازي الآتي وأما في  
 العين القيمة الهالكه التي لم يعلم حقيقة أمرها هل هي قيمة أو مثلية فلا يمكن المطالبة بنفس عينها لأن  
 الفرض أنها لم تعلم فهذه يكفي على قولهما بذكر قيمتها فقط ولا يحتاج إلى التوصيف فيها كما علمناه لأنه إذا كان  
 لا حاجة إليه عند العلم بها أو يكفي بالإشارة لها فعنده عدمه يكفي ذكر قيمتها عوضاً عن حضورها وعن التوصيف  
 بناء على أصلها الماروانه به لا كما قد انقطع حق المالك عندهما فيطالب بقيمة تها فقط وهو مدعي على أن  
 الأصل الواجب على مذهب ما في المثل الهالك المثل وفي القيمي منه القيمة سواء كان مثله ضرورة ومعنى  
 كما في طلب القيمة في القيمي الهالك لأنها عينه ضرورة ومعنى أو معنى فقط كما في طالب قيمة المثل الهالك فإنه  
 يصبح أن يطالب المدعي بها على قولهما ولا حاجة إلى التوصيف لأن القيمة مثله معنى لا ضرورة ولكن هذا  
 عندهما إذا طالب بقيمة المثل الهالك وأما إن طالبت بمثل عين المثل الهالك فلا بد من التوصيف مع  
 ذكر القيمة وذكر سبب الوجوب أيضاً كقول الامام في كل الهالك مثلياً أو قيمياً فإنه لا بد في القيمي من  
 التوصيف مع ذكر القيمة ولا حاجة إلى ذكر سبب الوجوب وفي المثل لا بد من ذكره أيضاً وأما على قول  
 الامام فلا بد من التوصيف مع ذكر القيمة في القيمي الهالك فقط إذا علم أنه قيمي وأما إذا لم تعلم حقيقة هل هو  
 قيمي أو مثلي فلا بد منه من ذكر التوصيف بالجنس والنوع والقدر والصفة وسبب الوجوب احتياطاً لأنه  
 كما يحتمل أنه قيمي يحتمل أنه مثلي فلا بد من ذكر الشروط الجنسية المذكورة معها ليعلم القاضي بما إذا قضى  
 والا كان قضاءه بقيمة عين مجهولة وهو لا يجوز عنده وعندهما يجوز لأنه يعلم بذكر قيمته وهو كاف عندهما بناء  
 على أصلها المتقدم والامام الأعظم بناء على أصله وهو أن الواجب الأصلي في المثل الهالك طلب عين حقه  
 ومملكه وفي القيمي كذلك وذكر ترجيح العلائي في كتاب الغصب ولا ينقطع حقه عنه بمجرد الهلاك ولا بد في

أقوله وأما الثاني يعني  
 من القسمين  
 الداخلين تحت  
 الأعيان وهو ومقابل  
 لقوله المتقدم الأول  
 المنقول انتهى منه

انقطاعه عنده من قبضه حقيقة أو حكم كما تقدم \* وأما طلب مثله على قوله في الهالك إذا كان مثليا أو قيمة ته في  
القيمة الهالك بشرطهما المتقدم اغناهما ومخلص فقط \* وعلى قولهما الأصل هو طلب مثله في المثلي الهالك وقيمته  
في القيمة الهالك بشرطهما ما المتقدم وأما رد العين فهو ومخلص فقط على عكس قوله وذهب الجمهور إلى قوله  
وعزاه القهستاني إلى رهن الهداية والكافي وضعف قول الامام كافي رد المختار \* ودليل الامام كما ذكره الزبلي  
وغيره قوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد قوله لا يحل لأحدكم أن يأخذ مال أخيه لأعيا  
ولا جادوا أن يأخذ فليرده عليه فان ظاهرهما أن رد العين هو الواجب الأصلي ويؤيده أنه أعدل وأكمل في  
رد الصورة والمعنى معارضا لطلب الهالك برد العين قبل الهلاك ولوطالب بالقيمة أو المثل عنه لا يعتد به ويؤيده  
من القروع ما قالوه أنه يبرأ رد العين بلا علم الهالك بان سلمه له بجهة أخرى كهبه أو أطعمه أو شربه أو أداه  
ولو كان كما قال المصنف ذلك ويؤيده قولهما أن الأصل رد مثله أو قيمته ورد العين اغناهما ومخلص فقط انه يصح  
إبرأؤه عن الضمان مع قيام الدين مع أنهم صرحوا بان الإبراء عن الأعيان غير صحيح ولو كان كما قال المصنف ذلك  
ولا يصح إبرأؤه عن الضمان المذكور وعمامة في المطولات \* وما ذكرناه لك من أن نظائر كلامهم عدم الفرق  
بين دعوى نفس الدين أو الدعوى بقيمة ما هو المأخوذ من كلام علمائنا (١) خلافا لما في البحر من الدعوى  
\* ولنظنه ثم أعلم أنه اغنايكتفي بالقيمة عند التعذر فيما إذا ادعى العين وأما إذا ادعى قيمة شيء مستهلك فلا بد من  
بيان جنسه ونوعه اه يعني فلا بد من التوصل مع ذكر القيمة وليس بظاهر لما علمته من النصوص  
وصاحب التنوير متابع له لأنه شيخه كما لا يخفى فلا بد من بيان جنسه ونوعه عنده ويكون ما ذكره أولا بناء على  
قولهما وما ذكره أخيرا بناء على قول الامام وهذا هو الموافق لما في كتاب النصب وما يأتي نقله عن كتب  
الفتاوى كما ذكرناه لك وهو حاصل ما يقال في هذا المثل كما اننا نقول اغنايا شرط في دعوى قيمة الأعيان الهالك  
أو المستهلكة المختلفة ببيان الجنس والنوع ونحوهما لأنه رعايتكون الدين المدعى به من ذوات الامثال  
فيطلب المدعى بالمثل ولا يتيسر بل لا يمكن القضاء له بالمثل الا ببيان الجنس والنوع وما بعدهما من  
الوصاف فاذا ظهر به ذلك أنها اقيمة ومن ذوات القيم فلا يضر ببيان الجنس والنوع وما بعدهما مع ذكر  
القيمة والمطالبة بها فلهذا هو الوجه في لزومه عنده خلافا لما أورعنا أرشدنا في هذا التعليل بقولهم لأن  
الإنسان رعاياظن عينا أنه من ذوات القسم وهو في الحقيقة من ذوات الامثال وتعليل صاحب الدر بقوله  
لعل القاضي بماذا يقضى وقد صرحوا بان هذه التعريفات أي بيان الجنس والنوع لازمة للمدعي إذا أراد  
أخذ عين حقه ومثله في المثلي أما إذا أراد أخذ قيمته في القيمة فيجب أن يكتب في ذكرا القيمة في الخاتمة من  
دعوى المنقول وفي الانقروية من الدعوى ما نصه فان ادعى أنه أي الدين المدعى به هالك فهذا دعوى  
الدين سواء لانه بهذا الهالك يدعي الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه  
الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والصفة والنوع لان دعوى المجهول فاسدة اه بخبر روفه وصريحوا  
انه لو ادعى ألف دينار بسبب هلاك الأعيان لا بد أن يبين قيمتها في موضع الهلاك وكذا لا بد من بيان الأعيان  
فان منها ما هو قيمى ومنها ما هو مثلى كما يأتي عن الهندية فتبين من هذه النقول انه يجب أن يقيمه بقول  
التنوير وغيره إذا ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع يكتب في ذكرا القيمة بما هو من ذوات القيم خاصة كما  
هو قولهما ووجهه ان مذهبهما الاكتفاء بذكرا القيمة ان علم أن الهالك كله قيمى فان علم ان بعضه قيمى  
والبعض مثلى فالقيمة يكتب في ذكرا قيمته والمثلى لا بد فيه من التوصل وذكرا السبب ان ادعى بثل الهالك  
لان مراده أخذ عين حقه فلو ادعى بقيمة فلا حاجة للتوصيف ولان ذكرا السبب وكذا لا بد من ذكر سبب  
الوجوب ان علم أن كله مثلى وأما إذا لم يعلم انه قيمى أو مثلى على التعيين فلا بد من ذكر التوصيف فيه  
عنده مع ذكر السبب على الوجه الذى علمته ويكتفى عندهما بذكرا القيمة ولا حاجة الى التوصيف لأنه  
ان كان في نفس الأمر قيميا فقد ذكر قيمته ولا تضر الزيادة بذكرا التوصيف وان كان مثليا فقد وجد  
التوصيف الذى هو شرط في دعوى المثلى ولا يصح حمل كلامهما على التنوير وشرحه أولا من الاكتفاء  
بذكرا القيمة على قول الامام الأعظم أصلا لأنه لا بد عنده من التوصيف في الصور الاربع المذكورة

(١) قوله خلافا لما في  
البحر إلى آخره هذا مرتبط  
وراجع إلى قوله وهذا  
كما ترى ظاهري عدم  
الفرق إلى آخره انتهى  
منه

لأنه إذا علم أن العلمين هما تلك القيمة فلا بد من التوضيف عنده فاذا لم يعلم أنها قيمة يكون حكمها عنده  
 كذلك بالطريق الأولى والداعي لحمل كلام التنوير وشرحه على ما ذكرنا غاها ولصحته لأننا إذا لم نحصل  
 قول ما أي التنوير وشرحه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كقيمة الكل جملة كفي  
 ذلك الأجمال على الصحيح وتقبل بينته أو يحلف خصمه على الكل مرة وان لم يذ كقيمة كل عين على  
 حدة على خصوص القيمي المالك فقط كما هو قولها بل على ما هو الأعم الشامل له ولثاني فلا يصح على  
 مذهبهما أيضا لأنه إذا كان مثليا فلا بد من التوضيف وذ كرا السبب على مذهبهما أيضا أن طالب المدعى  
 بعين حقه كما علمته ولو جود الفرق في هذه الصورة بين دعوى العلمين والدعوى بقيمة عندهما ولاجل  
 قول العلمين وهذا كله في دعوى العلمين لا الدين لأنه من المعلوم أن المثل من أفراد الدين لأنه مثلي كما  
 لا يخفى فلا بد في الدعوى به من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدرة وسبب الوجوب اتفاقا إذا ادعى  
 بعين حقه وفي الهندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى الدين المنقول ما لفظه وإن كان المدعى بهما لكا  
 لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقدمته لأنه لا يصح معلوما لا بد كره هذه الاشياء وشرط  
 انحصار بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في المحيط السرخسي في باب شرط الدعوى  
 والخصوصية من كتاب أدب القاضي انتهى ثم بعد أسطر قال فيها إذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب  
 الاستهلاك للاعيان لا بد أن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مثليا  
 ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية انتهى بالحرف فهذا كما ترى مؤيدا لما نقلناه عن  
 الانقروية والخانية ومفيد لما ذكره في الهندية أولا قبل قوله إذا ادعى الخ عبارته المارة من قوله رجل ادعى  
 أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كقيمة الكل جملة ولم يذ كقيمة كل عين على حدة تصح الدعوى  
 ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين اه بالحرف بما إذا كانت الأعيان المذكورة قيمة  
 وهالكه أو مستهلكة كما حملنا عليه قول التنوير وشرحه لأنه في الهندية ذ كرا القيد المذكور به وذ كره  
 الدعوى بالألف دينار بقيمة الأعيان المستهلكة المحدث عنها ويدل عليه أيضا قول العلمين في الصحيح بعد  
 قوله كفي ذلك الأجمال المعبر عنه في عبارة الهندية بقولها وهو الصحيح على أن نعتبره بقوله على الصحيح مشعر  
 بهذا الخلاف ولكن لا بد أيضا من أن يذ كرا المدعى في دعواه سبب الوجوب زيادة على الشروط المذكورة  
 فيها وإن كان المدعى به دينافيش شرط بيان السبب أيضا ولكن هذا إذا كانت مثلية سواء كانت حاضرة  
 أو هالكه لأن التعيين في المثليات يكون بالبيان ولا يكفي فيها بالإشارة وأما العلمين القيمة فإن كانت هالكه  
 فيكتفي فيها بذكر القيمة والتوضيف على قول الإمام الأعظم وعلى قولهما يكتفي بذكر قيمتها فقط ولا يحتاج  
 إلى بيان السبب وإن كانت حاضرة فالتعيين إليها حاصل بالإشارة اتفاقا فلا حاجة إلى ذكر السبب كما في دعوى  
 فروق الاشياء وللقاضي أن يسأله عن سببه فإن لم يبين لم يجبر عليه ولكنه يحكم على المدعى بنفعه من دعواه  
 لعدم ذكر السبب الذي هو شرط من شروط صحيتها خلافا لما فهمه شيخنا في فتاواه الهندية من عبارة قاضيان  
 من أن بيان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى كما في مادة (٤٦٢) منها ولكن هذا في غير الدعوى  
 والشهادة في الملك المطلق في خصوص العقار لأنه لا يشترط ذكر السبب في الدعوى والشهادة في ذلك كما  
 في مادة (٣٣٠) من الفتاوى الهندية ولو كان مكبلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الأحكام  
 باختلاف الأسباب حتى إن كان من سبب لم يحتاج إلى مكان الألفاء ومنع الاستبدال قبل قبضه ومن المبيع  
 بخلافه فيها وإن من قرض لا يلزم التأجيل كما في البحر وأما عدم ذكره المطالبة المحتاج إلى ذكرها في الدعوى  
 لكل مثلي سواء كان نقدا أو دينيا وسواء كان مكبلا أو موزونا بأن يذ كره في الدعوى أنه يطالب به فإنه شرط  
 كما في الكثر لأن حق الطالب للمدعى دون غيره فاعلم أنه لو لم يذ كره المطالبة بالدين لا بد من يدعي شيئا يطلب  
 أخذه في دعواه من يد المدعى عليه ضرورة وأما أن الطالب معلوم شرعا أنه شرط في كل دعوى حتى في دعوى  
 العقار وشهادة الحسبة لما قدمناه أن تعريف الدعوى شرعا أن يطلب أخذه حقه من آخر بالقول أو الفعل  
 بالسكابة بشرط لفظ الدعوى ونحوه كقوله أطلب أخذه لدى القاضي في مجلس الحكم وقال في البحر لأن



المطالبة - حقه فلا بد من طلبه ولأنه يحتمل أن يكون مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده وإنما يزول هذا  
 الاحتمال بالمطالبة اهـ بلفظه وإذا ذكر المدعي المطالبة في دعواه فقد استغنى أن يزاد فيها قوله وأنه واضع  
 يده عليها لاحق لأن مع وجود المطالبة منه بالمدعي الذي في يد المدعي عليه - يزول احتمال كون المدعي به  
 محبوسا في يد المدعي عليه بحق ككونه مرهونا أو محبوسا بالثمن في يده لأنه لو كان كذلك لما طالبه برفع يده عن  
 المدعي به - حلال الحال المسلم على الإصلاح كما في شرح التنوير للعلائي ويدل على ما حملنا عليه كلام التنوير  
 وشرحه ما في الفصل الأول من دعوى الانقروية ولفظه ولو كان العيين هالكاه - مذا في الحقيقة دعوى  
 الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون \* ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل  
 يحتاج إلى ذكر الأثنية والذكورة \* اختلف المشايخ فيه قيل لا بد منه ومن بيان أسن وهذا على أصل  
 أبي حنيفة مستقيم لأن عنده الحكم بقيمة الهالك بناء على الحكم عليه كقيمة الهالك لبقاء حق المالك عنده  
 في الهالك فإنه قال يصح الصلح عن الهالك على أكثر من قيمته فلو لم يكن الهالك ملكا لم يجزه هذا الصلح لأنه  
 حينئذ يجب له القيمة وهو دين في الذمة والصلح عن الدين على أكثر من جنسه لم يجز وإذا كان الحكم بالقيمة  
 بناء على الحكم على الهالك فلا بد من بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحاكم بماذا يحكم - وهذا  
 القائل يقول مع ذكر الأثنية والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو حمار أو نحوه ولا يكتفي بذكر  
 اسم الدابة لأنها مجهولة \* فالخاصل أن ظاهر مذهب أبي حنيفة أن حق المالك قائم في الهالك ويستقل إلى القيمة  
 بقضائها أو بحكم القاضي \* وظاهر مذهبهم أن حق المالك ينقطع بنفس الهالك انتهى بالحرف \* فلم منه  
 أن الاكتفاء بذكر القيمة في الأعيان الهالك لقيمة هو قولهما فقط \* ووضحه ما في النوع الخامس عشر  
 من أنواع الدعاوى وشرايط صحتها من البرازية \* ادعى أو شهد بقيمة دابة مستهلكة قال الصمد لا بد من بيان  
 الذكورة والأثنية والسنة لا اللون وهذا على أصل الإمام رحمه الله صحيح لبقاء حق المالك في العين المستهلكة  
 عنده حتى يصح الصلح على أكثر من قيمته لأنه لو لا اعتبار بقاءه - كان صلحا عن الدين على أكثر من جنسه ومن  
 جنس الدين وأنه حرام باطل وإذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بالمستهلك لا بد من بيانه على وجه يحصل  
 العلم للحاكم حتى يعلم بماذا يحكم ومع ذكر الذكورة والأثنية بذكر النوع أيضا بانه حمار أو فرس ولا يكتفي  
 بذكر الدابة لتفاحش الجهالة \* وظاهر مذهبهم أن حق المالك ينقطع بنفس الاستهلاك فلا حاجة إلى ذكر  
 الذكورة والأثنية \* ومن المشايخ من قال المقصود دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك إلى بيان غير القيمة  
 الأبرى أن المدعي وشهوده لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسموعة \* الأبرى أنه  
 لو ادعى على آخر مالا مقدرا وشهوده فساألهم الحاكم عن السبب فقالوا استهلك دابته يصح انتهى بالحرف  
 وهذا خلاصة ما ذكرناه في تقريرنا من الإبرار وتحجج الإخيار على رد المختار فاحفظه فإنه قد دخل في على  
 أئمة نقات كبار \* فإن قلت \* قد علم مما قدمته أن الجهة جارية على حمل نظير عبارة التنوير على ما هو الأهم الشامل  
 للقيمي والمثلي الهالك في الاكتفاء بذكر القيمة وعلم أيضا أن القضاء عندنا يتخصص بالزمان والمكان والحادثة  
 والشخص فيكون العمل الآن على ما دون فهم من الأحكام صدور الأمر السلطاني بذلك المختص بأمر القضاء  
 \* قلت \* هذا لا يوافق قولهم ولا قوله إذا كان المدعي به مثليا وطالب المدعي بمثل المثلي الهالك الذي هو  
 عين حقه كما علمته \* وأما إذا كان المدعي به المستهلك أو الهالك معصوبا فلا يشترط في صحة الدعوى والشهادة ذكر  
 القيمة ولا ذكر التوصيف بالجنس والنوع وما بهداه فلو قال فيمان فلانا هذا قد غصب خاتمي الزمرد نصيح  
 الدعوى وكذا الشهادة وإن كان الغصب على قول الشيخين لا يتأتى إلا في المنقول لأنه يشمل القيمي والمثلي  
 وإنما قولنا بصحتها مع هذه الجهالة الفاحشة للضرورة أما في الدعوى فلا لأن الإنسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلا  
 يكف إلى بيانه فيها لأنه لو كلف بذلك لحصل له الضرر به وقد رفع الضرر عنه بالنص ولأجل امتناع الغاصب  
 عادة عن إحضار الغصب بعد غصبه \* وأما في الشهادة فلا لأنه يتأتى من الشهود معانية فعل الغصب  
 دون العلم بأوصاف الغصبوب غالباً فسقط اعتبار علمه - بالأوصاف لذلك كما في الشرع لئلا يسهل عن النهاية  
 ويقضي القاضي للغصب منه على الغاصب بالقيمة التي يذكرها أهل الخبرة ممن يعرف ذلك بيده قبل

(١) قوله وهذا في  
 الحقيقة دعوى الدين  
 الدين يعني لو ادعى بعين  
 حقه المثلي الهالك أو  
 المستهلك اهـ منه

مطلب فيما تصح فيه  
 الدعوى والشهادة  
 مع الجهالة عندنا وفي  
 وجه ذلك

غصب الخاتم المذكور في هذه الصورة كما ذكره العلامة الطحطاوي في حاشية الدرر يعني ويستحب ما شهدا به الى يوم الغصب لا ينافيه ما بعده \* وكذا يقضي له بقيمة يوم غصبه اجماعا ان ذكرها في دعواه وادعى الغاصب لانه وكان من القيمات لانه تم ذراعتا المثل صورة ومعه في معا وهو الكامل فوجب اعتباره له معنى فقط وهو القيمة فقط البه بها لانها قد قامت مقامه وبها يحصل له مثله واسمها انبي عنه ولو كان المنقول الهالك المصوب بمثلها ورضي المالك باخذ القيمة لا يجاب لذلك بل يجب على القاضي ان يحبس به ويتلوم حتى يعلم انه لو بقي عنده ولم يهلك لاطهره واحضره اليه ليعيد اليه عليه ويشتر المديعي اليه في الدعوى والشهادة ثم يقضى عليه به بدفعها ومدة التلوم موكولة الى رأى القاضي وقيل خمسة هو الافضل \* والحاصل ان المفتي به انه يقضى له بالقيمة ان رضى بها المصوب منه أو تلوم القاضي واتفقا عليها أو على شيء آخر أو أقام المصوب منه اليه على ما يدعيه من قيمته أو لا تنقل عن المسائل الأربعة المقدمة بالغصب في عدم اشتراط ذكر قيمته في الدعوى والشهادة فانه يقال فيها الحاصل المذكور وهذا خلاصة ما ذكره أهل المذهب في هذا الموضع فاغتمه \* وان كان المدعي به عقارا يشترط بيان بلد وحرته وحدوده الأربعة أو أكثرها واسمائها أصحابها ان كان لها أصحاب واسماء آبائهم وأجدادهم اذا لم يكن صاحب المحدث هو رابان لا يشاركه في اسمه وشهرته أحد من أهل بلده \* وان كان مشهورا يكفي ذكر اسمه ولا حاجة لذكر أبيه وجده \* وكذا لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنيا عن التحديد لشهرته في الدعوى والشهادة فلو ادعى ان العقار المذكور حوده في هذا السند هو ملكه تهم دعواه واذا أصاب في بيان الحدود أو أكثرها أو أخطأ في بيان أذرع العقار فلا يضر ذلك كما في مادة (١٦٢٣) و (١٦٢٤) من المجلة \* وأما في دعوى ثمن العقار وأجرته فلا يشترط بيان حدوده \* وقال زفر لا بد من ذكر الأربعة وعليه الفتوى كما في غرة (٢٧٥) من الفتاوى المهدية ولكن قال سيدي عبد الفتى النابلسي في شرحه على المحمية فاذا كانت الحدود الثلاثة كافية عند أئمتنا الثلاثة كانت الفتوى على ذلك وقول زفر انه لا بد من الحدود الأربعة غير مفتي به وقال في تكملة رد المحتار وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في فظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشرين التي يفتي بها على قول زفر \* قلت \* ويؤيده ما صرحوا به في رسم المفتي من ان الحكم اذا اتفق عليه أصحابنا يفتي به قطعا ولا ينظر الى غيره ولعدم اختيارهم لقوله هنالم يذكره أيضا البيري في رسالته للمسائل التي يفتي بها بقول زفر بل ذكر في رد المحتار من رسم المفتي عن شرح البيري انه ينبغي أن يكون الافتاء بقول من صرح بان الفتوى على قوله من أئمتنا الثلاثة وزفر عند عدم ذكر أهل المتن للتحصيص والافالحكم بما في المتن كما لا يخفى لانها صارت متواترة وأيده بما في قضاء فوائت البحر من انه اذا اختلف التمسحج والفتوى فالعمل بما وافق المتن أولى اه \* والحاصل كما في كتب المذهب ان الفتوى على قول الامام الأعظم في جميع العمادات وعلى قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء والوقف والشهادات لحصول زيادة العلم به بما يجرب به لانه تولى القضاء كما في شرح الاشباه للبيري وعلى قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وعلى قول زفر في المسائل العشرين المنظومة في باب النفقات من رد المحتار فكان على بصيرة \* ولا تتوقف صحة الدعوى والشهادة في الملك المطلق في العقار على بيان سبب الملك فذكره أو عدمه سواء كما في غرة (٢١٩) من دعوى البحر وغرة (٣٣٠) من الفتاوى المهدية ويشترط فيها بيان المدعي به كما في غرة (٢٧٥) من المهدية وأما في غيره فلا بد من بيان السبب كما قدمناه ويشترط لصحة الدعوى كونها ملزمة لشيء على الخصم به بدثبوتها والا كانت عبثا فلا تصح دعوى الوكيل على موكله الحاضر الوكالة لا مكان عزله ويشترط فيها كون المدعي به مما يحتمل الشبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عاقد باطله ليقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله لمعروف الغصب أو لمن لا يولد مثله مثله هذا البني وظهوره في المستحيل العاقد كدعوى رجل باموال عظيمة على آخر وانه أقرضه اياها نقد دفعة واحدة أو غصبها منه واستهلكها ويطلبه الآن بردد مثلها والرجل المدعي معروف بالفقر لا خذله الزكاة من الاغنياء فالقاضي لا يسمع هذه الدعوى منه بل يخرجها عن جرح الزور فلا يجب عليه ان يسأل المدعي عليه من جوابها \* ثم اعلم \*

مطلب في بيان الدعوى  
بالعقار وما يشترط فيها

مطلب لا يشترط بيان  
الحدود في الدعوى  
بثمن العقار

مطلب الدعوى  
بالمستحيل باطله

مطلب فيما اذا كان  
للعقد شروط كثيرة

مطلب فيما قدر وابه  
مدة السفر من  
الساعات الفلكية

مطلب في المسائل  
المتفرقة

مطلب فيما اذا كان  
في المسئلة اقول ثلاثة  
وفي عدم سماع الدعوى  
بعد مضي ثلاثة وثلاثين  
سنة

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد مضي خمس عشرة  
سنة مع التمكن من  
اقامتها

مطلب في تخصيص  
القضاء بالزمان وبطلان  
بوت السلطان

ان العقد اذا كان له شروط كثيرة لا بد لصحة الدعوى من ذكر جميعها فان ادعى نكاح امرأة مثلاً يقول ادى  
على فلانة هذه انها امرأتى تزوجتها خالية عن نكاح الغير وعدته وعن نكاحي لاختها واربعة سواها ووليت  
هذه المدة عليها محسوبة ولا وثنية بحضور شاهدين حريين أو حرين مكلفين سامعين معاقولي وقولها  
بغنى الاجاب والقبول فاهي ان نكاح بمجلس واحد يطلب من القاضي الحكم بثبوت زوجيتها له وجوابها  
عن ذلك فيحكم له بثبوت زوجيتها له ان اعدت بطلان أو اثبتت عليها بالبدنية الشرعية ولو زاد في دعواه  
المذكورة انه دفع لها وقتاً لمقد جميع مقدم صدقها يطلب من القاضي ان يأمرها بتوجهها معه بالمسكن  
الشرعي الذي أعده لها في بلدها أو في بلد هو ان كان بين بلدها وبلده أى محل اقامته أقل من مسافة  
القصر الشرعية المقدرة بعشرين ساعة وربع فلكية فيجيبه القاضي لذلك ويحكم له بمسافة القصر عندنا  
مقدرة بثلاثة أيام من أقصر أيام السنة بسير وسط وهو سير الابل بان يسير في كل يوم منها مرحلة وهي ستة  
ساعات ونصف وربع من ساعة كما ذكره العلامة السيد أحمد الطحطاوى في حاشيته على مرقى الفلاح شرح  
نور الايضاح عازي بذلك لصاحب تحفة الاخيار وقدرها في المجلة المتوجدة بالأمر السلطاني بمائة عشرة  
ساعة كما في مادة (١٦٦٤) منها ولكن عمل القضاء اليوم على الاول وهو الاحوط وصرح في التبيين انه  
يكفى في تقدير المسافة المدة المذكورة بقليلة الظن ولا يشترط الدقن وأما ان كان بين البلدين أكثر من ذلك  
فليس له ان يطلب ذلك ولو دفع لها جميع مقدم صدقها حتى لو طلبة لا يجيبه القاضي لذلك ولا يحكم له به ويحكم  
له بالزوجة فقط وان قال في دعواه المذكورة تزوجتها بنكاح صحيح شرعي ولم يأت بالشروط المذكورة  
مفصلة لا قبل دعواه بذلك عليها وتكون الدعوى غير صحيحة ولا يجب على القاضي سؤالها عن دعواه الا اذا  
زاد بعد قوله المذكور مستوفياً لجميع شرائطه الشرعية وأما اذا كان للعقد شروط قليلة كالبيع فيكتفى فيه  
بقوله بسبب بيع صحيح شرعي ولا يلزمه فيه ذكر هامه فله توسيأتى زيادة تحقيق في هذا الموضوع  
مسائل متفرقة من الدعوى وتتلوها بعض محاضر مختلفة فيها فاعلم أولاً ان علماءنا قد صرحوا  
بعدم صحة سماع دعوى الوقف والارث التي مضي عليها ثلاث وثلاثون سنة أو ستة وثلاثون سنة أو ثلاثون سنة  
ولم يكن هناك مانع يمنع المسمى من دعواه كقيمته أو غيبة المسمى عليه أو كان قاصراً أو مجنوناً أو ممتزها  
لاولى ولا وصى له أو كان للمسمى عليه أمراً جاثراً ومن المقرر في المذهب انه اذا ذكر في المسئلة ثلاثة أقوال  
فالمدة التي يأخذونها في بطلانها أو آخرها والذي عليه عمل القضاء الآن هو الاول كما هو نص لأئمة المحاكم  
الشرعية في مادة (٩٦) منها واذا لم تسمع الدعوى فيها بعد مضي المدة المذكورة ففي دعوى الملك لا تسمع  
بالأولى لان تركها هذه المدة مع التمكن من الدعوى يدل على عدم الحق له ظاهر اذ لا تسمع دعواه أصلاً  
فهذا شرط من شروط صحة الدعوى وان هذا المنع من جهة الفقهاء قطعاً للزور والخيل فلا تسمع الدعوى  
بعد مضيها ولو أمر السلطان بسماعها وصرحوا بعدم سماع الدعوى في غير ما ذكر بعد مضي خمس عشرة  
سنة مع تمكن المسمى من الدعوى وعدم النذر الشرعي له من اقامة دعواه قطعاً للزور والخيل وان هذا  
المنع للقضاء والمسمى من جهة السلطان عند انكار المسمى عليه للحق لان القضاء عندنا يختص بالملك  
والزمان والشخص والحادثة كما هو نص البند المتقدم فلو اعترف المسمى عليه بالحق تسمع الدعوى وان طالت  
المدة لانه لا تزور مع الاقرار وصرحوا بانه يصح سماع السلطان لها بعد مضي هذه المدة لان النهي من  
جهته لا للقاضي فلو سمعها لم ينفذ حكمه فيها ولو مات السلطان بعد النهي لا يبقى فيه ولا بد من تجديد النهي  
عن مخالفة صريحه ليكون القضاة على ما به وعاملاً بالتزوم من الواجب كما أتى به في دعوى الخيرية وأقره  
المحقق ابن عابدين في باب صلاة الجمعة والعيدين ودعوى تنقيح الحمامة فيجوز للقاضي المولى منه بعد موته  
أو عزله أو المولى من غيره بسماع كل دعوى اذا أتى المسمى بشروط صحتها المقررة اذا لا يصل في توليته  
الاطلاق اذ لم يقيد له بشئ من الاحكام وهذا اذا لم يعض عليها ثلاث وثلاثون سنة فحينئذ لا تسمع الدعوى لان  
المنع فيها ليس من باب على المنع السلطاني بل هو حكم احتيادي نص عليه الفقهاء كما في البحر قبيل فصل  
دفع الدعوى فتنبه له ولكن كمال العلامة الجوى في حاشية الاشباه انه قد علم من عدات سلاطين بني



عثمان نصرهم الله الرحمن اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره باتباعه اه  
اقره اوالسعود المصري في حاشيته عمدة الناظر على الاشياء والنظائر ولم يرضه المحقق ابن عابدين  
وتعام الكلام في دعوى التقيح وجعل علماء اموال اليتيم والغائب كالوقف والارث في الحكم المذكور  
وهو مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه وحضوره هذه المدة المذكورة وبما اذا لم يكن له ما لى شرعى وهو مقتضى  
تخصيص علماء اموال الوقف والارث بعدم صحة الدعوى فيه ما بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة كما هي لأئحة المحاكم  
الشرعية دون غيرها ان تسمع الدعوى ولو بعد مائة سنة في غيرها كمال اليتيم والغائب وما اذا كان المدهي  
عليه أمرا جازا أو هو الظاهر \* ثم لا يخفى ان ترك الدعوى المدة المذكورة انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها  
للمدهي بها ولو ادعى على آخر بانه نذر كذا الجهة كذا او طالبه بصرفه على الجهة المذكور وانما لا تسمع دعواه ولا  
يقضى له بها وان كان النذر في ذاته صحيحا شرعا لانه لله سبحانه وتعالى فلا يطلب به الخلق \* وكذا اذا مات  
زوج امرأة او طلقتها بعد ان أقام معها معاشرا عشرين سنة مثلا من وقت عقد النكاح فلها طلب مؤخر  
الصداق المؤجل للموت أو الطلاق لان حق طلبها انما ثبت لها بعدهما \* وكذا لو كان من له عليه الدين ثابت  
الاعسار شرعا في مدة الخمس عشرة سنة المذكورة ثم أيسر بعدها تسمع دعواه لثبوت حق المطالبة له  
عند المسرة \* وكذا كل من كان في يده مال لشخص آخر يدون له وأخردعواه به عليه هذه المدة الى أن  
طلبه الشخص الآخر بما في يده من المال فطالبه به حقه في يد من له من الدين تسمع دعواه ودعوى وراثته  
بعده به عليه حيث كان في يده أو يدوارته هذه المدة بدون معارض فلم يكن لأجل ذلك نارا للدعوى بحقه  
بخلاف ما اذا وضع فيما في يده من العقار ودكا أو عمر بادن ناظر الوقف وهو المأمور في زماننا بالمرصد ولا  
يطلبه به مادام العقار في يده فاذا خرج منه فليس له الدعوى بمرصده أو ودكه على الناظر \* ولو اعترف الناظر  
بالأذن له اذا أنكر التعمير والقدر المصروف للنج السلطاني \* واعلم ايضا ان سماع الدعوى قبل مضي مدة  
الخمسة عشر سنة مقيد بان لا يمنع من سماعها مانع يدل على عدم الحق ظاهر الماصر حوايه من انه لو باع  
عقارا أو غيره أو وهبه وسلم أو تصدق كذلك أو وقف واحدا فأقاربه حاضر أو امرته ومطلع على ذلك التصرف  
أو ضمن الدرك للشترى في المبيع ان استحق أو دفع الثمن للشترى من عنده أو ضمنه للبائع به ثم ادعى انه ملكه  
لا تسمع دعواه ويجعل سكوتة كالتصريح منه بانه لاحق له فيه قطعا لا تزويروا الحيل بخلاف ما لو أجرة محضرتة  
أو رهنه أو أعاره فانه لا يمنع دعواه الملك فيه لانه ليس من لوازم ما ذكرنا خروج عن الملك ولو ادعى عدم علمه  
بالمالك وقت البيع مع وجود ما ذكره يصدق فيها لانهم قالوا به ذر الوارث والوصى والمتولى في التناقض للجهل  
في موضع الخفاء وهذا الحكم خاص في القريب \* بخلاف الاجنبي ولو جارا فان سكوتة لا يكون اعترافا بانه  
لاحق له في المبيع الا اذا سككت الجار ونحوه من الجانب وقت البيع والتسليم وشاهد ايضا ان تصرف  
المشتري في المبيع زرا أو بناء ونحوهما فلا تسمع دعواه به بذلك على ما عليه الفتوى قطعا لا طماع  
الفايدة فقد جعلوا محجور سكوت القريب أو الزوجة عند البيع مانعا من دعواه به بل لا تقيد باطلاعه  
على التصرف من المشتري زرا أو غيره \* بخلاف الاجنبي فلا يمنع من سماع دعواه حضوره وقت البيع بل  
لا بد من اطلاعه على تصرف المشتري أو ضمان الدرك أو تقاضيه الثمن عنه بلا تقييد بمدة كما أنقضى به صاحب  
التنوير في فتاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين ويتصرف فيه هدمًا وعمارًا مع اطلاع جاره  
على ذلك بانه لا تسمع دعوى الجار عليه البيت أو بهضه على ما عليه الفتوى \* وبهذا يعلم ان التقييد بالبيع  
ونحوه للنج من الدعوى اذا كان المدهي حاضرا لا يظهر الا في حق القريب \* أما في حق الاجنبي فلا لان  
مبنى منه هو سكوتة عند التصرف \* وكل مانع المورث يمنع الوارث عندنا ولا تسمع دعوى القصاص  
بعد خمس عشرة سنة \* وكذا بالمرصد ومشت المسكة وانقراس \* وكذا لا تسمع دعواه بالمالك بعد ان استأجر المدهي  
به أو ساقا على استجاره لان ذلك اقرار بالمالك للتوجر والمساق فيكون بدعواه الملك متناقضا \* والتناقض  
يمنع صحة الدعوى لنفسه ولغيره ايضا \* فنأقربين لغيره لعل ان يدعيها لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية كما  
لا تسمع دعوى الموقوف عليه على غير ناظره انه وقف عليه لا بتولية أو اذن قاض على الفقيه به لان حقه في

مطلب تسمع الدعوى  
بمال اليتيم والغائب  
وان طالبت المدة  
مطلب لا يتحقق ترك  
الدعوى المدة المتقدمة  
الابعد ثبوت حق طلبها  
للدي

مطلب فيمن باع واحد  
أقاربه حضر

مطلب لو كان الاجنبي  
حاضرا وقت بيع ماله  
ولم يتعرض لامتنع دعواه  
ولا بد من سكوتة عند  
تصرف المشتري ونحوه

مطلب التناقض كما  
يمنع الدعوى لنفسه  
يمنعها لغيره

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه انه وقف  
عليه كما لا تسمع دعواه  
بقلته

مطلب الاقرار لا يصح  
سبب الملك  
مطلب تصح دعوى  
الاقرار من طرف  
الدافع

مطلب في الدعوى  
بالموروث

الغلة فقط فلا يكون خصم في الدعوى \* ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلته وانما يملكها المتولى ولو  
كان الوقف على رجل معين على الفتي به كانه دم لان الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا  
الدعوى لو غصب منه الوقف الابتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى \* ولا تسمع  
الدعوى على غير صاحب اليد الا في دعوى الغصب بالنقول وأما في الدور والمعارف فلا \* ولا تسمع دعوى  
المعارفة بعد مضي خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي \* وكذا لا تسمع دعوى الملك بعد المساومة والمزارعة بان  
زارع زيدا على أرضه مدة مزارعة شرعية \* وكذا لو أخرج نفسه ليعمل في كرم زيدا كان اقرارا بان الأرض والكرم  
ليس ملكه فلا تسمع دعواه بالملك للتناقض \* وكذا لو ادعى دار ابن المدي عليه أقرله بها لا تسمع دعواه لانه  
جعل اقرار ذى اليد سببا للملكة بخلاف ما إذا لم يحمله سببا بان ادعى انها له وملكه وان هذا المدي عليه أقرله  
بها فسمع دعواه وتقبل بينته \* واختلف المشايخ هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدافع بطريق الدفع  
لدعوى المدعي بان أقام المدعي عليه بينة ان المدعي أقرله لانه لاحق له عليه أو أقام بينة ان المدعي أقرله ان هذا  
ملكه هل تقبل بينته فقامتهم على انها تقبل ودعواه هذه صحيحة وان كان سببها الاقرار كما صرح به في آخر  
الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى المعارف من الفتاوى الهندية \* فلم من هذا ان الاستيثار والاستيثار  
والاستيداع والاعارة والهبة والمساواة والمزارعة ولو من وكيل المدعي عليه اقرار بملك ذى اليد فلا تسمع  
دعواه لنفسه ولا لغيره أيضا بوكالة أو وصاية لكن في الشرع لالية كون هذه الاشياء اقرارا بدم الملك  
للمباشرة في عليه \* وأما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فهو ظاهر الزاوية فيجوز دعوى المقر بها لغيره بوكالة  
أو وصاية \* وإذا أقرب شئ ثم ادعى الخطأ والغلط لا تسمع دعواه ويؤاخذ باقراره وهذا كله في دعوى الملك  
\* وأما في دعوى الموروث فلا يسقط الحق بالسكوت المذكور الا اذا صرح بذلك أو أبرأ منه وفيه تفصيل  
ذكره في دعوى الهندية من الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى غرة (٦٠) ولفظ ما فيها وفي  
الجامع اقرار الوارث بان الميراث هذه لم تكن لمورثة بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انها كانت لمورثة  
أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمينا حتى يقدم المودع والاحملت في يد عدل هذا  
اذا أقربها الميراث \* أما اذا قال ليس هذا الشئ لمورثة ثم ادعاه انه لمورثة دفع الى الوارث بعد التلوم اذ لم يحضره  
مطالب كذا في الخبر لا كدرى \* وذكره شام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالرى حق في دار وأرض  
ثم ادعى وأقام البينة في دار في يد انسان بالرى انها له قال تقبل \* وان قال ليس لي بالرى في رستاق كذا في يد فلان  
دار وأرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يده في ذلك الرستاق حق في دار وأرض لم يقبل الا ان  
يقم البينة انه أخذ بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم  
يسمه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قد له حقا بالرى في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وفي نوادره شام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة  
ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكل فلانا في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط اه \* وفي الفتاوى  
المهدية في الدعوى (غرة ٩) \* ما لفظه مثل في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان قطعة أرض  
طين حصل فيها نزاع بين جماعة بينهم م قرابة ادعى أحدهم انها ملكه بالآرث من أصوله تحت بدقي به  
بغير وصية وأثبت ذلك بالبينة لجود المدعي عليه فافتي فقهه به بسماع الدعوى نظرا الى أن الارث  
مستثنى من عدم سماع دعوى ماضى عليه خمس عشرة سنة فأكثر لان الارث منبأه على الخفاء فعارضه  
الفقيه الآخر ومنع سماع الدعوى واستدل بما هو منقول عن ابن الشبي كمالو ترك حقا لمن جهة الارث  
حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فانه لا تسمع دعواه ويحمل قولهم لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة  
الا في الارث على ما إذا لم تمض الخمس عشرة سنة في حياة مورثه فهل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه  
لجدهم الأعلى يكون سكوت والد المدعي الخمس عشرة سنة فأكثر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى  
بعد مضي تلك المدة الارث عن والده تسمع ومعارضة الفقيه بما صرح في غير محلها \* (اجاب) نقل  
العلامة الشرنبلالي عن فتاوى ابن الشبي حكاية الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شئ لا تسمع فيه دعوى

مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة أو أبرأه عما لا تسع دعوى الوارث  
 وإذا عرفه - ذاق الأبراء كذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدعوى في حق لأم جهة الأرض حتى مضى  
 خمس عشرة سنة \* وقولهم لا تسع الدعوى بعد خمس عشرة سنة إلا في الأرض يحمل على ما إذا لم تض الجس  
 عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشي الدرر نقلا عن السيد أبي السعود \* وفي الحواشي المزبورة أيضا  
 مانعه \* تنبيه إذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص  
 بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسع دعواه أخذ بما ذكره الشرح لا في رسالة الأبراء  
 نقلا عن فتاوى ابن المشلي \* ونصه لم يقر امرأة أنها لا تستحق قبل جماعة عيقتهم شيئا ثم ماتت لا تسع دعوى  
 ورثتها كما لو رثتهم اقيامهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسع دعواه وعزاه إلى المذهب الأربعة انتهى  
 \* ومن المعلوم أن مجرد مضى خمس عشرة سنة لا يمنع سماع دعوى المورث الأرض فلا يكون مانعا في حق وارثه  
 فإذا كانت الأرض المذكورة مملوكة بالأرض لا يكون سكوت مورث المدعى عن دعوى الأرض خمس عشرة سنة  
 فأكثر مانعا للمدعى من سماع الدعوى كما هو مرجح مما نقلناه والله تعالى أعلم \* فحصل بما ذكرناه أن المانع  
 من صحة الدعوى في دعوى الملك اثبات أحد أمرين الأول السكوت عنها حتى مضت مدة الجس عشرة سنة  
 والثاني مشاهدة التصرف في المورث وإن لم تض المدة المذكورة وفي دعوى الأرض اثبات أحد أمرين الأول  
 \* الأول السكوت عن الدعوى حتى مضت مدة الثلاثة وثلاثين سنة سواء شهد المدعى الوارث أو مورثه  
 للتصرف أو لم يشاهد \* والثاني اقرار نفس مورثه بقبض ما يخصه من التركة \* والثالث ابراءه عما لم  
 هي تحت يده \* والرابع ترك مورث المدعى وسكوته عن الدعوى حتى مضت مدة الجس عشرة سنة فلا تسع  
 دعوى وارثه بعد ذلك وهذا بخلاف ترك نفس الوارث المدعى فإنه لا يضر حتى تضي مدة الثلاثة وثلاثين سنة  
 فلو ادعى قبل مضتها قبل منه ومن وارثه بعده إذا لم يتركها في حال حياته مدة خمس عشرة سنة وإن شاهد  
 تصرف من في يده التركة من الورثة كما صرح به شيخنا في فتاواه المهدية بقوله ٣٨٧ بعد كلام ذكره \* ولفظها  
 فثبت كانت الدعوى من أفراد دعوى الميراث فالذي يوجب المانع من سماعها اثبات أحد أمرين إما سكوت  
 مورث الوارثة المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره بالبلد أو كنه من الدعوى بلا عذر  
 شرعي بعد تقدم الدعوى الصحيحة بذلك لأن ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل في غير الميراث  
 فلا تسع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث اثبت في حق وارثه أو مضى ثلاث وثلاثين سنة من  
 الحضور بالبلد والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركها بالنسبة للورثة والمورث بعد تقدم دعوى صحيحة  
 بذلك \* مع بعض حذف لا يضر بالمقصود ثم أعلم أنه يشترط في اثبات دفع دعوى المدعى على المدعى عليه  
 نصريح شهوده في شهادتهم بترك الدعوى من الشخص المورث للمدعى تلك المدة وهو المانع من سماع الدعوى  
 بناء على ما سطر بلائحة المحاكم لأن قصده اثبات ما ادعاه من الدفع بترك الدعوى بمن ورث منه المدعى المدة  
 المعلومه مع التمكن من الدعوى فيها كما صرح به بقوله (٥٧٣) من محاضر وسجلات المهدية فتبصر \* وطلب  
 الصلح أو الأبراء عن المال اقرار بالمخالفة للمقرر بخلاف طلبهما عن الدعوى فلا يكون اقرارا ببراءة وجهه أن  
 الصلح عن الدعوى أو الأبراء عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفتد بثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو الأبراء  
 عن الحق فإنه يقتضي ثبوته فيلزم المدعى به لأجل ذلك \* وأما الصلح أو طلبه من التميز بالذي هو حق الله  
 تعالى سواء كان عن مال كالأزكاة أو عن منفعة كقبلة من أجنبية أو شرب الخمر أو عن طلاق بان صالحها على  
 عدم رفعتها لا لقاضي لا لثبات التميز بموجب القبلية وشرب الخمر أو اثبات طلاقها منه ولو مع التمكن من الإثبات  
 بأن أرادت أخذ من ذكر انرفعه للقاضي لثبت عليه ذلك عنده فصالحها أو طلب ذلك منها على مال على أن  
 لا ترفعه للقاضي فلا يصح الصلح ولا يكون طلبها له مناقضا للدعوى به لأن ما ذكره حق الله تعالى وقد صرحوا  
 بأنه لا يصح الصلح عنه لأن الأصل في ذلك عندنا أن الاعتياض عن حقوقه تعالى لا يصح كما في كتب المذهب  
 ثم إن الإقدام على الاقتسام اعتراف بأن المقسوم مشترك بينهما \* فلو ادعى أحد المتقاسمين بناء في قسم الآخر  
 أو تخلازم أنه بناء أو غرسه لا تسع دعواه إذا اقتسم التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه جعله - هذا الشيء المعين

مطلب لا تسع دعوى  
الأرض مضى المدة  
المعلومه

مطلب فيما يمنع الملك  
أو الأرض

مطلب طلب الصلح  
من أحد الزوجين  
لا يمنع الدعوى  
بالطلاق

مطلب لو أقسم مع باقي  
الورثة ثم ادعى بأن أباه  
جعل واشترى - هذا  
في صغره تسع دعواه



له في صغره فتسمع لان دعوى الجهل هنا محيطة والتناقض فيه عفو ولا ينضر. وأما اذا لم يقل في صغره لا تسمع دعواه. ولو ادعى انه غصب منه كذا بعد القسمة لا تسمع الا اذا برهن. ولا تسمع الدعوى على رجل ادعى عليه آخر ما لا رواه اقرضه اياه في شهر كذا. بل كذا مثلا وقد تواتر عند الناس عدم وجوده في ذلك المكان اوال زمان ويقضى بفرغ ذمته منه لانه يلزم على سماعها تكذيب الثابت بالضرورة. والضرر يارت مما لا يدخلها الشك عندنا. وكذا الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل. وكذا الوباغ شيئا بواكاته عن مالكة لا يدعيه لنفسه للتناقض ولا تسمع دعواه. انه كان فيه فضوليا وان البيع لغيره وان لم يحجز الغير ذلك والحال انه قد باعه وسلمه للمشتري للتناقض. وكذا الوقبض الدراهم من رجل على طريق الوديعة عنده فلا تصح دعواه على الرجل في حياته أو على وارثه بعد موته بان له فيها حصصه مما لو كثرها كذا. وكذا الوأقر المشتري انه قبض جميع المبيع ومهنت مدة ثم ادعى انه وجد ناقصا كذا رطل لا تسمع دعواه به. دأقراره بقبضه. ولو باع ثم ادعى انه وقف عليه لا تسمع والا صغ سماعها وقبول بينته. ولا تسمع دعوى المرأة أو ورثتها بعد الدخول لجميع المقدم ان كان المتعارف في ملدها تجهيل بعضه وتأجيل البعض الآخر ان سلمت نفسها وان لم يبين قدر المجهل منه فلها منع نفسها حتى تستوفى قدر ما يجهل لمثلها على حسب عرف أهل البلد ولها منعة أيضا والمطالبة به ان كان المهر مؤجلا كله الا اذا شرط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به فليس لها المطالبة بغيرها المرحل. واختلف في بيان الذكورة والاؤنة في الدعوى بالذاتة بشرطه أبو الليث مع بيان الجنس والنوع. والصدور الشهيد اشترط بيان السن أيضا وهو المختار حتى لو ادعى ذاتة انها له منذ عشر سنين وشهد الشهود بذلك ونظر القاضي اسنفا حده سن ثلاثين سنة لا يسمع دعواه لان السن الحاضر أكذب المدعى وشهوده كما هو مصرح به. ولأنه ادعى الملك بسبب سابق على وجوده او ذلك بسبب لفسادها بخلاف ما لو ادعى ان سن هذا الجار عشر سنين ثم تبين ان ستمة ثلاثه حيث تصح دعواه لان الصفة في المعين لغو عندنا وهذا بخلاف ما اذا خالف ذرع الثوب الحاضر في الدعوى والشهادة حيث تستطلان مع ان الذرع وصف عندنا لانهم جعلوه خاصا في الايمان والبيع فقط دون الدعوى والشهادة وكذا ينفوذ كرا الوزن في المشار اليه كما في الهندية وغيرها لان الشهادة لا للشمية عندنا فتلغو الشهادة ولا يشترط في صحة الدعوى ذكر اللون والشبه أي العلامة في الذاتة حتى لو ادعى بجمار وذكرا شبهه وبرهن على دعواه فاحضر المدعى عليه جمارا واتفق المدعى وشهوده على ان هذا هو الذي ادعاه بعينه فنظر فيه القاضي فاذا بعض شبهه على خلاف ما قالوا بان ذكر المدعى وشهوده انه مشرق الاذن مثلا فوجد هذا الجار على خلاف ذلك فلا يمنع هذا القاضي أن يقضى للمدعى به ولا تختل بذلك شهادتهم كما في الاقروية ولا يحتاج الى ذكر الذكورة والاؤنة واللون والسن في الذاتة بعد ذكر قيمتها وفيه خلاف عندنا كما تقدم. ويشترط الجرح في دعوى الشيء مبرانا وكذا في الشهادة على ذلك عندنا بان يقول المدعى انه مات فلان مورثي وتركها ميراثا لي أو نحو ذلك من الالفاظ التي تؤدى معنى هذا اللفظ. الا اذا ادعى دارا في يد رجل ان أباه اشتراها من ذي اليد بالاف دوهم ومات أبوه فحدد المائع فان الدعوى تصح وان لم يقل مات وتركها ميراثا لي ثم القاضي يسأله باحضار بينة تشهد له انه لا وارث له سواه فان احضرها يقضى له بها وأمر المدعى بتقدير الشئ وقبض المبيع بخلاف ما لو كانت الدار في يد غير المائع فلا بد من الجرح في الدعوى والشهادة. ويشترط في دعوى الوديعة بيان مكان الابداع سواء كان للمدين المودعة محل وموثة أولا. ويشترط في دعوى الهبة والتملك بيان انها بعوض أو بغيره. ويشترط في دعوى الرهن أن يذكر القبض أو التخلية بينهما وبين المرهون في دعواه ولو شهد هذا الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتهن أو بالتخلية ولم يشهدوا على معاينة القبض تقبل ولو رهن داره والراهن متصرف فيها حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة الراهن في انه كان مقبوضا أولا فان أقام المرتهن البينة على الراهن بالراهن والتسليم اليه منه يحكم بحصة الرهن ولا تقبل دعوى فسادها بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالراهن حمل على ان البند كانت عارية كافي رهن العقود. وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما. وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم. وان جحد المرتهن الرهن

مطلب الضروريات  
لا يدخلها الشك عندنا

مطلب لا تسمع الدعوى  
بجميع المقدم به دأن  
دخول بها الزوج

مطلب لا بد من دعوى  
الذكورة والاؤنة في الذاتة  
مع الجنس والنوع على  
المختار بخلاف اللون  
والشبه فلا حاجة اليه  
مطلب ذكر الصفة  
في المعين لغو عندنا  
في غير البيوع والايمان

مطلب لا بد من الجرح  
في دعوى الشيء مبرانا  
وكذا في الشهادة الا  
في مسألة واحدة

مطلب فيما يشترط في  
الوديعة والهبة وغيرها  
مطلب لا بد في دعوى  
الرهن من ذكر القبض  
أو التخلية

لا تسع بصفة الرهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد الشهود على معاينة القبض  
أو على اقرار الرهن به على قوته ما وقول الامام الاعظم أخيراً وانما لا تسع البينة اذا شهدوا بمعاينة القبض  
أو اقرار الرهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان قرض المسئلة ان المرتهن لم يذ كر القبض في  
دعواه ومعه الخوم ان صحة الدعوى شرط للصحة لقبول الشهادة \* ويشترط في دعوى الغصب أن يبين  
المدعي مكان الغصب اذا كان للغصب حمل ومؤونة والا فلا \* وان كان قيمياً يشترط أيضاً بيان قيمته يوم غصبه  
لأنه لو كان مثلياً وفي الهندية ادعى غيباً قائماً بشئ ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان كان ديناً  
وكانت الدعوى في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا رطل من العنب الطائفي أو الصفتي  
الابيض \* ولا بد من ذكر الجودة أو الوسط أو الدون وان كانت في غير أوانه بعد انقطاعه عن أيدى الناس  
في السوق فان طالب المدعي بالغيب لا تسع وان طلب القيمة لا بد من ذكر السبب كالسلم والاستهلاك  
والقرض \* وان ادعى بنوعه من منه لا بد أن يبين مقدار كل نوع \* ولو ادعى قطار رمان أو سفر جمل لا بد من  
بيان الوزن مع بيان كونه خامضاً أو حلواً صغيراً أو كبيراً \* ولا بد في دعوى اللحم من بيان السبب لان الديون  
تختلف باختلاف أسبابها فانه اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليطالب به فيه  
ولا يجوز فيه الاستبدال قبل القبض وان كان ثمن مبيع يجوز ولا يشترط فيه بيان مكان الايقاع \* ولا بد من  
بيان موضع المبيع في دعوى ثمن المبيع وبديل القرض وان كان غصباً واستهلاكاً لا بد من بيان مكان  
الغصب والاستهلاك انتهى \* وفي الانقرة وفيه من الدعوى واذا ادعى ألف درهم ثمن دار مقبوضة ولم يذ كر  
حدود الدار والشهود شهدوا كذلك فالدعوى صحيحة والشهادة مقبولة لان الدار اذا كانت مقبوضة فلا حاجة  
الى القضاء بها فترك الحد فيها الا يضرب ثم قال ادعى على آخر ألف درهم من ثمن جارية ولم يذ كر قبضها ولا  
تسليمها لا تقبل \* ثم قال ادعى على آخر ألف درهم من ثمن عاشرته منه وقبضه صححت الدعوى وان لم يعين العبد  
ولم يبين صفته لان هذا في الحقيقة دعوى الدين لما كان العبد مقبوضاً \* ولو ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ماهو  
أو ثمن محدود ولم يحده يقبل لانه دعوى الدين وهو الاصح انتهى \* وفي هامشها قال وفي الثاني من دعوى المحيط  
البرهاني ادعى على آخر عشرة دراهم ثمن مبيع مقبوض لم يبين المبيع انه ماهو وقد قبل لا تصح الدعوى  
وقد قيل تصح وهو الاصح ودليل الفريقين مذكور وفي الاول من دعوى الظهير به ادعى ثمن مقبوض  
ولم يصف المبيع يجوز وهو الاصح انتهى \* وذ كر قبله واذا ادعى مكبلاً كرجسه كالحنطة والشعير ونوعه  
كالسقية أو البرية أو الخريفية أو الربيعية ويذ كر أيضاً صفته انها جيدة أو وسط أو رديئة ويذ كر معها  
انها حنطة جراء أو بيضاء ويذ كر قدرها بالكيل فيقول كذا قفيز الان المقدرة في الحنطة الكيل ويذ كر بقفيز  
كذا لان القفزات متفاوتة في ذاتها ويذ كر سبب الوجوب لان أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فانه  
اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليقع الاحتراز عن الخلاف ولا يجوز الاستبدال  
قبل القبض \* وان كان ثمن مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض \* ولا يشترط فيه بيان مكان الايقاع يعني اذا  
كان الثمن مما لا حمل له ولا مؤونة كالمسك والآن قومه بذلك نافي ما سيدكر من انه يشترط تعيين موضع الايقاع  
ثم قال وان كان من قرض لا يلزم التأجيل فيه وذ كر ان الرادعي عشرة أقفرة حنطة ديناً لا يصح بلا بيان  
السبب لانه لو سلمنا بطالبه في الموضع الذي عين عنده وان قرضاً أو ثمن مبيع يعين مكان القرض والمبيع  
وان غصباً أو استهلاكاً يعين مكان الغصب والاستهلاك انتهى \* فقد افاد كالحندية ان ثمن المبيع والقرض لا بد  
أن يعين المدعي مكانه في الدعوى وهذا عند الامام وعند جملة من كان العقد بهذا حاله حمل ومؤونة كما تقدم  
وفي غيره كسك لا يشترط اتفاقاً ببيان مكان الايقاع \* ويمكن أن يقيد ثمن المبيع بما اذا كان الثمن حمل ومؤونة  
وفي غيره لا يشترط بيان مكان الايقاع اتفاقاً \* ولكن في الانقرة وفيه من الدعوى قال وفي الذخيرة عند اختلاف  
النقود في البلد والتساوي في الرواج لا يصح المبيع ولا الدعوى بلا بيان فاعله هو السرفي اشتراط تعيين مكان  
المبيع وهو ظاهر أيضاً وقال به دونه وان لا حد هما أفضل رواج بصرف اليه ويعتبر كالتلفظ به في الدعوى فلا  
حاجة الى البيان الا اذا طال الزمان من وقت الخصومة الى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الارواح تحب نكلاً

مطلب يشترط في دعوى  
الغصب بيان مكان  
الغصب اذا كان  
للفصوب حمل ومؤونة  
والا فلا وان كان قيمياً  
يبين قيمته يوم غصبه

مطلب يشترط في  
الدعوى بقيمة المثلى  
بيان السبب في السلم  
والاستهلاك والقرض  
مطلب في الدعوى ثمن  
المبيع وغيره

مطلب فيما واختلفت  
النقود في بلد العقد

من البيان بما هو الأروج عند العقد وان ادعى بسبب القرض أو الاستهلاك لا بد من بيان الصفة بكل حال وان كان فيه غش بذكر ان العشرة فيها روج مكان الثمانية أو السبعة وان كان المدعى به نقرة مضر وبه يدكر ما يضاف اليه مضر بها والصفة والقدرانه كذا درهما عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وان غير مضر وبه بلا غش بذكر انها خالصة ونوعها كقوله نقرة الا فرج أو الارس أو الطنفاجي وصفتها انها جيدة أو رديئة وقيل اذا ذكر انها طنفاجية مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفي بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر طنفاجية لترتفع الجهالة وان دراهم مضر وبه والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يدكر نوعها وقدر وزنها وصفتها وان كان يتعامل بها عددا يدكر عددها وان ادعى عدلا لمعلوم ما منقطع ما عن أيدي الناس حال الدعوى يدكر قيمتها فان المقصوب المثلث اذا انقطع عن أيدي الناس تجب قيمته على الاختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الانقطاع أو يوم الخصومة أو يوم الغصب في يوم الانقطاع هو قول محمد وعليه الفتوى كما في ذخيرة المفتاوى وبه ائقي كثير من المشايخ يوم الخصومة والقضاء هو قول الامام ويوم الغصب هو قول أبي يوسف ودرج كل منهما وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا اذا هلك وكذا اذا استهلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك قال في القصور ان غصب شاه فسمت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصبها لا يوم ذبحها عنده وعندهما يوم ذبحها ولو تلفت بلا هلاك ضمن قيمتها يوم غصبها ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة المذكورة لانها لو كانت من مبيع يطل المبيع بالانقطاع عن أيدي الناس عند الامام وان كان السبب القرض أو النكاح أو الغصب تجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم انه هل يلى الدعوى أم لا واذا فسدت المبيع بالانقطاع كذا ذكرنا في المشتري رد العين ان كان قائما و رد القيمة أو المثل لو قيمتها أو مثليا ان لم يكن قائما وفي الناصري وكذلك ذكر الثمن لا بد من تعريفه في دراهم زماننا نحو القاهريه والبرهانية فلا تصح دعوى ولا صلح الا بذكر عياره ووزنه وضربه وعدده فلا بد من ذكر الاربعة اشياء لتفاوتها واحبا بالضرر وتفاوتها فصفة وهي المقصود الا عيارا وتفاوت ما فيها عرضا وعرفا بالعدد وتفاوت الفضة والنحاس فيها بالوزن ولكن أكثرهم لا يعاون انتهى كلام الانقروى ودعوى المثل لا تصح بلا ذكر السبب ولا بد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر مع ذكره ولا بد من الاشارة اليه ان كان حاضر ازيد على ذكر الشروط الخمسة لانه لا بد من البيان فيه بخلاف القيمي كما تقدم عن فروق الاشياء وان كان قيميا يكتفي بذكر القيمة لان عين المدعى قد تم مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة فيها لانها شئ تعرف العين الهالكه به كما في غاية البيان وفي شرح ابن الاكل ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشارة الى ذلك في الهداية كما في رد المختار وقد ذكرنا ان المثل هو المكمل والموزون والعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس مثلي بل هو من ذوات القيم كالقيمة والقدر وليس المراد بالمثل ما يوزن عند المبيع مثلال بل كل ما يقابل بالثمن مبيعا على الوزن أو الكيل أو العدد ولا يختلف بالصفة والاضابط فيه ان كل ما يوجب له مثل في الاسواق بالاتفاق يعتد به فهو مثلي وليس كذلك فهو من ذوات القيم كما في التنقيح ولا بد في السلم والكفالة من ذكر شرائطه من جنس ونوع وصفة وأجل وقدر الوزن لو كان وزنا و ذكر رأس مال السلم مرة واحدة في مجلسه وتسليمه فيه ولا بد من بيان مكان التسليم ان كان للسلم فيه حمل ومؤونة عنده خلافا لما في هذا ولا يكتفي أن يقول بسبب سلم صحيح لان شرائطه كثيرة لا يقف عليها غالب الناس بل الخواص منهم بخلاف المبيع لان شرائطه قليلة وقد تقدم لك انه يكتفي فيما له شرائط كثيرة أن يقول بسبب صحيح وان عليه عمل القضاء الآن وهو الهندية من الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا تصح ولو قال في السلم بسبب صحيح ولم يبين شرائطه كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاول زجندى رحمه الله تعالى يفتي بصحتها في به الامام قاضي خان وقد اشترط بذلك وهو من أهل التراجع في المذهب ثم قال ومن المشايخ من لا يفتون بصحتها في دعوى المبيع بان قال بسبب بيع صحيح بعت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب أي عقده شرائط كثيرة لا بد من تعدادها شرائط المحبة للدعوى عند عامة المشايخ وان لم يكن له شرائط كثيرة يكتفي بقوله بسبب صحيح كذا في الظاهرية وقال بعده

مطلب لا بد في دعوى  
المثل من بيان السبب  
لصفة الدعوى

مطلب في تعريف  
المثل

مطلب في العقد الذي  
كثر شروطه



قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجهين المذكورين فافاد ان ما أفق به شمس الأئمة محمود من صحة الدعوى فيما له شرائط كثيرة بقوله بسبب صحيح قد أفق به صدر الاسلام لان القرض من المسائل التي شرائطها كثيرة كالنكاح والسلم وهو ما عليه محاضر الهندية وغيرها وعليه عمل القضاة الآن اذ من المقرر ان ما عمت بليته سقطت قضيته كما يأتي في هذه الرسالة (ثم اعلم) ان ما ذكره في التنوير وغيره من ان شرط صحة النكاح وانعقاده حضور شاهدين أو حو حرتين مكلفين سامعين قولهما معاً في مجلس العقد فاهين انه نكاح مسلمين ان كانت المنكوحة مسلمة ولو فاسقين أو أعميين أو ابني الزوجين أو أحدهما ابنه والآخر ابناؤه فحذف ذلك مما لا تقبل شهادته عند الطعن والتجاحد من المدعى عليه بالنكاح انما هو شرط صحته وانعقاده فقط وان لم يثبت النكاح بشهادة من ذكره عند الطعن والتجاحد ان أثبت المدعى عليه ولهذا كتب في رد المحتار على قول التنوير ولو فاسقين مالم يظهروا علم أن النكاح له حكم حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره يعني صاحب التنوير بقوله وشرط حضور شاهدين الى آخر عبارة المارة والثاني انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الاشهاد من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح الطحاوي فلهذا ينبغي قد يحضرون القاسقين والاعميين والمجذومين في قذف وان لم يتوبوا وبني العاقدين وان لم يقبل ادأؤهم عند القاضي كانهما قد حضره العدو من انتهى بتوضيح \* وأما الشهاداة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحته وانما فائدتها الاثبات عند جحد التوكيل فلا ينعقد الا بذلك بخلاف بقية الاحكام فان الاشهاد فيها الظهور والحال عند القاضي اذا وقع التجاحد فيها لا لانعقاد حتى تنعقد بالتعاطي \* بخلاف النكاح فلا ينعقد به قال في العمادية حتى لو كانت امرأة رجل زوجت نفسها منك بد ينسأ دفع الدينار اليها في المجلس ولم يقبل بلسانه شيئاً لا ينعقد النكاح وان كان بحضوره الشهود وانما لا ينعقد هذا العقد بالتعاطي مبالغة في صيانة الابضاع من الهتك قاله في حاشية الشلبي على شرح الزيلعي وقال في الجهر وقدنا الاشهاد بانه خاص بالنكاح لقول الاسجاني وأما سائر العقود فتعقد بغير شهود ولو كان الاشهاد عليها مستحباً للآلية انتهى وفي الواقعات انه واجب في المدائبات وأما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب للعتيق كتاباً وشهده عليه صيانة عن التجاحد كما في المدائبات بخلاف سائر التجارات للخرج لانها ما يكثر وقوعها انتهى وينبغي أن يكون النكاح كالعتق لأنه لا يخرج فيه أفاده في رد المحتار وانما لم يذكره من شروط الصحة والانعقاد للنكاح عدم كون المرأة معتدة لا غيراً ونحو ذلك مما قد مرناه لانه يشترط في جميع العقود كون المعتد عليه محلاً لاراد العقد عليه ولما كان هذا الشرط عاماً في جميع العقود لم يذكره هنا لانهم في صدد بيان الشروط المفصلة الخاصة بالنكاح دون الشروط العامة فيه وفي غيره فهذا والسرفي عدم ذكره في كتاب النكاح من شروطه ولكنه عمل بعض القضاة الآن على الاكتفاء بصحة الدعوى والشهادة بقول المدعى والشاهد تزوجه بالنكاح صحيح بلا تفصيل أو مع ذكر ألقاظ مستوفيا لجميع شرائطه الشرعية بعده كما هو عمل البعض الآخر ولو عند جحد المدعى عليه للنكاح اذ لم يأت بالطعن المعتبر وهذا هو الموافق لما أفق به الامام قاضيان كما صرح به في الهندية أول الفصل الاول من كتاب الدعوى واقتضاهما يذكر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفتنون بصحتها \* وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح بعت الدعوى بخلاف وقامه فيها ولا شك ان النكاح كاسلم مما كثرت شرائطه وأراد بالامام شمس الاسلام المذكور الامام قاضيان فقيه النفس فانه قد اشتهر بهذا اللقب والاسم والنسبة كما صرح به في البرازية وغيره بذلك في عنوان فتاواه المشهورة بالفتاوى الخاتية وهو من أهل الترجيح في المذهب كما صرح به غير واحد فيكون هو المأول عليه في المذهب والحقيق بأن اليه يذهب رفقاً بالناس لان شرائطه مما لا يعرفها الا بالخواص لقلة الجهل في هذا الزمان ولكنه ينبغي التفصيل عند وقوع النزاع فيه احتياطاً ويشترط لاقتراض أداء الشهادة كفاية على الشاهد ثمانية شروط \* الأول

مطلب النكاح عندنا له حكم

مطلب لا يشترط الاشهاد على التوكيل بالنكاح  
مطلب لا ينعقد النكاح بالتعاطي عندنا

مطلب لا يشترط الاقتراض أداء الشهادة ثمانية شروط

عدالة القاضي \* والثاني قرب مكانه فان كان بعيد بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة او يرجع الى اهله في يومه ذلك لا يأثم بالتأخير لانه لو توجه اليه يلحقه الضرر بذلك وقد قال عز شأنه ولا يضار كاتب ولا شهيد \* والثالث علمه بقبول شهادته فلو علم انه لا يقبلها القاضي منه لا يلزمه الاداء او علمه بكونه أسرع قبولاً من غيره بان كان هناك غيره ممن تقبل شهادته \* وظاهر هذا انه لو أخرها بلا عذر لا تقبل منه قال العلامة الحموي وفيه ان الظاهر القبول لو جود غيره وعدم تعين الاداء عليه اهـ ولكن قال المحقق ابن عابدين في حاشيته منحه الخالق على الجور ائني انه بحث في مقابلة المنقول فلا يقبل فقد ذكر الشرط المذكور في شرح الوهبانية عن الخانية \* قلت \* ولكن في عمدة الناظر على الاشياء والنظائر لابي السعدي المصري من باب القضاء والشهادات ما يؤيد الحموي لوجود النقل بما ذكره \* ونقطة تمة بشرط افسقه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة بيري عن خزنة المفتين انتهى \* والرابع ان يتعين الاداء عليه بان لم يوجد غيره بدله فان لم يتعين بان كانوا جماعة قاضي غيره فلم يقبل \* فان كان من لم يؤد ممن تقبل شهادته يأثم بامتناعه وينافيه ما ذكر عن أبي السعدي فانه يقتضي انه لا يأثم اذا لم يؤد هو لعدم تعينه وان لم يؤد غيره ويظهر الحق بشهادة الغير \* وانما مس ان لا يعلم بطلان الحق المشهود به بان لا يخبره عدلان بطلان الحق المشهود به فان أخبره عدلان بان المدعي قبض دينه مثلاً لا يسعه ان يشهد بالدين \* والسادس ان لا يعلم الشاهد ان المقر قد أقر خوفاً من المقر له بان كان صاحب الحق جائراً فان علم بذلك أو خاف منه على نفسه لا يشهد \* والسابع طلب المدعي \* والثامن ان يتذكر الشاهد الشهادة على وجهها الحقيقي \* فان لم يتذكرها لا يفرض عليه أن يشهد \* ولكن اذا وجدت الشروط المذكورة لا تفرض الا بعد الطلب لو في حقوق العباد وبعد العلم بها لو في حقوق الله تعالى \* فان أخرها بعد أحد هاتين شرعي من الاعذار المذكورة مع التمكن من الاداء لا تقبل شهادته \* والمراد بالطلب ولو حكماً لاجل أن يدخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها وخاف فوات الحق فانه يجب عليه أن يشهد لكونه طالباً لادائه حكماً كما نقله في البحر عن الفتح ونظر فيه المقدسي بان الواجب في هذا اعلام صاحب الحق بما يشهد به فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يثبت ان ترك حقه \* قلت وهو وجه \* والفرق بين فرض الكفاية والعين ان كل ما فرض لغيره كالشهادة فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض والا فهو فرض عين ومنه يؤخذ التوفيق بين ما ذكره الحموي وصاحب الخانية بان ما ذكره الاول يحمل على انه فرض كفاية على طريق البدل على كل واحد من لهم علم بالحق كما هو المختار لان المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتسليم الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض العين لان المطلوب اقامته من كل عين أي ذات مكلفة تبينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقي ولذا كان منه أفضل والعناية به أكثر وما ذكره في شرح الوهبانية عن الخانية متبع على انه فرض عين وبصرح في تكملة رد المحتار قال العلامة القهستاني في شرحه النقابة على من الرقابة وفيه مرزالي أن فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعضاً منهم ما وذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على أحد أو بحيث انه يجب على كل أحد أو بحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يزم منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل \* وان ظن البعض ان غيرهم أتى به وظن آخرون ان غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك في حيز التيسر فالتكليف به يؤدي الى الحرج وتبامه في منهاج العقول والى انه يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التفتازاني انه يجب عليه أيضاً بخلاف للتداولات انتهى والوقاية اسم كتاب لتاج الشريعة والاصول الشريعة وهي احدى متون المذهب الاربعه وقد نظمها بعضهم بقوله

مطلب في الفرق بين  
فرض الكفاية وفرض  
العين

مطلب في بيان متون  
المذهب

ان المتون عندنا أربعة مصادر \* وقاية ومجمع والكفر والمختار

\* وأما القدوري فهو فوق المتن لأن السكاب والشروح متى ذكرت فهي شروح هذه المتن كما في  
شهادات الفتاوى الخيرية \* والمتأخرون هم من شمس الأئمة الخواني والدماحب المحبط المحافظ الدين  
الخاري \* والسلف من أبي حنيفة إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى \* واختلف من تجد إلى شمس الأئمة  
الخواني \* وبعبارة أخرى أن المتقدمين هم السلف من كانوا قبل الجسمة والمتأخرون هم الخلف من كانوا  
بعدها وقيل القرون الثلاثة الصحابة والتابعون واتباع التابعين \* وقيل من القرون الثلاثة \* والحاصل  
كما في كتب المذهب أنه يشترط في صحة الدعوى خمسة شروط \* حضور المدعي ودعواه \* وصحتها \* وأن يطلب لها  
لوى حقوق العباد وفي غيرها ما به العلم بالحرمة \* وأن لا يكون بينه وبين الشاهد وصلة توجب التهمة كالولادة  
والزوجة \* والملك والشركة \* والوكالة \* ولذا لا يصح الحكم إلا بعد الدعوى الصحيحة الشرعية المستحقة  
لأركانها وأطرافها الست المجموعة في بيتي العلامة ابن القرس وهي قوله

أطراف كل قضية حكيمه \* ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكموم به ولمومع \* كوم عليه وحكم وطريق

\* وكذا يشترط في المدعي عليه خمسة \* حضوره بنفسه أو نائبه \* وإنكاره لفظاً ومعنى \* وتوجه الخصومة عليه  
\* وأن لا يدعي رفق الشاهد مثلاً \* وأن يكون أهلاً للجواب \* وكذا يشترط في الشهادة خمسة \* موافقة المدعي  
\* واتفاق الشاهدين فيها على ما قدمناه \* وأن لا تقوم على النفي \* وأن لا يقع فيها اتهام \* وأن لا يكون للشاهد  
قيم أجرة مغم أو دفع مغم \* ويزاد المدعي في الشهادة الحقيقية فيما يطالع عليه الر حال وهذه ترجع إلى نفس  
الشهادة \* والدعوى فيها القائمة في حقوق العباد من المدعي أو نائبه \* وأما قبل الشهادة من اجتهاد فيه هذه  
الشروط \* العقل \* والبلوغ \* والخبر \* والأسلام في الشهادة على المسلم \* والسمع \* والعلم التام بالشهادة  
\* وعدم كون الشاهد مغلماً \* والعادلة الظاهرة \* والنطق \* والبصر \* وأن يشهد لله تعالى \* وأن لا يكون  
محدوداً في قذف \* وأن لا يكون خصماً \* والأصل فيها \* والعلم بالشاهد عياناً إذا ذكر الشهود به وقت الأداء  
لأجره من الغير إلا في خمسة \* النسب \* والنكاح \* والموت \* والقضاء \* والوقف \* وهذه ترجع إلى الشاهد  
\* ومن شروط صحتها عدم التناقض فيها إلا في النسب ونحوه \* ومن شروط صحة الدعوى \* أن يكون المدعي به  
شيئاً معلوماً \* وأن يتعلق به حق وحكم على المدعي عليه حتى لو كان المدعي به مجهولاً أو لا يلزم على المدعي عليه  
به شيء فهو أن يدعي أنه وكيل هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمران القاضي لا يسمع دعواه  
\* ومنها مجلس القاضي فلا تصح في غيره \* ومنها أن يكون المدعي بما يحتمل الثبوت كما تقدم \* وأن الشاهد  
يحتاج إلى الإشارة في ثلاثة مواضع إلى الخصمين والمشهود به إذا كانت الشهادة على حاضر وأنه لا حاجة إلى  
ذكر نسبه لأنه نشار إليه فلا حاجة إلى ذكر اسمه فذكر أبيه وجده أولى \* ولو كانت الشهادة على غائب فلا بد  
من ذكر الجد بعد ذكر اسمه وأبيه ولا يكفي ذكر اسمه أو حرفته أو قبيلته إذا لم يكن في محله من راحته في  
هذا الاسم أو الحرفة أو القبيلة \* وأما أن كان فلا يكفي حتى يذكر شيئاً آخر يحصل به التمييز \* وكذا لا بد من  
ذكر الجد في الوقف إذا شهد الشهود أن فلان بن فلان وقف كذا الأيتى بصحة لأنه لا يصح من غير معرف وفادون  
ذكر الجد أو ما يقوم مقامه \* وكذا لا بد من ذكره في الدعوى في تعريف أصحاب حدوده العقار \* ويجب أن  
يقول في المنقول أنه في يده بغير حق في الدعوى \* ويجب في دعوى العقار أن يكون في يد المدعي عليه حتى  
يكون خصماً كما في المنقول بل لا فرق بينهما وهذا في الدعوى \* وأما إذا شهدوا بقول الله في ملك المدعي فيقبل  
وأن لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له وملك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا  
بعارض والبيئة تكون على مدعي العارض ولا تكون على صاحب الأصل \* وقال بعضهم ملزم يشهدوا أنه في  
يد المدعي عليه بغير حق لا تقطع يد المدعي عليه \* والأول أصح \* وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في  
يد المدعي عليه بغير حق لأن القاضي يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخاتمة أفاده في البحر \* ولو ادعى  
فساد البيع لا بد من بيان سبب الفساد لجواز أن يظن الصحيح فاسداً \* ولا بد في دعوى دين البر من ذكر  
السبب كدعوى المال بسبب الكفالة بالذبة على الكفالة \* وتنقذ المرء لا تصح إذا لم يبين المدة المعلومة وقدرها

مطلب في بيان  
المتقدمين والمتأخرين  
مطلب يشترط في كل  
من الدعوى والمدعي  
عليه والشهادة خمسة  
شروط

مطلب في تعداد شروط  
من تقبل شهادته وهي  
واحد وعشرون شرطاً

مطلب تقبل الشهادة  
أن تافها عن غيره في  
خمس شروطها  
المعلومة

مطلب التناقض  
لا يضرب في النسب

مطلب يحتاج إلى  
الإشارة في ثلاث مواضع  
من الشاهد  
مطلب لا بد في الشهادة  
على الغائب من ذكر  
الجد

مطلب لا يشترط في  
غير العقار أن يشهد  
الشاهد أن المدعي به في  
يد المدعي عليه

مطلب لو ادعى فساد  
البيع لا بد من بيان  
السبب الموجب  
لفساده



أو يقول كفلت بمأدامت في نكاحه أبد الخلاف مال الكفاية فلا تصح لأنه قد يختار العبد أن يعجز نفسه  
ويقتضها ولا يعرف القاضي بماذا يقضي لأمره من النفقة \* كأنه لا بد من ذكر قبول المكفول له كالمراة في  
مسئلة النفقة في مجلس الكفالة ولا بد من بيان سبب المال لو ادعت المرأه على الورثة لاحتمال أن يكون  
دين نفقة تسقوطها بوجوب المورث اليهم اذ لم تكن مسئلة ادعاء المرأه بأمر القاضي \* وكذا لا بد من بيان السبب في  
دعوى العقار أيضا اذ لم يدع فيه بالملك المطلق \* وأما دعوى ان الدين له عليه بسبب الحساب الذي جرى بينهما  
فغير صحيحة كما في الخبرية لأنه لا يصلح سببا لوجوب المال والشهادة على ذلك غير صحيحة لأنها لا تكون الاعلى  
السبب لاهل الحكم والحساب لا يصلح سببا كما ان الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق على الصحيح \* فلو ادعى عينا  
أو دينه ان المدعى عليه أقربه لا تصح الدعوى كدعوى النكاح بذلك \* ولو ادعى بمرج وبين جميع أوصافه  
وما يلزم بيانه أنه لم يذكر كراهة مرج الرجال أو النساء أو الصبيان لا تصح الدعوى \* ومثله دعوى القميص  
ولا تصح دعوى التمر والمخ والشعير والقمح ببيان مقدارها بالوزن بل لا بد من ذكره بالكيل لانها مكيلة  
بالنص \* بخلاف الدراهم والذنانير والدقيق فلا بد من بيانها بالوزن ولا يصح بالكيل \* ولا بد في الدعوى  
بالدقيق من بيان انه مصري مثلا وأنه دقيق برمبول أو ناشف أي يابس وأنه مخول أولا وأنه جيد أو وسط أو  
ردي \* ولا بد في دعوى الدخن والذرة من ذكر قدره كيلا أو بيان صفته أحمر أو أبيض أو أصفر وأنه نقي أولا وأنه  
جيد أو وسط أو ردي \* وأنه خربي أو ربيعي بان يميزه عن سائر أنواعه حتى يكون معلوما \* وان ادعى زنيا لا بد  
من ذكر جنسه وقدره كذهب أو فضة وان كان مصرياً يذكر نوعه وقدره وصفته وأنه جيد أو ردي أو وسط  
كعشرين جنميا أو فنجيا أو أنجليزياً أو مصرياً بالاحتياج الى بيان الصفة ان اتحد في البلد الواجب في النقود  
وعند اختلافه لا بد منه الا اذا ادعاه بسبب قرض أو استهلاك كما تقدم \* وكذا في دعوى الثمن لا بد من البيان  
لجميع هذه واذا كانت مصوغه يشترط بيان قدر عياره أيضا \* وان اختلفت الصفة فلا بد من ذكر الصانع  
ولا يكفي ذكر العدد اذا كان متعاملا في الوزن كما لا يخفى \* وسمعت من بعض المعاصرين لي أن في الدعوى  
بدراهم هذا الزمان كالقروش لا تسمع الدعوى الا بذكر عياره ووزنه وموضع ضربه وعدده مع بيان الجنس  
والنوع كأن يقول مائة قرش فضة جديدة رائجة مصرية وزن كل قرش ربع درهم وسدس درهم عيار  
ثمانين قراطا وليس بصحيح وكان شبهته ما قدمناه عن الناصري بل يكفي أن يقول مائة قرش من القروش  
الفضة الجديدة الرائجة المصرية كما عليه العمل الآن في الديار المصرية \* ولو ادعى عينا في بدرجل وقال  
هي لي اشتريتها من فلان المعلوم وهي في يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه قالوا لا تسمع لأنه  
لم يذكر نقد الثمن ولا طوعه ولا انه اشتراه من فلان الذي ذكره وهو ملكه \* ولا بد منها في البيع والشراء  
والاجارة والوقف وتقول باعها لي مكفطا ثما هو وملكها أو اشترتها منه كذلك أو اجراها أو وقفها كذلك مع  
ذكر الثمن في الشراء وفي أنه استأجرها من المتولى والناظر فلا بد في صحته من ذكر القاضي الذي ولاه ان علم  
أو يقول استأجرها من المتولى فلان المعلوم من الحاشية الذي له ولاية توليته \* وهذا اذا كان المراد الحكم  
بصفة العقد لا بثبوته \* وأما اذا كان المراد هو ثبوته فقط فيحكم القاضي بنفس الوقف أو الاجارة أو البيع  
فقط لا بالصحة كما ذكره غير واحد من علماءنا فقد ذكر قارئ الهداية في فتاواه ما لفظه \* هل يشترط في  
صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو المانع أو المؤجر وحيازته أم لا \* أحاب \* انما  
يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما باعه أو ملكا أو نيابة \* وكذا في  
الوقف والاجارة وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه \* ولا تصح دعوى  
العبد على مولاه بعقد النكاح الا اذا ذكر قدر بدلها وجنسه ليكون البدل معلوما بان قال على فرس أو عبد  
\* وأما بيان النوع بانه تركي أو هندي والوصف بانه جيد أو ردي فليس بشرط وينصرف الى الوسط ويحبر  
المولى على قبوله أو قيمته منه لان كلاهما اصل بنفسه عندنا فاعين باصل التسمية والقيمة باصل ايفاء ما التزمه  
لان الوسط غير معلوم فاستوى بالوسط في العبد في زماننا الحبشي وقال أبو الوفاء لا يجب الحبشي الا اذا نص  
عليه وعند الإطلاق يجب الوسط من السودان قال العلاني في باب المهر فالجنس عند الفقهاء هو المكفول على

مطلب لا بد من قبول  
المكفول له في مجلس  
الكفالة

مطلب لا تصح دعواه  
النكاح بناء على اقرار  
المرأه له به وتصادقها  
على ما قاله في دعواه

مطلب في بيان وزن  
القرش في زماننا

مطلب لا بد في دعوى  
البيع ونحوه من أن  
يقول باعها لي وهو  
ملكها

كثير من مختلفين في الاحكام كالذكر والاثني فان احكامها مختلفة والنوع هو المقول على كثير من متفقين فيها كالفرس والعمد واما عند المناطق فهو أي الجنس المقول على كثير من مختلفين في الحقائق في جواب ماهو والنوع المقول على كثير من مختلفين في العدد وهذا بخلاف ما لو ادعى انه كاتبه على ثوب أو دابة لانه مجهول الجنس اذ لا وسط له فلا تصح دعواه فيمنع منها ولا تصح الدعوى بان هذا الشيء له بسبب وقوعه في حصته عند قسمة التركة أو عند قسمة المشترك بين الورثة أو الشركاء الا اذا ذكر انها وقعت بقضاء أو رضاء بحضور جميع الورثة أو الشركاء أو من ناب عنهم الا ان القسمة لا تصح مع الغائب ويشتري للضمان في دعوى تجهيل الوديعة أن يقول مات فلان بن فلان وهو مجهول لها أو مات بلا بيان لها ويشتري بيان قيمتها يوم مات أيضا اذ لم توجد في تركته وادعى بها المودع على وارث المودع المتوفى وأنكر الوارث دعواه وأثبت المدعى دعواه عليها بالبيعة الشرعية وهذا اذا لم يقل الوارث للمدعى أنا أعرفها أو أعلم بها وهي كذا وقد هلكت وأنكر المدعى ذلك فانه لا ضمان على الوارث والقول له يمينه ولكن لا بد من تحليفه بيمين الاستظهار وبعد الاثبات قبل القضاء الاحتياط في ذلك كما يأتي قريبا عن البهرة نقل عن اللؤلؤية وفي دعواه المنازعة عليه يشترط بيان ان مالها نقد أو عرض أو قوت موته ويطلب له بمثل له في النقود بقيته في العرض يوم الموت ومثله لو مات الشريك مجهول المال للشركة أو لما اشتراه أو فقه ما فاضله أو عانا فيطالب به في الاول عاشر له وفي الثاني بقيته لأن مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا بد من ذكر موضع الابداع والغصب في الابداع مطلقا وفي الغصب ان كان له حل ومؤثروه بعد فراغ مدة الاجارة أو الوديعة أو الشركة أو المضاربة يطالب المودع \* والشريك \* ورب المال المستأجر والمودع \* والشريك \* والمضارب بالخليفة فقط لانهم أمناء ومؤثرو الرذ عليهم لان الملك لهم بخلاف المستعير والغاصب فان مؤثرو الرذ عليهم فانهم كالضامن يطالب بالرذ \* واعلم ان كل من كان القول قوله انما يصدق مع يمينه عندنا على المقتضى به الا في الحدود فلا يخلف فيها والقول قوله بلا يمين لانه أمين في الاخبار عما في ضميره ولا يسري بخود خصمه عليه وانه يشترط طلب خصمه لليمين منه في جميع الدعاوى فلا يخلفه القاضي بالطلب الا في خمس مسائل كما في شرح الدرر اللامع وتسمى هذه اليمين عين الاستظهار وهذا عند أبي يوسف المفتي بقوله في القضاء والوقف وعند الامام ومحمد لا تخلف بالطلب الا في الصورة الخامسة الآتية فهي مجمع على التحليف فيها بالاخلاف بين علمائنا الثلاثة \* الاولى الرذ بالغيب يخلف القاضي المشتري المدعى لوجود العيب في المبيع بالله مارضيت بالغيب قول ولا دلالة بان تصرف في المبيع أو عرضته على البيع بعد علمك بالغيب \* والثانية الشفيع بان يحلفه القاضي قبل الحكم له بها بالله انك لم تبطل شفيعك ولم تسقط حقل فيها بوجه من الوجوه \* والثالثة المرأة اذا طلبت من القاضي فرض النفقة على زوجها الغائب فخلف كما جرت عليه الآن في قضائي بمحكمة مركز المنصورة بالله ماترك لك زوجك شيئا من النفقة في منزله ولا منفق به او لا أعطاك النفقة مقدما قبل غيبته عنك وانه لم يوجد منك نشز في حقه الآن ولا أنت مطلقة مصنت عدتك منه \* والرابعة اذا استحق أحد المال وأثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبيع هذا المال المدعى به ولم يهبه لاحد ولم يخرج منه من ملكه بوجه من الوجوه كما في المجلة من مادة (١٧٤٦) والخامسة المتفق عليها الدعوى بالدين على الميت في تركته فحلفه بعد اثباته عليه بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد اذ اءاه الملك عنه ولا قبضه لك منه ولا من أحد عنده قابض بامرئ ولا أبرأته به ولا بشيئ منه ولا أملت أحد اشيئ من ذلك ولا عندك به ولا بشيئ منه رهن وان كان المريض أقر به في مرض موته الذي مات فيه وقال في البهر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة وأثبتته بالبيعة وعزاه الى اللؤلؤية ثم قال ولم أر حكم من ادعى أنه دفع لبيت دينه وبرهن هل يخلف ويثبت أن يخلف احتياطا اه وكال محشبه الرمل قد يقال انما يخلف في مسئلة مدعي الدين على الميت احتياطا لاحتمال أنهم شهدوا باستصحاب المال وقد استوفاه في باطن الأمر \* واما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتي الاحتمال المذكور اه \* وقال في رد المحتار بعد نقله

مطلب يشترط للضمان  
في دعوى تجهيل  
الوديعة ان يقول مات  
فلان وهو مجهول لها  
ولا بد من تحليفه بيمين  
الاستظهار بعد  
الاثبات قبل القضاء  
له بالمال

مطلب فيما يشترط فيه  
بيان الموضع

مطلب لا يخلف القاضي  
بالطلب الا في خمس  
مسائل

وهذا وجهه كما لا يخفى انتهى وأسقط في المحلة مسألة فرض النفقة وجعل المسائل أربعة وما صور به المسئلة  
 الثالثة والرابعة في رد المختار فيه قصور فاجتنبه **قلت** \* ويزاد سادسة كما في تكملة رد المختار وهي تحليف  
 القاضي البكر الطالبة للتفريق إذا كان المزوج لها غير الأب والجد لقصور رأيه ولو كان جهم المثل ومن  
 كفو عند الامام ومحمد ولو به الدخول على أنها اختارت نفسها بالفرقة حين بلغت على فوره وان لم يطلبه  
 الزوج كما في جامع القصولين \* وفي التتمة \* ولو ادعى دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يحجمها  
 ويحلفه عينا واحدة على كلها إذا برهن كما وصفنا وهي في الخلاصة \* اه \* ولم يجعلها سابعة لانها داخلية في  
 الصورة الرابعة لان المسحق شامل لما إذا ادعى واحد أو متعدد كما لا يخفى \* وفي الاشباه الشئ المفوض الى  
 اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين والحيكمن والمودعين والمشروط  
 لهما الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسألة ما إذا شرط الواقف النظر له أو الاستبدال مع فلان فان  
 لا واقف الا انفراد دون فلان كما في الخاتمة من الوقف اه \* وحل عدم نفاد تصرف أحد الوكيلين إذا وكلهما  
 مما وكان يمكن اجتماعهما فيه وكان يحتاج فيه الى الرأي أما إذا وكلهما على التعاقب فينفرد أحدهما  
 بالتصرف وأما ان كان لا يمكن اجتماعهما فيه فينفرد أيضا بالتصرف كالخصومة وأما ما لا يحتاج الى الرأي  
 كالطلاق والعتاق بغير مال فينفرد أحدهما بالتصرف نص على ذلك الزيلعي \* وشمل اطلاقه ما إذا كانا غير  
 نازمهما الاحكام أو أحدهما صبي أو عبده مجبور وهو كذلك لان الموكل رضي برأيهما الا يرى أحدهما فلو مات  
 أحدهما أو ذهب عقله ليس للآخر أن يتصرف وظاهر اطلاق قوله والوصيين أنه لا فرق بين أن يكون أو صبي  
 لهما معا أو متعاقبا وهو كذلك على ما صححه في الخلاصة والبرازية وهذا إذا كانا منصوبين الميت أو الواقف أو  
 قاض واحد أو مالو كانا من جهة قاضيين من بلد أو بلدان منفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت  
 لان كل واحد من القاضيين لو تصرف جاز فكذا نائبه فلو أراد كل من القاضيين عزل منسوب القاضي الآخر  
 جاز ان رأى فيه المصلحة والالا \* ويستثنى من عدم انفراد أحدهما ست عشرة مسألة فانه ينفرد فيها  
 بالتصرف أحد الوصيين \* الأولى تجهيز الميت \* الثانية شراء ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة \* الثالثة  
 بيع ما يخشى عليه التلف \* الرابعة تنفيذ الوصية المعينة \* الخامسة قضاء دين الميت إذا كان في التركة  
 من جنسه \* السادسة الخصومة \* السابعة رد المصوب \* الثامنة رد الودائع \* التاسعة قبول الهبة  
 \* العاشرة جمع الاموال الضائعة \* الحادية عشر رد المشتري فاسدا \* الثانية عشر قسمة ما يكال أو يوزن  
 \* الثالثة عشر اجارة البتيم \* الرابعة عشر أو صبي بان يتصدق على فقير بكذا وعينه \* الخامسة عشر اعتاق  
 النسيئة المعينة \* السادسة عشر حفظ الاموال كذا في حواشي الاشباه للعلامة الجوى \* ولا ينفرد أحد  
 الناظرين في الاجارة كما في الاسعاف والموقف عليه السكنى لا يملك الاجارة وملك الاعارة والصبي يصح لموصيا  
 وناظرا ويقوم القاضي مكانه بالغالى بلوغه \* ولا يعتمد على الختم والخط ولا يعمل به مالان القاضي لا يقضى  
 الا بالجهة وهي البيعة أو الاقرار أو النكول \* واستثنى مسئلتان \* الأولى كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى  
 الامام فانه يعمل به وينتدب الامان لهما له \* ولحق به البراءات والاوامر السلطانية بالوظائف وغرها لانها  
 لا يلحقها التزوير \* والثانية يعمل بدفتر السمسار والصراف والبيع لانهم لا يكتبون في دفاترهم الا ما هو لهم  
 وعلمهم وهذا إذا كتب بيده بخلاف يد كاتبه ويعمل به فيما هو عليه لا فيما هو له وهو المفتي به كما في باب كتاب  
 القاضي الى القاضي من رد المختار وكما في (غرة ١٩) من دعوى التتبع \* ومن عليه الحق إذا امتنع عن  
 قضائه لا يضرب في السجن ولا يقيم دالا في ثلاث إذا امتنع عن الاتفاق على قريبه \* وإذا لم يقسم بين نسائه  
 ووعظ فلم يرجع وإذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته \* ولا يحلف القاضي على حق مجهول الا إذا اتهم وصي  
 البتيم أو متولى الوقف فيحلفه ما نظر لهما \* وإذا ادعى المودع على المودع خيانة فيحلف أو ادعى الرهن المجهول  
 أو انصب أو في دعوى السرقة وهي ستة \* القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا ينعدي الى غيره الا في خمسة ففي  
 أربعة ينعدي الى كافة الناس فلا تنع دعوى بعد في الحرية الاصلية والنسب وولاة العتاقة والذكاج وفي  
 واحدة ينعدي الى من تاقى المقضي عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة كان القضاء عليه

مطلب في الشئ المفوض  
الى اثنين

مطلب ويستثنى من  
عدم انفراد أحد  
الناظرين ست عشرة  
مسئلة

مطلب لا ينعدي على  
الخط والختم الا في  
مسائل

مطلب من عليه الحق  
إذا امتنع من قضائه  
لا يضرب الا في مسائل

مطلب لا يحلف القاضي  
على حق مجهول الا في  
مسائل

مطلب القضاء يقتصر  
على المحكوم عليه الا  
في مسائل فيتمدى فيها



مطلب يوم المسوت

لا يدخل تحت القضاء

بخلاف يوم القتل

مطلب لو أخر شهادة

الحسبة بلا عذر لا تقبل

شهادته

مطلب لا يجبر أحد

الشريكين على العمارة

الاف مسائل

مطلب المقضى عليه

لا تسمع دعواه ولا بينته

الاف مسائل

مطلب الدفع يصلح قبل

القضاء وبعده

مطلب تسمع البيينة

بعد الحلف

مطلب التناقض في

محل الخفاء عفو

مطلب اذا بطلت

الشهادة في البعض

بطلت في الكل

مطلب لا تقبل بينة

النفى الافي مسائل

مطلب البراء العام

انما يعتبر عند عدم

الاقرار بالحق لمذعية

والاف مسائل

مطلب لا يجوز تأخير

الحكم الافي مسائل

مطلب كل من عمل

اقراره تقبل بينته الافي

مسائل

مطلب لا تقبل شهادة

كافر علم مسلم الاتية او

لضرورة

مطلب لا يصح قضاء

القاضي لنفسه الافي

مسألة

مطلب أمين القاضي

لا تلحقه العهدة بخلاف

بها قضاء على من تاقى الملك منه فلو برهن البائع بعهده على الملك لم يقبل \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم  
القتل يدخل الافي مسألة فانه لا يدخل وهي مسألة الزوجه التي معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ مناقض  
لما قضى به من يوم القتل \* وشاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر لا تقبل لفسقه به \* ولا يجبر أحد الشريكين  
على العمارة الافي جدار يمين لهما وصبان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر عليهم فان الآتي منهم ما يجبر  
عليه \* وينبغي أن يكون في الوقف كذلك \* والمقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا دعى تلقى  
الملك من المدعى أو التنازع أو برهن على ابطال القضاء به \* والدفع كما يصح قبل الحكم يصح به \* فينتقض  
القضاء به \* وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول أو بعد الحلف \* والتناقض يمنع الدعوى الافي ما يطريه  
الخفاء ومنه تناقض الوارث أو الناظر أو الوصى \* واذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل الا اذا  
كان عديدين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهم بالاعتق فانها تقبل مع انها لا تقبل الافي حق النصراني  
فقط \* وبينه النفي غير مقبولة الافي عشرة فبما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعدم \* واذا شهد أنه  
أسلم ولم يستثن \* واذا شهد أنه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني \* واذا شهد بانتاج الدابة عنده  
ولم تزل في ملكه \* واذا شهد بالخلع أو طلاق ولم يستثن \* واذا أمن الامام أهل مدينة فشهدوا أن هؤلاء  
لم يكونوا فيها وقت الامان \* واذا شهدوا أن الأجل لم يذكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره  
\* وفيما اذا شهدوا أنها أرضت ببلين شاة لابلين نفسها كما في الاشياء \* وزدت ما لو شهدت انه تاركها بلا نفقة ولا  
منفق شرعي بعد أن ادعت المرأة ذلك على زوجها الغائب بحضور الشخص المقام وكيل عنه من القاضي  
لاجل أن توافق الشهادة الدعوى وان كان يصح كفي بموافقتها لها بالمعنى كما تقدم \* وتقبل بينة النفي المتواتر  
\* لا تسمع الدعوى بعد البراء العام فحول الحق في قبلة الاضمان الدرك فانه لا يدخل \* بخلاف الشفعة  
فانها تسقط به وانما يمنع البراء العام اذا لم يقر بان العين للمدعى فان أقرب بعده أنها له سلمها للمدعى ولا يمنع البراء  
\* وفي الرابع عشر من البرازية أبراء عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح \* ولا يجوز للقاضي تأخير  
الحكم بعد وجود شرائطه الافي ثلاثة ارجاء الصلح بين الاقارب \* واذا استعمل المدعى \* واذا كان عند  
القاضي ربة \* واذا ذكر الشاهد ما لا حاجة اليه في الشهادة فاختطأ فيه لا يضره كالمؤذ كر للقاضي عند سؤاله لونا  
في الدابة ثم شهد بغيره \* ومن عمل اقراره قبلت بينته \* ومن لا فلا \* الا اذا ادعى ارنا أو حضنة  
\* فلو ادعى أنه أخوه أو جده أو ابن ابنه لا يقبل \* بخلاف الابوة والنسبة والزوجة والولاء بنوعيه \* وكذا  
معتق أبيه وهو من مواله \* ولا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتية أو لضرورة \* فالاول اثبات فوكيل كافر  
بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فبئس على خصم مسلم آخر \* وكذا شهادة كافر على كافر بدين  
ومولاه مسلم \* وكذا شهادة كافر على وكيل كافر موكله مسلم \* وهذا بخلاف العكس في المسئلة ان كونه شاهدا  
على مسلم قصدا \* وفيما سبق ضمنا \* والثاني في مسئلة \* وفي الايضاء شهد كافران على كافر أنه أوصى الى  
كافر فاحضر مسلمان عليه حق لبيت \* وفي النسب شهد أن النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق \* ولا يقضى  
القاضي لنفسه ولا لمن تقبل شهادته الافي الوصية لو كان القاضي غريم الميت فثبت أن فلانا وصيه صح وبرئ  
بالدفع اليه \* بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء \* وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء  
بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده \* وأمين القاضي لا تلحقه العهدة كالقاضي  
\* بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة وان كان وصى القاضي فينبغي ما فرق في هذه \* وفي أخرى وهي ان القاضي  
محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو منسوب القاضي \* بخلافه مع أمينة وهو من يقول  
جعلتك أمينا في بيع هذا العبد \* واختلفوا ما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يزد \* والاصح انه لا تلحقه عهدة  
\* وينصب القاضي الوصى في ثمان مواضع اذا لم يكن لبيت أب أو جد أو وصيه ما ان كان على الميت دين أو له  
لنفذ وصيته \* وفيما اذا كان لبيت ولد صغير \* وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا وأردته بعيب بعد موته  
\* وفيما اذا كان أبو الصغير مسرفا مبدرا في نفسه بالحفظ وقيد الخصاف نصب الوصى فيما اذا كان على  
الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد المتوفى لا يأتى ولا تذهب اليه القوافل فان لم يكن منفظا

لا نصب \* وكذا ينصبه عند غيبة أبيه واحتيج الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبة الأب من قطعة  
 والأفلا \* وينصبه عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصبه عن الغائب \* وينصبه اذا كان المدعى عليه  
 أصم أعمى أخرس كفى البحر من فصل يجوز تقليد من شاء من المجتهدين \* وانظر لو كان أصم وأعمى  
 أو أخرس وأعمى ولم يوجد الوصف الثالث \* والظاهر أنه لا ينصب القاضي عنه وصيا له في الأول  
 يمكنه النطق وفي الثاني الإشارة المعلومه منه فلا حاجة الى النصب فيه ما وان كان الخرس  
 والطرش متلازمين غالباً لا يمكن ان يتخلفا عن بعضهما وحرره نقلاً \* وبشرط حضور الصغير لدى  
 القاضي عند نصبه على النهج للزوم الإشارة اليه عند النصب ويكتب الموثق الإشارة اليه في محضر الوصاية  
 بخلاف ما لو طلبت الزوجة نفقة لها ولولدها \* أو المطلقة نفقة له ولها وأجرة حصانتهما \* فلا يشترط حضور  
 الصغير ولكن هذا لو كان الصغير في ولاية القاضي ولا يفرض له \* والفرق أنه في مسألة إقامة الوصي عليه  
 مقصود بذاته بخلاف مسألة النفقة وحق الطلب لها أيضاً وفي ذلك للولي الشرعي كما هو ظاهر \* ولا تقام  
 البينة على مقر الافي وارث مقر دين على الميت فتقام البينة للمتعدي \* وفي مدعى عليه أقرب بالوصاية فبرهن  
 الوصي \* وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهو هذا يدل على جواز  
 إقامتها مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها \* ومنها لو خاصم الأب بحق عن الصبي فاقتر  
 لا يخرج عن الخصومة \* وتقام البينة عليه مع إقراره \* بخلاف الوصي وأمين القاضي فاذا أقر خرج عن  
 الخصومة \* وكذا اذا أقر الوارث للوصي له فانها تسمع مع الإقرار \* وكذا لو أجدابة بعينها من رجل ثم من  
 آخر \* فقام الأول البينة فان كان الآخر حاضراً تقبل عليه البينة وان كان مقراً بما يدعيه هذا المدعى  
 \* وان كان غائباً لا تقبل \* وكذا في الاستحقاق تقبل البينة به مع إقرار المستحق عليه لئلا يمكن من الرجوع  
 على بائعه \* ولا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الافي دعوى العين \* واذا مات الخليفة لا ينزل قضائه  
 وولاه \* واختلف المشايخ في انزال نائب القاضي بعزل القاضي \* ويمكن الفتوى اليوم على عدم انزاله  
 بعزل القاضي ولا بعوته \* بخلاف موت الموكل أو عزله وكيه حيث ينزل \* والفرق أن الوكيل عامل للموكل  
 فبعوته أو عزله له ينزل الوكيل بخلاف القضاء والنواب والمرأع والجمال فانهم عاملون للمسلمين والقاضي  
 والسلطان نائب عنهم فموت القاضي والسلطان لا ينزلون بلاموجب شرعي وينزلون بعزل الخليفة لهم فقد  
 قال الزيلعي في شرح الكثر من كتاب الوكالة لا يملك القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي  
 الأول ولا بعوته وينزلان بعزل الخليفة لهما ولا ينزلان بعوته كالصاحب البحر وهو المعتمد في المذهب ولم  
 نر خلافا في المسئلة اه \* ولعلو عدم عزل القاضي بموت الخليفة بآن الخليفة نائب عن المسلمين وبأن نائب  
 القاضي نائب عن السلطان حقيقة مع استنابة القاضي اياه وبأنه لم يملك ذلك الا باذن منه وبأن القاضي انما  
 هو رسول عن السلطان في نصب النواب كفى حواشي الأشباه \* واذا كان الوكيل مفوضاً الى رأيه من الموكل  
 فله أن يوكل غيره \* يكون وكيلاً عن الموكل لا عنه \* ولذا ينزل بموت الموكل الأول أو عزله له لا بموت الوكيل  
 وعزله بلا اذن من الأول \* وايسر للوكيل الثاني أن يوكل ثالثاً الى الاظهر كما في غرة (٤٤٣) من الفتاوى  
 المهدية \* ولا تقبل شهادته لنفسه الافي مسئلة القتال اذا شهد بغيره وولي المتقول \* وصورته ثلاثة قتلا رجلاً عمداً  
 ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن  
 هذا الواحد وفي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل \* ولو اختلفا  
 في قبض المبيع فالقول للمذكر \* والتول لها في المرض وانه فارق قبرث منه \* ولا يقضي بالقرينة  
 وهي ظاهر الحال الافي مسائل \* منها ما في نوادر هشام عن محمد رجل يعرف بالحاجة والفقير وليس بيته الا  
 بوزية ملقاة وصار يبدده غلام يعرف باليسار وعلى عنق العبد بدرة فيها عشرون ألف دينار فادعاه رجل  
 عرف باليسار وادعاه صاحب الدار \* فهو الذي عرف باليسار \* وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنق  
 كناس قطعة فقال هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل \* وفي نوادره على عن أبي يوسف  
 رجلاً في سفينة فيها دقيقتي فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحد ما يعرف ببائع الدقيق والآخر يعرف

مطلب يشترط حضور  
الصغير عند نصب وصي  
عليه

مطلب لا يشترط  
حضور الصغير لفرض  
النفقة له

مطلب لاتقام البينة  
على المقر الافي بعض  
المواضع

مطلب بيان السبب في  
دعوى العين شرط

مطلب اذا مات الخليفة  
لا تنزل قضائه وولاه  
مطلب في الفرق بان  
الوكيل عامل للموكل

مطلب الوكيل المقام  
من طرف الوكيل  
الأول ووكيل عن الموكل  
لا عنه

مطلب لا تقبل شهادته  
لنفسه

مطلب لا يقضي  
بالقرينة الافي مسائل

بأنه ملاح معروف \* فالدقيق الذي يعرف ببيعه \* والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح \* وفي نوادر ابن سماع عن أبي يوسف دخل رجل في منزل رجل ويعرف الداخل بأنه مناد ببيع الذهب أو الفضة أو المتاع ومعه شيء من ذلك فادعياه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك فاقول قول رب المنزل \* وفي نوادر ابن رستم عن محمد \* رجل خرج من دار انسان وعلى عنقه متاع رآه قوم وهو يعرف ببيع مثله من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف فهو لصاحب الدار \* سفينة فيها ركب وأخر يتسك وأخر يجذب وأخر يمدحها وكاهم بدعونها فهي بين الركب والمسل والجاذب الثلاثة ولا شيء للثالث \* رجل يقود قطارا من الابل \* ورجل راكب بعير منها فادعياه كلاهما ينظر ان كان على الكل حل الركب ومتاعه فكلاهما ركب \* والقائد أجبره \* وان لم يكن على الابل شيء فللراكب البعير الذي عليه \* وما بقي فهو للقائد \* اما لو كان بقرا أو غنما عليها رجلان أحدهما قائد \* والآخر سائق فهي للسائق الا أن يقود شاه معه فيكون له تلك الشاة وحدها هكذا في نوادره على وتماه في البحر \* وفي الاشباه طرق القضاء سبعة بينة واقرار وعين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرحوح والسابع قرينة قاطمة كان ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن متاوت بدم فدخلوه افورا فראوا مذبوحا لوقته أخذ به اذ لا يجترئ أحد - وأنه قاتله اه - ويفترض القضاء على الفور الا في ثلاث لريسة ولر جاء ضلع أقارب \* واذا استعمل المدعى من القاضي حتى يحضر بينة فانه يمهله \* وكذا اذا أقام البينة ثم ان المدعى عليه استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع به يطلبه منه فانه يجيبه ولا يجبر بالحدكم (وزاد البيري) عن الخلاصة مسألة أخرى يؤخر فيها الحدكم وهي اذ لم يعتمد القاضي على فتوى أهل مصر فبعث بالفتوى الى مصر آخر خلافا ثم تأخير القضاء كما في رد المختار قبل باب الحكم \* وبطل وقف راهن معسر ومريض مدين محيط بخلاف صحيح فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم بشرط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا شرط وهذا في المريض المدين الثابت عليه الدين بوجهه الشرعي فان لم يحط الدين بالتركة يجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد سد الدين لوله وورثه ولم تجزئه والا بان كان له وورثة وأجازوا الوقف أو لم يكن له وورثة يجوز في كله ولو وقفه على غيره فقلته لمن جعله له خاصة وتماه في آخر كتاب الوقف من رد المختار \* واعلم ان الردة ان حصلت من أحد الزوجين بان وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أو امره أو أنكر وعده أو وهبه أو نحو ذلك وقعت المبنية أى الفرقة بينهما ما في الحال ولا يحتاج الى قضاء القاضي بذلك سواء كان قبل الدخول أو بعده وبعد ذلك يظن ان كانت الردة حاصلة من الزوج فهي فرقة بغير طلاق عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لا ينقص من عدد الطلاق شيء عندهما بها ولا تجبر المرأة على ان ترجع الى زوجها عند محمد تكون فرقة بطلاق حتى ينقص من عدد الطلاق وان حصلت من المرأة قال مشايخ بلخ منهم أبو القاسم الصفار وأبو جعفر كفرها لا يعمل في فساد النكاح ولا يؤثر زواجها بتجديده سدا لهذا الباب عليهن \* وللمالك الشري أن يؤذيها مقدار ما يرى الى ان ترجع عن ذلك وتسلم واليه كان يعمل الحاكم الشهيد والشيخ الامام اسمعيل من مشايخ بخاري وعامة العلماء بخاري يقولون كفرها لا يعمل في افساده وليكنها تجبر على النكاح والرجوع الى زوجها الاول واذا عمل في افساد النكاح وحصلت الفرقة فهي فرقة بغير طلاق ولا ينقص من عدد الطلاق شيء بالاتفاق وعليها أن تعتمد بثلاث حيض سواء كانت الردة من المرأة أو من الزوج وقال في البحر ويكفر بطلاقين كلمة الكفر المتكاهن بها ولو على وجه اللعب وبامر امرأة بالارتداد لتبين من زوجها بالافتاء بذلك وان لم تكفر المرأة بها أى لم تغفل ذلك وهذا بناء على ان الرضا بكفر غيره كفر وقيل لا وبعمومه على أن يأمرها بالكفر لان العزم وقصد الكفر يشترط في التكفير بغيره ولا يثبت في الحقيقة ولا يرضى بالكفر والرضا بكفر نفسه كفر اجماعا وانما الخلاف في كفر غيره لا لكونه استحسن الكفر في نفسه وهذا كله اذا لم يمكن حمل كلامه على عمل حسن ولم يكن في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة ولو اغترأ أهل المذهب ولكن هذا أعني عدم كفره ان أمكن أو وجد من حيث استحقاقه للقتل فقط لا من حيث الحكم بفسخ النكاح ومعاملته بظاهر كلامه كما دل عليه ما صرحوا به من انه اذا أود أن يتكلم بكلمة

مطلب في طرق القضاء  
وفرضه فوراً

مطلب في حكم الردة



مباحة تجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا قصد لا بصدقه القاضي وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى  
وانما يكون كفرا اتفاقا يطل العمل والنكاح وما فيه من خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجدد النكاح  
احتياطا كما لو شتم دين مسلم فلا يحكم بكفره لا مكان التأويل بان مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة  
لا حقيقة من الاسلام والحاصل كما في البهر من باب أحكام المرتدين ان من تكلم بكلمة الكفرها زلا ولا عما  
بها كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده ومن تكلم بها مخطناً أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها  
عالمها بما عاها ككفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كلمة كفر فيه اختلاف وتعامه في  
رسالتنا في الكلمات التي تجرى على ألسنة العامة الموجهة لكفر قائلها \* ثم اعلم \* أن الشهادة بصدقه تمامه  
يكون بالفعل كرهن وهبة وصدقة يطلها الاختلاف في الزمان والمكان الا عند محمد وفي البيع والجاره  
والصلح والخلع لا يطلها الاختلاف فيها \* وكذا لو شهد أحدها بعدد والآخر بالقرار به لا يضر الاختلاف  
في الزمان والمكان \* ومثله القرض وإن كان تمامه بالقبض \* ولو شهد أحدها بقراره اليوم بالالف والآخر  
بقراره أمس بالف تقبل \* ولو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء وقرار بان شهد أحدهما على  
الانشاء والآخر على الأقرار \* وكل من الثلاثة لا يخلو ما في الفعل أو القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه  
فإن كان الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني تصرف فعل كجناية وغصب أو في قول ملحق بالفعل لتضمنه  
فعلا كالنكاح بمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإبراء  
واققرار وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول مطلقا \* وإن كان القرض لا يتم الا بالفعل  
وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتكم فصار كطلاق وتحرير وبيع \* ولو شهد به برهن  
واختلفا في زمانه أو مكانه وهما شهدان على معانة القبض تقبل \* وكذا بشرع وهبة وصدقة لأن القبض  
قد يكون غير مرة \* ولو شهدا بقرار واحد وبصدق أو برهن بالقبض تقبل كذا وجدته بخط بعض الفضلاء  
في هامش رسالة ابن العماد المسماه بترجيح البيئات (وحاصله) أن الأصل في المشهود به إذا كان قولا كالبيع  
ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول بما يعمدو نكر وإن كان  
فعلا كالغصب ونحوه أو قولا لكن الفعل شرط صحته كالكاح فانه قول وحضور الشاهدان في فعل وهو شرط  
فاختلفا في الزمان أو المكان بمنع القبول لأن الفعل في هذا الزمان أو المكان غير الفعل في زمان أو مكان  
آخر فاختلف المشهود به ولهذا منع القبول ومثله اختلافا في الأقرار أو الإبراء بما لا يزال زمان أو المكان  
فانه لا يمنع قبولها لأن الأقرار بما يعمدو بكر فليكون الثاني عين الأول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما  
لأن الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان كذلك فانه لا يمنع قبولها حتى لو سألها  
القاضي عن الزمان والمكان فقالا لا نعلم ذلك تقبل لأنهما لا يكفان به ومنلهما لو اختلفا في المكان وهذا على  
قول الامام لأن الشاهد لحفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها \* وعند الثاني لا تقبل لكثرة الشهادة بالزور كما في  
الانقرونة ومحل قبولها في دعوى القول مطلقا في غير دعوى الملك كما في البهر عن الفقه لو ادعى الشراء وارخه  
فشهدوا له بلاتاريخ تقبل لانه أقل أي لأن الملك المؤخر أقوى وعلى القلب لا تقبل \* ولو كان للشراء شهران  
فارخا شهران تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازة ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر  
قبلت \* وبقلبه لا اه اذ لا يشك عاقل ان دعوى الشراء من القول المحض كدعوى البيع ونحوه ولعل وجهه  
انه أكثر مما ادعى به لاثبات الشهود وزيادة المدة بخلاف ما قبله لانه أقل فكان بمنزلة ما إذا أرخ وشهدا له بلا  
تاريخ فتنبه لهذا فانه يستخرج منه مسائل كثيرة وعلى هذا لا تقبل لو ادعى على رجل ما لا معلوم فادعى المدعي  
عليه انه دفعه اليه من مدة خمسة أشهر أو انه قد أقر له باستيفائه منه منذ خمسة أشهر وصدقه في اقراره له ولم  
يصدقه المدعي عليه فأكام المدعي أولا والمدعي عليه ثانيا بينة تشهد له عليه بانه دفعه اليه من مدة تسعة أشهر  
لأن هذا من دعوى الفعل وفيه زيادة على المدعي به وتعامه في تنقيح الحامدية

مطلب فيما يطل  
بالاختلاف بالزمان  
والمكان وما لا يطل  
بذلك

مطلب في المقتضى  
والقاضي المجتهد

في مذمة في أدب المفتي المجتهد ومثله القاضي

قد ذكر الامام كاشفان في أول فتاويه المشهورة بالفتاوى الخانية أن المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتى



بالف ووردت النكاح مقدمة على بينة الاب على أنه زوجه قاسرة دره وبينه الخارج على نكاح امرأة ماتت بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج آخر على نكاحها بتاريخ لاحق هندية \* وبينه الخارج على نكاح امرأة ماتت بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى البعد على نكاحها بتاريخ لاحق هندية \* وبينه الزوج على الإبراء من المهر مقدمة على بينة الزوجة على الإقرار به إلى الآن تنقيح \* وبينه الزوجة على كون النكاح يوم كذا مقدمة على بينة الورثة على أن الموت قبله بكذا تنقيح \* وبينه الورثة على أن القتل يوم كذا مقدمة على بينة الزوجة على كون النكاح بعده تنقيح \* وبينه الزوجة على أنها ردت النكاح لما بلغها مقدمة على بينة الزوج على أنها سكنت لما بلغها الخبر انقروية \* وبينه الزوج على أنها أجازت النكاح لما بلغها خبره مقدمة على بينة الزوجة على أنها ردت النكاح لما بلغها انقروية \* وبينه الزوجة على أن ما أرسله الزوج لها هدية مقدمة على بينة الزوج على أنه من مهرها تنقيح \* وبينه الزوجة على أن العين من مهرها مقدمة على بينة أحد الورثة على أنه من أهبة تنقيح \* وبينه خارج على إقرار امرأة له بالنكاح في الأول مقدمة على بينة خارج على إقرارها له أيضا بلفظ واحد غام \* وبينه المسلم على نكاح ذميمة بلا تاريخ مقدمة على بينة الذمى على نكاحها بتاريخ غام \* وفيه خلاف أبي يوسف \* وبينه الزوجة على أن مهرها ألف والظاهر مع الزوج مقدمة على بينة الزوج على أن مهرها خمس مائة والظاهر معه غام \* وبينه المرأة على أن المهر ألفان مقدمة على بينة الزوج أن المهر ألف خاتية \* وبينه الزوج على أن المهر ألف ومهر المثل أكثر مقدمة على بينة الزوجة على أن مهرها أكثر من ألف ومهر المثل أكثر غام \* وبينه المرأة على أن هذه العين مهرها مقدمة على بينة الزوج أن غيرها هو المهر خاتية

### ﴿كتاب الطلاق﴾

فبينه المرأة على كون زوجها عاقلا وقت الخلع مقدمة على بينة الزوج على أنه كان مجنونا وقت غام \* وبينه المرأة على كون زوجها عاقلا حين الخصامة مقدمة على بينة ورثته أو وليه على أنه كان مجنونا انقروية \* وبينه الزوج على إقرارها بأنها اعتدت بعده وتزوجت بآخر وطلقتها بعد الدخول بها ومضت عدتها معه وتزوجته مقدمة على بينة المرأة أن زوجها طلقها ثلاث طلاقات بتاريخ غام \* وبينه المرأة على أنها ذهبت إلى الحمام بلا إذنه فطلقت ثلاثا مقدمة على بينة الزوج على أنها باذنه فلم تطلق بحجة \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على النكاح بتاريخ غام \* وبينه ورثة الميت على أن الطلاق بائن فلا تترت مقدمة على بينة الزوجة بان الطلاق رجعي فترت تنقيح \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على النكاح بتاريخ غام \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج بالنكاح بتاريخ غام \* وبينه الورثة على طلاق الزوجة قبل الموت مقدمة على بينة الزوجة على أنها تزوجته إلى الموت على قول السفدي وهو الصحيح تنقيح \* وبينه الزوجة على أنها أحل الموت مقدمة على بينة الورثة بأنها حرام قبل الموت على قول الفضلي وقد قدمه في الخاتمة وعادته تقديم المفتي به عنده والظاهر والأشهر من الأقوال فقد اختلف التصحيح ولكن في غمرة (٣٢٧) من محاضر الفتاوى المهدية لشيخنا الشيخ محمد العباسي أنهم علوا بتقديم بينة الزوجة على قول الفضلي على بينة الطلاق بحجة له أنه طلق ثم تزوج وعلوا تقديم بينة الطلاق على بينة الزوجة على قول السفدي بان الطلاق يكون بعد النكاح وقالوا أنه إن كانت تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى \* والافالفتوى على ما قاله السفدي وإن هذا إذا دنت المدة تختمل العقدين \* وبينه الزوج على حصول الردة منه حال سكره مقدمة على بينة الزوجة على حصولها صاحباً فبان منه ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على نكاحها بتاريخ ذخيرة \* وبينه المرأة على النكاح بتاريخ لاحق مقدمة على بينة الرجل على نكاحها بتاريخ سابق ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ مقدمة على بينة الرجل بنكاحها بذلك التاريخ ذخيرة \* وبينه الرجل على



النكاح بتأريخ لاحق مقدمة على بينة المرأة على الطلاق بتأريخ سابق ذخيرة ﴿تنبه﴾ ويحل له  
التزوج ببنت زوجه أبيه أو ابنه وبنت ابنها قال الرمل ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا أمزوجة الأب  
ولا بنتها ولا أمزوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب اه ويحل أيضا الجمع بين امرأة وبنت  
زوجها أو ابنتها لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن ذكر الأم يحرم بخلاف عكسه لان الذكر المفروض في  
الاولى يصير متزوجة ببنت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأة أجنبية وأما العكس  
وهو ما اذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج ذكر المحرم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا يحل له  
موطوءة أبيه وفي الثانية يصير أبا الزوج فلا يحل له امرأة ابنه وعمامه في رد المختار

### ﴿باب النفقات﴾

فبينة الزوج على ان المفروض مائة نفقة مقدمة على بينة الزوج على ان المفروض خمسون تنقيح \* وبينة  
الزوجة على ان الزوج موسر وعليه نفقة الاسار مقدمة على بينة الزوج بأنه معسر وعليه نفقة الاعسار  
غانم \* وبينة الزوج على انه معسر بعد الاسار مقدمة على بينة الزوج على انه موسر بتأريخ  
سابق فيج القدير \* وبينة الزوجة على العدالة واليسار مقدمة على بينة الزوج ان الشهود ليسوا به  
وليس المقدر نفقة الموسرين أمثاله هندية \* وبينة الزوجة على ان نفقتها من سنتين مقدمة على بينة  
الزوج على ان نفقتها من سنة غانم \* وبينة الزوج على ان الدراهم نفقة مقدمة على بينة الزوجة على ان  
الدراهم هدية غانم \* وبينة الزوج على اقرار الزوجة ان الدراهم نفقة مقدمة على بينة الزوجة على اقرار  
الزوج انها هدية غانم \* وبينة الزوج على اقرار الزوجة ان النفقة أقل مقدمة على بينة الزوجة على  
اقرار الزوج انها أكثر غانم \* وبينة الابن على اسار الأب حين أنفق ماله مقدمة على بينة الأب على  
اعساره حين الانفاق غانم \* وبينة الابن الزمن على ان زيدا أبوه وعليه نفقة مقدمة على بينة زيدا على ان  
أباه عمر وعليه نفقة غانم \* وبينة الظئر على انها أرضعت الصبي بلبنها فلها الأجر مقدمة على بينة الأب  
على انها أرضعته بلبن شاة تنقيح

### ﴿باب النسب﴾

فبينة المدعي انه عم الميت لأبيه والجدة فلان مقدمة على بينة آخر على ان الجد فلان آخر تنقيح \* وبينة مدعي  
البنوة وانه لا وارث غيره مقدمة على بينة مدعي العمومة وانه لا وارث له غيره تنقيح \* وبينة المرأة على صغير  
في يدها انه ابنها مقدمة على بينة المرأة الخارجة على ان هذا الصغير ابنها نتيجة \* وبينة ذى اليد على ان  
الصغير ابنه مقدمة على بينة الخارج على ان الصغير ابنه أنقروية \* وبينة الغلام المحتلم على رجل انه أبوه  
مقدمة على بينة رجل آخر وامرأته على ان الغلام ابنها أنقروية \* وبينة ذى اليد على ان الصغير ابنه من  
امرأته هذه مقدمة على بينة الخارج على انه ابنه من امرأته هذه أنقروية \* وبينة المدعي على انه ابن عم  
الميت لأبيه وسمى الجد الجامع مقدمة على بينة المدعي عليه على ان الجد الجامع فلان غيره خاتبة \* وبينة  
المدعي على انه أخو الميت لأبيه فلان بن فلان مقدمة على بينة المدعي عليه على ان الميت كان أقرانه  
أخو المدعي لأمه خاتبة \* وبينة المدعي على انه ابن عم الميت لأبيه وسمى الجد مقدمة على بينة المدعي عليه  
على ان الميت أقر في حياته انه ابن عمه لأمه خاتبة \* وبينة المدعي عليه على ان قاضي كذا قضي بنسب غير  
الذي ذكره المدعي مقدمة على بينة المدعي على انه ابن عم الميت لأبيه والجدة فلان خاتبة \* وبينة امرأة معها  
صبي على ان زيدا تزوجها يوم كذا وهذا ابنه مقدمة على بينة الورثة على ان زيدا قتل قبل ذلك اليوم  
خاتبة \* وبينة الرجل على أن هذا ابنه من فلانة الميتة وله أرثها مقدمة على بينة الابن على انه ابن رجل  
آخر والرجل ينكر هندية \* وبينة الرجل على غلام انه ابنه ويرد منه نفقة مقدمة على بينة الغلام على انه  
ابن فلان وفلان يحكم هندية \* وبينة العم على ان هذا أخو الميت وعليه نفقة مقدمة على بينة البنت على  
أنه عمها وتطلب نفقتها منه هندية \* وبينة الغلام المحتلم على رجل وامرأته انه ابنه مقدمة على بينة رجل

وامرأة آخرى على أن الغلام ابنهما هندية \* وبينما الغلام النصراني المحتلم على رجل وامرأة نصرانيين أنه  
ابنهما مقدمة على بينة مسلم ومسلمة على أن الغلام ابنهما إذا كانت شهود الغلام من المسلمين هندية \* وبينما  
مسلم ومسلمة على أن الغلام ابنهما مقدمة على بينة الغلام على رجل وامرأة نصرانيين أنه ابنهما هندية \* وبينما  
العبد على أنه ابن المولى من هذه الأمة وهي زوجته مقدمة على بينة المولى على أنه ابنه منها هندية \* وبينما الغلام  
على أنه ابن الميت من أمته ولدت له في ملكه وقد أقربه مقدمة على بينة رجل آخر على أن الغلام عبده وأمته أمته  
زوجها من عبده الميت هندية \* وبينما الغلام على أنه ابن الميت من أمته ولدت له في ملكه وقد أقربه  
مقدمة على بينة رجل آخر على أن الغلام عبده وأمته أمته زوجها من عبده والميت بكر هندية

### كتاب الشركة

فبينة أحد الشريكين على عين ابنه الشركة مقدمة على بينة الآخر على أنها مد التفرقة وهي للآخر وحده  
تنقيح \* وبينما غير الآخر على أن الشرا قبل التفرقة مقدمة على بينة الآخر على أن الشرا بعد تنقيح  
\* وبينما الخارج على شركة المفاوضة مع الميت مقدمة على بينة الورثة على أن المال ميراث ولا شركة تنقيح  
\* وبينما الآخر أحد الشريكين في المفاوضة على عين ابنه الشركة مقدمة على بينة الآخر على أن الآخر بعد التفرقة  
فهو للآخر غانم \* وبينما غير الآخر في المفاوضة على الشرا قبل التفرقة مقدمة على بينة الآخر على الشرا  
بعد التفرقة والعين له غانم \* وبينما أحد الشريكين العنان على شرا العين للشركة بامرءة مقدمة على بينة الآخر  
على أنها بعد التفرقة وهي للآخر غانم \* وبينما غير الآخر في العنان على أن العين للشركة مقدمة على بينة  
الآخر على أن العين له والشرا بعد التفرق منها غانم \* وبينما الخارج على ورثة الآخرين ما في أيديهم شركة  
المفاوضة مقدمة على بينة الورثة على أن أباهم مات وترك ذلك ميراثا غانم \* وبينما الخارج على أن ما في يد  
ذو اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينما  
الخارج على أن ما في يد ذي اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال صدقة له من  
فلان غانم \* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذي اليد على  
أن المال هبة له من فلان غانم \* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي اليد مفاوضة وأن المال من شركتهما  
مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي  
اليده مفاوضة وأن المال من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم \* وبينما  
الخارج على أن ما في يد ذي اليد مفاوضة وأن المال من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال هبة له  
من فلان غانم \* وبينما ذي اليد على أن المال الذي في يده ميراث له من فلان مقدمة على بينة الخارج على  
أن هذا المال مفاوضة على قول محمد غانم \* وبينما ذي اليد على أن المال الذي في يده هبة له من فلان مقدمة  
على بينة الخارج على أن هذا المال مفاوضة غانم \* وبينما ذي اليد على أن المال الذي في يده صدقة من فلان  
مقدمة على بينة الخارج على أن هذا المال مفاوضة على قول محمد غانم \* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي  
اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينما الخارج على أن  
ما في يد ذي اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم \* وبينما الخارج  
على أن ما في يد ذي اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال هبة له من فلان غانم \* وبينما  
الخارج على أن ما في يد ذي اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم  
\* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم  
\* وبينما الخارج على أن ما في يد ذي اليده من شركتهما مقدمة على بينة ذي اليد على أن المال هبة له من فلان غانم

### كتاب الوقف

فبينة كون الوقف فاسدا بشرط مقدمة على بينة كونه صحيحا تنقيح \* وبينما تقييد الوقف مقدمة على بينة  
إطلاق الوقف تنقيح \* أو بينة خارج على أن العمارة في أرض الوقف ملكه مقدمة على بينة المتولى على أن





خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من عمرو بلاتاريخ ميزان \* وبينة  
 خارج على الشراء لدار من رجل بتاريخ مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من آخر هذا التاريخ ميزان  
 \* وبينة خارج على الشراء من رجل بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من آخر بتاريخ  
 لاحق ميزان \* وبينة ذى اليد على الشراء من رجل بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج على الشراء من آخر  
 بتاريخ لاحق ميزان \* وبينة خارج على الشراء لدار من ذى اليد وقبضها مقدمة على بينة ذى اليد  
 على شرائها من الخارج على قول محمد بن زوزفر المفتي به حاوى القدسي \* وبينة خارج على شراء الدار من ذى  
 اليد مقدمة على بينة ذى اليد على شرائها من الخارج حاوى القدسي \* وبينة ذى اليد على الشراء من زيد  
 بلاتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ هندية \* وبينة ذى اليد على الشراء من زيد  
 بتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بهذا التاريخ هندية \* وبينة ذى اليد على الشراء  
 من زيد بتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ هندية \* وبينة ذى اليد على  
 الشراء من زيد بلاتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بتاريخ هندية \* وبينة ذى اليد على  
 الشراء من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بتاريخ لاحق هندية \* وبينة  
 خارج على الشراء من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من زيد بتاريخ لاحق هندية  
 \* وبينة ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على شرائها من زيد بتاريخ لا  
 حق هندية \* وبينة الخارج على شراء الدار من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على  
 شرائها من زيد بتاريخ لاحق هندية \* وبينة ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ مقدمة على بينة  
 خارج على شرائها من زيد بهذا التاريخ هندية \* وبينة ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ مقدمة  
 على بينة خارج على شرائها من زيد بهذا التاريخ هندية \* وبينة الدائن على بيع الورثة من التركة  
 المستقرقة عبدا مقدمة على بينة الورثة على ان المورث باعه حال حياته وقبض الثمن غانم \* وبينة الخارج  
 على شرائها العين من مورث ذى اليد منذ سنة مقدمة على بينة ذى اليد على ان مورثه مات من خمس سنين  
 على الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء غانم \* وبينة البائع على ان الثمن عشرة دراهم راجحة  
 مقدمة على بينة المشتري على انه عشرة دراهم كاسدة درر \* وبينة البائع على ان الثمن عشرة دراهم مقدمة  
 على بينة المشتري انه عشرة دراهم درر \* وبينة المشتري على ان المبيع ثوبان بكذا مقدمة على بينة  
 البائع على انه ثوبان المذكور درر \* وبينة المشتري على ان البائع بالغ وقت البيع مقدمة على بينة  
 البائع على انه قاصر وقته نتيجة \* وبينة الخارج على انه اشترى السيف من ذى اليد منذ سنين مقدمة على  
 بينة خارج على انه اشتراه منه منذ سنة وذو اليد منكر دعواهما بهجة \* وبينة أحد المتبايعين على فساد العقد  
 بشرط فاسد مقدمة على بينة الآخر على صحة عقد البيع انقرويه \* وبينة أحد المتبايعين على فساد العقد  
 بأجل فاسد مقدمة على بينة الآخر على صحة عقد البيع انقرويه \* وبينة أحد المتبايعين من ثالث على صحة  
 العقد مقدمة على بينة الآخر على فساد عقد البيع تنقيح \* وبينة أحد المتبايعين على الشراء بمائة ورطل  
 خمر مقدمة على بينة الآخر على ان الثمن مائة انقرويه على ظاهر الرواية \* وبينة أحد المتبايعين على العقد  
 بالاكرام مقدمة على بينة الآخر على انه بالطوع انقرويه وهو الصحيح خاتمة \* وبينة ذى اليد على ان  
 الدار اشتراها من أب المدعى حال صفه مقدمة على بينة المدعى الابن على ان شراءه حال بلوغه بالرضا  
 انقرويه \* وبينة المشتري على ان الشراء حال بلوغ البائع مقدمة على بينة البائع على ان الشراء حال صفه  
 انقرويه \* وبينة المشتري على ان البائع باعه الخمر بعد تحللها مقدمة على بينة البائع على انه باعه اياه حال كونه  
 خمرًا خاتمة \* وبينة الصبي بعد بلوغه على ان الشراء من الوصي بالغين مقدمة على بينة المشتري على انه كان  
 بمن المثل انقرويه وفيه خلاف \* وبينة المشتري على اجازة المالك بيع الفضولي مقدمة على بينة المالك  
 على رده منه انقرويه \* وبينة البائع على ان المبيع مات في يد المشتري بتاريخ سابق مقدمة على بينة



هندية \* وبينه الطالب على الكفيل بالف عن فلان بدون اذنه مقدمة على بينة الاصيل على ان اقراره مكرها  
بالالف هندية \* وبينه الكفيل على ان الطالب ابرأ الاصيل فلانا مقدمة على بينة الطالب على الكفيل  
بالف عن فلان هندية \* وبينه الطالب على الكفيل بالف عن فلان مقدمة على بينة الكفيل على ان  
الالف عن خمر هندية \* وبينه الطالب على الكفيل بالف عن فلان مقدمة على بينة الكفيل على اقرار  
الطالب ان الالف فار هندية \* وبينه الطالب على الكفيل بالف عن فلان مقدمة على بينة الكفيل على  
اقرار الطالب ان الالف عن خمر هندية \* وبينه الكفيل على ألف اداها بامر الاصيل ويريد الرجوع عليه  
مقدمة على بينة الاصيل على ان الالف كانت فحارا هندية \* وبينه الكفيل على ألف اداها بامر الاصيل  
ويريد الرجوع عليه مقدمة على بينة الاصيل على ان الالف عن خمر هندية \* وبينه الكفيل على ألف  
اداها بامر الاصيل ويريد الرجوع عليه مقدمة على بينة الاصيل على ان الالف عن ميتة هندية

### كتاب الشهادات

خبر التواتر في النفي من المدعي عليه مقدمة على بينة المدعي في سائر الدعاوى برازية \* وخبر التواتر  
في الاثبات والنفي مقدمة على بينة المدعي في سائر الدعاوى على أفندي \* وخبر التواتر في الحدود نفي مقدم  
على بينة المدعي في ذلك ثبوتا برازية \* وخبر التواتر في النكاح والطلاق نفي مقدم على بينة المدعي في ذلك  
ثبوتا برازية \* وخبر التواتر في القصاص نفي مقدم على بينة المدعي في ذلك ثبوتا ذخيره \* وبينه مدع  
خلاف الظاهر مقدمة على بينة مدعي موافقة الظاهر تنقيح \* وبينه مدعي ما يشهد له الحس مقدمة على  
بينه ما يكذب له الحس على العمادي \* وذلك كالشهادة على زوال البناء وهو موجود \* وبينه مدعي الحدوث  
مقدمة على بينة مدعي القدم مجله \* وبينه مدعي العقل مقدمة على بينة مدعي اختلاط العقل محبيه  
\* وبينه مدعي العقل مقدمة على بينة مدعي الجنون مجله \* وبينه مدعي العقل مقدمة على بينة مدعي العتة  
مجله \* وبينه مدعي الاكراه مقدمة على بينة مدعي الطوع محبيه وليس هذا مطردا فان ثلاث جدهن  
جدهن من جد النكاح والطلاق والزجة الحديث وجلة ما يصح مع الاكراه ثمان عشرة وقد نظمها  
العلامة ابن عايد بن بقوله

طلاق واعتاق نكاح ورجعة \* ظهار وايلاء وعفو عن العمد

يمين واسلام وفيه ونذره \* قبول الصلح العمد تديره للعبد

ثلاث وعشر محرمها المكره \* وقد زدت خساوي خلع على نقد

ونسخ وتكفير وشرط لغيره \* وتوكيل عتق أو طلاق نخذه على

\* وبينه مدعي الطوع بعد الاكراه مقدمة على مدعي الاكراه هندية \* وبينه مدعي الصحة مقدمة على  
بينه مدعي المرض تنقيح \* وبينه مدعي الخصوص مقدمة على بينة مدعي العموم خبر به \* وذلك  
كالشهادة بان الارض للمسلم مع الشهادة بانها للطريق العام \* وبينه مدعي الحرية مقدمة على بينة مدعي  
الرقية تنقيح \* وبينه مدعي الامر المعارض مقدمة على بينة استصحاب الحال تنقيح \* وبينه مدعي  
اليسار مقدمة على بينة مدعي الازهار تنقيح \* وبينه مدعي الاخراج من الكفالة مقدمة على بينة مدعي  
الكفالة هندية \* وبينه مدعي الفساد لشرط مقدمة على بينة مدعي الصحة تنقيح \* وبينه مدعي كونه  
بالفاحش العقد مقدمة على بينة مدعي كونه كافر احين العقد تنقيح \* وبينه مدعي الموت مقدمة على بينة  
مدعي الحياة تنقيح \* وبينه مدعي القتل مقدمة على بينة مدعي الحياة تنقيح \* وبينه مدعي الفساد في  
العقد لاجل فاسد مقدمة على بينة مدعي صحة عقد البيع انقرويه \* وبينه مدعي الفساد في العقد لعني في  
صلب العقد مقدمة على بينة مدعي صحة عقد البيع انقرويه \* وبينه مدعي الوفاء مقدمة على بينة مدعي البتات  
خاتية \* وبينه مدعي الغبن الفاحش مقدمة على بينة ثمن المثل خبر به \* وبينه مدعي القول أو الفعل  
مقدمة على بينة من ادعى انه لم يقل ولم يفعل تنقيح \* وبينه المدعي على العرصة انها وقف مقدمة على



مطلب بينة مدعى  
الأرض أو زيادة مقدمة  
على بينة من يدعى  
خلاف ذلك

بينة من قال انهما من الطريق خيرية \* وبينة المدعى على العرصه انهما من المسجد مقدمة على بينة من  
قال ان العرصه من الطريق خيرية \* وبينة مدعى الأرض أو زيادة مقدمة على بينة من يدعى بعض  
الأرض خيرية \* وبينة مدعى الأعصار بعد الأسار بتاريخ لاحق مقدمة على بينة مدعى الأسار بتاريخ  
سابق انقرويه \* وبينة الابن المسلم على موت أبيه مسلما وله الأرض بشهود النصاري مقدمة على بينة  
أخيه على كون الأب مات نصرا尼亚 وله الأرض تنقيج \* وبينة شهود النصاري لمسلم على تركه نصرااني  
مقدمة على بينة شهود النصاري لنصرااني على تركه نصرااني تنقيج \* وبينة الأذن على ان ماصرفه المأذون  
فوق مصرف المثل مقدمة على بينة المأذون له على ان ماصرفه مصرف المثل قارئ الهداية \* وبينة بنت  
الميت على انه حر الأصل مقدمة على بينة المدعى على انه أعنته وولأوله هندية \* وبينة العبد على ان المولى  
أعتقه قبل الموت مقدمة على بينة الورثة على انه باقى على الرق تنقيج \* وبينة المسلم على موت أبيه مسلما فبرثه  
مقدمة على بينة أخيه النصرااني على موت أبيهما نصراانيا نتيجة \* وبينة حرية الأصل والموالاة مقدمة على  
ان أباه أعتقه وارثه له فيضيه \* وبينة صاحب الطاحون العليا على ان صاحب السفلى رفع بندها  
فوق طاحونه مقدمة على بينة صاحب السفلى على انه لم يغير المندع قلمه بحجة \* وبينة حجة البيع اذا  
كان الثمن مقبوضا والمبيع مسلما مقدمة على بينة فساد عقد البيع بعد القبض والتسليم انقرويه  
\* وبينة فساد عقد البيع قبل قبض الثمن مقدمة على بينة حجة عقد البيع قبل قبض الثمن  
انقرويه \* وبينة فساد عقد البيع قبل تسليم المبيع مقدمة على بينة حجة عقد البيع قبل  
تسليم المبيع انقرويه \* وبينة أحد الورثة على قتل أبيه المورث أو موته مقدمة على بينة وارث  
آخر على ان المورث حي خاتبة \* وبينة المرأة على ان الميت تزوجها في يوم كذا مقدمة على  
بينة ابنه على ان أباه مات قبل ذلك تنقيج \* وبينة ابن زيد على أن زيدا قتل يوم كذا مقدمة  
على بينة المرأة على ان زيدا تزوجها بعد ذلك اليوم تنقيج \* وبينة المرأة معها صبي على ان  
الميت تزوجها يوم كذا وهذا ابنها مقدمة على بينة الورثة على ان الميت قتل قبل ذلك اليوم خاتبة  
\* وبينة الورثة على ان سن المدعى ثمانية عشر سنة مقدمة على بينة المدعى على انه ابن الميت وسنه عشرين  
تنقيج \* وبينة ذى البد على الاستقلال مقدمة على بينة ذى البد على الاشتراك محله \* وبينة الإسمي  
تاريخ في الملك المؤرخ مقدمة على بينة المسبوق تاريخ في الملك المؤرخ محله \* وبينة الزيادة في  
الثمن أو المبيع مقدمة على بينة النقص في الثمن أو المبيع محله \* وبينة التملك السابق اليد مقدمة  
على بينة كونه أمانة في يده محله \* وبينة الأب على ان الصبي ابنه مات من تعبدى الختان مقدمة  
على بينة الختان على ان الصبي برى من ذلك ثمرناثي \* وبينة مدعى البيع مقدمة على بينة مدعى الهبة محله  
\* وبينة مدعى البيع مقدمة على بينة مدعى الرهن محله \* وبينة مدعى البيع مقدمة على بينة مدعى الاجارة  
محله \* وبينة مدعى الرهن مع القبض مقدمة على بينة مدعى الهبة والقبض كثر \* وبينة مدعى الاجارة مقدمة  
على بينة مدعى الرهن محله \* وبينة مدعى اطلاق العارية مقدمة على بينة تقيدها كفيما كان محله \* وبينة  
ذى اليد على مرور الزمن في الأراضي الوقف التي لا تسمع الدعوى بعده مقدمة على بينة الخارج على ان  
الماضى أقل من مدة مرور الزمن على العمادى لان ذال اليد ثبت والخارج نافي في المعنى \* وبينة ذى اليد  
على مرور الزمن في الملك مقدمة على بينة الخارج على أن الماضى أقل من مدة مرور الزمن على العمادى  
\* وبينة ذى اليد على مضي خمس عشرة سنة على تصرفه فلا تسمع الدعوى عليه مقدمة على بينة الخارج على  
انه مضي عشر سنوات تسمع الدعوى عليه على العمادى \* بينة المبطل مقدمة على بينة مدعى بقاء العقد  
قنية كالأقالة في البيع والبراء في الدين \* وبينة المثبت حقا لنفسه مقدمة على بينة المثبت حقا للغيره  
محبط \* وبينة مدعى الفعل بعد عزل الوكيل مقدمة على بينة مدعى كون الفعل قبل عزله قنية \* وبينة  
مدعى امر وجوديا كالردمقدمة على بينة مدعى امر اعيها كالسكوت قنية \* وبينة الإلزام في الوجوديين مقدمة  
على بينة الإبطال في الوجوديين قنية \* كدبيع الفضولي واجازته \* وبينه جرح الشاهد مرقدمة على

قوله وبينة العبد على انه  
الح لان بسبب الحرية  
بالنسب والنكاح  
أقوى منه بلك اليمين  
انتهى

بينة تعديل الشاهد أبو السعود \* وبينه تعديل الشاهد والحق كماله مقدمة على بينة الجرح المجرد بعد التعديل  
 والحكم على العمادى \* وبينه جرح الشاهد كماله مقدمة على بينة تعديل الشاهد امداد \* والجرح المركب  
 عندنا ما فيه ايجاب حق للشرع أو العبد \* وبينه تعديل الشاهد مقدمة على بينة جرح الشاهد مجرد اعلنا  
 أبو السعود \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود بدأ كالمكون في السوق مقدمة على بينة المدعى على العدالة قبل  
 الحكم ثم تاشي \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود يبولون على الطريق مقدمة على بينة المدعى على العدالة  
 قبل الحكم ثم تاشي \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد مقدم مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد محدود في قذف مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد شرب الخمر وريحها في فمه مقدمة على بينة المشهود له على  
 العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد قذف فلانا أو المذوف يدعى ولم يعض شهر مقدمة  
 على بينة المشهود له على العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد لزمه حد ولم يعض شهر  
 مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود نوابلانة ولم يعض  
 شهر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود سرقوا مني كذا  
 ولم يعض شهر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود شركاء  
 المدعى في ذلك مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى أقر أنه  
 استأجرهم بكذا الشاهد مقدمة على بينة المدعى على العدالة هندية \* وعند أبي حنيفة أن هذا بعد تهاوتا  
 والتعديل هو المقدم \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود فسقة  
 أوزنا \* هندية \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أكلوا كلبا هندية  
 \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود شهدوا بزور هندية \* وبينه  
 المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أنهم أقرأوا أنهم أجراء في الشهادة هندية \* وبينه  
 المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرأوا أنهم لأشهاد لهم عليه هندية  
 \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرأوا أن المدعى مبطل في الدعوى  
 هندية \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود كانوا لأشهاد عندنا لهذا  
 المدعى خاتبة \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرأوا أنهم لم  
 يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أقرار المدعى أن شهوده شركاء  
 في المشهود به مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أقرار المدعى أن شهوده  
 فسقة مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى وكل الشاهد قبل  
 في هذه الخصومة مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى  
 أقر أن شهوده هؤلاء شهودا بطلا مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على  
 أن المدعى أقر أن شهوده لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الأمر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \*  
 وبينه المشهود عليه على أنه دفع للشهود كذا من ماله كيلا يشهدوا عليه مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد ابن المدعى أو أبوه مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 در \* وبينه مدعى العتق مقدمة على بينة مدعى الملك تنقيح \* مسائل الدهوى في اختلاف الزوجين \*  
 فيبينة الزوج على أن متاع النساء أو الخاتم أو الخلخال أو الخنجر أو الحلوى أو الأساور ملكه مقدمة على بينة  
 الزوجة في جميع ذلك بحر \* وبينه الزوجة على أن الفرش أو الأمتعة أو الأواني أو الصندوق أو الخارية  
 أو النقود أو العقار أو السيف أو الدرع الحديد ملكها مقدمة على بينة الزوج في جميع ذلك بحر \* وبينه  
 الزوج على ما يصلح لها خاصة مقدمة على بينة المطلقة على ما يصلح لها خاصة بحر \* وبينه كل من كان  
 ساكنا عند آخره على أن متاع البيت ملكه مقدمة على بينة صاحب الدار على أنه له خاتبة \* وبينه الزوج  
 على ما يصلح لها خاصة مقدمة على بينة الزوجة في ذلك بحر \* وبينه ورثة الزوج على ما يصلح للزوجة مقدمة















هذه الصورة لابد في صحة قبول الدعوى بالنسب من الدعوى بالمال في غير الاب والابن ولا يشترط لصحة الشهادة ان تشهد بالشهود بجميع المدعى به بل تصح ويحكم بثبوت الوفاة والوراثه فقط حيث لم تشهد بالشهود بالمال المدعى به وانما يشترط لصحة القضاء بجميع المدعى به في دعوى المدعى ان يذكر الشهود في شهادتهم جميع ما ذكر في الدعوى وورعاً أشار الى هذا ما قدمناه من قريه ما عن قارئ الهداية فاحفظه فانه يفعل في مواضع كثيرة من الدعوى ثم انه قد علم بما قدمناه انه لابد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب التوجوب ان يقول في دعوى المطالبة بالمثلي بسبب اني بعته له بالدرهم التي ذكرت جنسها ونوعها وقدرها ووصفها في الدعوى أو بسبب الارث ونحوه وانما يحتاج الى ذكر الوصف اذا كان في البلد نقود مختلفة أما اذا كان في البلد نقود واحدة فلا وان كان المثلي الذي يطالب به قائماً لا بد من احضاره الى مجلس القضاء للاشارة اليه في الدعوى والشهادة ايضا بانه كان موروثاً أو قرضاً أو نحوهما وكذا ان كان مسبباً فلا بد من بيان السبب مع ذكر الجنس والنوع والتوصيف الا انه لا يحتاج الى احضاره للاشارة اليه في الدعوى والشهادة لعدم امكان ذلك بالاستهلاك بخلاف دعوى الاملاك والاعيان فلا يحتاج لبيان السبب فيها لان التعميم فيها حاصل بالاشارة اليها وفي الدين التعميم يكون بالبيان لانه مثلي فلا بد من بيان السبب فيه ايضا فقد قال في الاشياء لا يلزم المدعي بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها فلا داعي له كالمثلي فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم بغيرها فلا بد من بيان مكان الايفاء ونحوه من انزاع وكذا لو ادعت المرأة دين على تركه الزوج لم تسمع ما لم تبين السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة اه وفي الظهيرة وان وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستهلاك بخلاف دعوى الاملاك والاعيان فلا يحتاج افاده في تكملته رد المختار وأراد بالاعيان الاعيان القمية وكذا الاملاك ان ادعاهاملكا مطلقا بان كان المدعي به عقارا كما تقدم واذا لم يكن له وارث غيره فلا بد في الدعوى والشهادة من ان يقول ولا وارث له غيره ولا بد للمدعي من ان ينسب نفسه في دعوى الميراث ونسب الميت الى ان يلتقيان الى اب واحد ولا بد في الدعوى بالوقف من بيان الواقف بذكره وأبيه ووجهه الا اذا اشتبه بدون ذلك قدما كان الوقف أو حديثاً ولا بد من بيان الموقف عليه فيقول وقف على جهة كذا مثلاً ولا بد من ذكر انته وقفه وهو ملكه وفي دعوى الاقرار به لا بد ان يقول اقر بانه وقفه وهو ملكه أو اقر بالوقف وهو ملكه وكما يشترط هذا في الدعوى يشترط في الشهادة ولا بد ان يذكر جهة لا تنقطع فيها ولا يشترط تعيين المال في دعوى اليسار ولا في الشهادة ولو ادعى منان الحناء بكذا درهما وعن نوع الدرهم وصفته ولم يبين نوع الحناء وصفته أو اقام بينة عليه ما قال القاضي انما يقضى له بالذي بينه لانه صار معه لومه ولا يقضى له بالحناء لفساد الدعوى فيها بسبب الجهالة ولا يمتد الى الدرهم الموعود ولا تصح الدعوى من وكيل بيت المال الا باذن من السلطان كما في الخيرية ولا بد في دعوى العار من ذكر انته في يد المدعي عليه له صير خصماً ولا تثبت الدفيعه بتصادقه ما على انه في يده ولا بد من اثبات انه في يد المدعي عليه اليوم بالبينه الشرعية وهذا لو ادعى ملكاً مطلقاً وأما لو ادعى انه غصبه أو انه اشتراه من يده في اليد فلا يحتاج الى البينة لان دعوى الفل كالتصحيح على ذي اليد تصح على غيره عندنا ويشترط في الشهادة على العقار ان يعاين العقار في يد المدعي عليه خوفاً من تواطئه ما على اخراج المبيع من يد صاحبه بلاحق أو انه ما شهدا عليه بسبب انهم ما سمعا اقراره بانه في يده وظننا ان ذلك يجوز لهما الشهادة وهذا مما تشبهه على كثيره بمجرد اقراره تثبت يده عليه حكماً فلم يذكر انهم ما عايناه يده عليه لا تقبل ولا بد من ذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقه فلا بد منها في جميع الدعاوى ولو ذكر المدعي عليه بعد صحة الدعوى من المدعي في العقار انه ليس في يده أو انه ليس عليه تسامح ما حدده وادعى به عليه فلا بد من اثبات المدعي لذلك بالبينه الشرعية \* ولو ذكر الحدود وذكر انهم انزلوا في دار فلان ونسبه كما تقدم أو حذف اللزيق وقال أحد حدودها دار فلان يكني \* وأما لو ذكر في اللزيق في احدى الحدود وقال بعده فيه المدخل أو الباب فهذا لا يكتفي به

مطلب في دعوى المثلي  
لا بد من ذكر خمسة  
أشياء

مطلب اذا اتخذت  
النقود في البلد فلا  
حاجة الى ذكر الوصف  
في الدعوى

مطلب لو كان المثلي  
حاضراً يلزم احضاره  
لمجلس الدعوى للاشارة  
له فيها

مطلب في دعوى  
الاملاك لا يلزم بيان  
السبب وفي الدين يلزم

مطلب لا بد في صحة  
دعوى الارث من  
الجر بان ينسب نفسه  
في الدعوى وينسب  
الميت الى ان يلتقيان  
الى أب واحد

مطلب في بيان شروط  
صحة الوقف

مطلب لا يشترط بيان  
ما على المدعي عليه في  
الدعوى عليه بانه  
موسر ولا في الشهادة  
عليه بذلك

مطلب لا تصح الدعوى  
من وكيل بيت المال  
الا باذن من السلطان  
مطلب دعوى الفعل  
تصح على ذي اليد  
وغیره

مطلب لا بد في الدعوى من ذكر الدعي للطالبة

مطلب يشترط في الشهادة على العقار ان يعاين في يد المدعي عليه

لان الارزة كثيرة \* فلا بد من ان ينسب الي شي يعرف به الحد كزقاق فلان المدين أو حارته \* وان كان  
 لا ينسب الي شي ذكر انه زقاق المحلة أو القرية أو الناصية لاجل ان تقع بذلك المعرفة ولو ادعى محدودا واحد  
 حدوده أو جميعها متصل بملك المدعي فهل يحتاج الى ذكر الفاصل بينهما قبل لا \* وان كان متصلا بملك  
 المدعي عامه يحتاج اليه وقيل ان كان المدعي به ارضاف كذلك الجواب يحتاج اليه \* وان منزلا أو دارا أو بيتا  
 فلا حاجة الى ذكر الفاصل لان الحد ارفاصل والشجرة لا تصلح فاصلا \* وأما المنشأة وهي القناة فتصلح فاصلا  
 والشجر الكثير ان كان محيطا بجميع الارض المدعي بها يصلح فاصلا \* والطريق والنهر والخندق والصور  
 والمقبرة ولو كانت ربوة أي ارضاً مرتفعة تصلح فاصلا ولا الأقال \* ولا يحتاج الى بيان طول الطريق وماله  
 ولا الى بيان عرضه \* وان جعل الحد طريق العامة يكفي \* ولا يحتاج الى ان يذكر انه طريق القرية أو البلد  
 \* ولو قال في الحدود ان الحد الفلاني لزيد ارض أو حار الوقف فلا بد من بيان المصرف بان يقول انها وقف  
 على الفقراء أو المسجد أو قرية فلان ونسبه وعرفه ويكون بيان المصرف وهو الموقوف عليه كذا كر الوائف  
 \* ولا يحتاج الى ذكر من هو في يده الا اذا كان المدعي به لا يعرف الا بذكره \* ولو ذكر في الحد لزيد ارض  
 الحكومة أو الملكة أو الميرى يصح \* وان لم يبين من هو في يده لانه في يد السلطان بواسطة يد نائبه \* لكن  
 يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا ان وجد فاصل الا اذا كان السلطان متعديا فلا بد من بيان من هي  
 في يده \* وان قال لزيد ارض أو ملك ورثة فلان لا يكفي الا اذا ذكر عددهم باسمائهم وانسابهم الى الحد الا  
 اذا كانوا مشهورين بدون ذلك \* وان قال لزيد ارض أو دار تركه فلان فلا يكفي لانهم ذوق فرض وعصبية  
 ورحم فحققت الجهالة \* وفي غمرة (٢٢٩) من محاضر الهندية ما لفظه وفي الحاضر الاشارة تكفي \* ولا يحتاج  
 الى ذكر اسمه واسم أبيه \* فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى \* وأما في الغائب فلا بد من ذكر الحد وهو  
 قول أبي حنيفة ومحمد وكذلك في ذكر الحد ولا بد من ذكر جده صاحب الحد وكذلك في تعريف  
 المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على بن الحسين السعدي في الابتداء لا يشترط  
 ذكر الحد في آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى اه \* ولو جعل أحد حدوده ارضا لا يدري  
 مالكة الا يكفي الا اذا كانت معروفة \* فلا يحتاج الى ذكر صاحب اليد عندها وعنده لا بد من ذكره  
 \* ولو ذكر اسم ذي اليد في الارض التي لا يدري مالكة ايكفي ولا يحتاج نسبته للحد \* ولو اشترى قرية  
 بتمامها واستثنى المساجد والمقابر وطريق العامة والخاص صح \* ولا يحتاج الى تحديد المستثنيات على  
 الفتى به \* ولو قال لزيد ارض فلان أو ملكه وله في هذه القرية اراضي كثيرة مختلفة تصح الدعوى  
 والشهادة \* ولو ادعى محدودا في موضع كذا وبين حدوده ولم يبين انه كرم أو دار أو ارض وشهد الشهود له  
 بذلك قيل تسمع الدعوى والشهادة ان بين المدعي المصر والمحلة والموضع والحدود لان ترك بيان ان الحدود  
 مأهولة يفسد الدعوى الابدال الجهالة في المدعي به \* وقيل لا تسمع حتى يبين الحدود مأهولة وبين المصر  
 والمحل والموضع وذلك أحوط وعليه العمل الآن \* ولو ادعى بمسيل ماء في ارض رجل لا بد ان يبين انه  
 مسيل ماء المطر أو الوضوء وبيان موضعه انه من مقدم البيت أو من مؤخره \* ولو ادعى بجري ماء في ارض  
 أو طريقا في دار قيل يلزم بيان الموضع والطول والعرض وقيل لا يلزم بيان ذلك وتقبل الدعوى والشهادة  
 بدون ذلك \* ولو ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا أو ساق فيم الماء وأراد تضمينه ما تاف بذلك فلا بد من  
 ان يسمي الارض وان يبين موضع النهر من أي جانب منها الايمن أو الايسر وتبين طول النهر وعرضه وعمقه  
 فاذا بين ذلك ان اقر المدعي عليه بذلك أو اثبت عليه لزمه \* وان أنكر حلفه القاضي بالله انه ما أحدث في  
 ارض هذا الرجل هذا النهر المدعي به \* وكذا لو ادعى انه بنى أو غرس شجرا في ارضه لا بد من بيان الارض  
 بمحدودها على ما تقدم وان يصف البناء طول وعرضه وانه من الخشب أو الجدار أو منهما \* واذا ادعى جزأ  
 معلوما من دار وبين حدودها وان الجزء في يده بفريق وطالبه به صح \* ولا يلزم بيان جميع حدودها  
 \* وقيل لا بد منه \* ولو ادعى بساحة فارغة وبين حدودها صح ولا يلزم بيان طولها وعرضها \* ولو ادعى  
 علوا يكتفي بذكر حدوده بالاسفل الا اذا كان العلو بحجرة فلا بد من ذكر حدوده أيضا \* ولو قال المدعي

مطلب فيما يحتاج فيه  
 الى اذكر الفاصل وما  
 لا يحتاج

مطلب لو قال ان حدها  
 لزيد دار الوقف فلا بد  
 من بيان المصرف

مطلب لو قال في الدعوى  
 أو الشهادة ان المدعي  
 به لزيد ارض ورثة  
 فلان أو لزيد ملك  
 ورثة فلان

مطلب لو اراد تضمينه  
 لا بد من تسمية الارض  
 وموضع النهر وعرضه  
 وعمقه

ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذه الورقة او هذه المحجة ملكي واتم دعواؤه وقال الشهود كذلك تحت  
الدعوى والشهادة \* وشرط تقرير القاضي النفقة طلبها وحضور الزوج وان لا يكون صاحب مائدة  
يؤخذ منها الكفاية لمن يراد التفريق له وظهور مطلقه وطلبه للقاضي \* وشرط التفريق بين  
الزوجين ذكر سبب التحريم كالأطلاق وبيان عدد المحرم واحد أو أكثر \* وبيان صفته بأثنا أو  
رجعيا لعلم القاضي بماذا يقضي وحضور الزوج وطلب التفريق ولو من شهود المحسنة ان لم يطلب  
من طرف المرأة ويزيدانه مسكها حراما ونحوه قبل طلب التفريق \* واذا بلغ اليتم وأراد أخذه حقه  
في تركته والده لا بد ان يقول أدعى على هذا الذي حضر بانه كان وصيا علي بتسوية اموري بعد وفاة والدي  
وحفظ تركته لورثته وان والدي لم يخلف وارثا غيري واني قد بلغت مبلغ الرجال بالاحتلام أو بالسنة أو يقول  
طعنت سن ثمانية عشر سنة أو أكثر وان في يده هذا المدعى عليه من مال أبي كذا وكذا من تركته وواجب  
عليه تسليم ذلك جميعه الى وان زاد وقصر يده عنه فهو أحوط \* فان أقر المدعى عليه وأثبتته عليه في  
الخيرين لا الأول لانه لا يعلم الا منه ان لم يكذب به ظاهر حاله يؤمر بتسليمه اليه والا يخلف على انه لا يعلم ببلوغه  
كما ذكر بدعواه وتبي التركة في يده كما كانت \* والفتوى ان سن البلوغ في القلام والاثني خمس عشرة سنة  
ان لم توجد العلامات وهي فيه بالاحتلام والآنزال والاحبال وفيها بالحيض والحبل والاحتلام مع الآنزال  
ولو ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه اني اشتريته من وصيك في صغرك أو من وكيلك بعد بلوغك  
وبين اسمه ونسبه الى جده يصح ذلك منه \* ولو قال اشتراها وكيلك فلا يصح \* ولو ادعى رجل دارا في  
يد رجل وقال في الدعوى ان هذه كانت لابي فلان ونسبه مات وتركها ميراثا لي ولاختي فلانة ولا وارث له  
غيرنا وترك دواب وشيا باقسمننا الميراث فوقعت هذه الدار في نصبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار صارت  
ملكى بهذا السبب وانما في يده هذا بغير حق فالدعوى صحيحة ان قال واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال  
لتصح مطالبة بتسليم كل الدار اليه \* ولو قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لي ولاختي فلانة ثم ان اختي أقرت  
بان جميعها لي وصدقها في اقرارها بهالي لا تصح \* ويشترط في دعوى القتل عددا ان يكون القاتل مكافا  
وانتفاء الشبهة كولد أو ملك أو امرئ يقتله بان يقول المدعى ان هذا المدعى عليه قتل مورثي عمدا وهو مكلف  
ولا ولد بينه ما ولا ملك لاحدهما في الآخر ولا امرئ مقتول القاتل يقتل نفسه ولم يعف أحد من الورثة عن  
القاتل لا قبل الموت ولا بعده \* ولو ادعى دارا في يد رجل وقال له القاضي هل تعرف حدودها فقال لا ثم  
ادعاهما وبين حدودها لا تسع الدعوى منه بخلاف ما اذا قال له لا اعرف اسماء اصحابها ثم ادعاهما وذكر  
اسماءهم فانها تسع \* ولو قال عنيت بقولي لا اعرف الحدود ولا اعرف اسماء اصحابها قبل منه ذلك وتسع  
\* ولو ادعى ارضا وحددها وعرف فيها شجرا فوجدت حدودها ولا شجرا فيها تصح الدعوى ولا تبطل  
لو وجد فيها احد ران بدل الشجر \* ولو قال حين الدعوى انه لا شجر ولا جدار فيها فوجد فيها ذلك ولا يتصور  
حدوثها بعد الدعوى تبطل \* ولو ادعى ارضا وحددها وقال هي عشرة قطع أو أقدنة فوجدت أكثر من  
ذلك أو أقل لا تبطل كما لو قال انه يزرع فيها عشر كيلات فاذا هو أكثر أو أقل \* ولو ادعى دارا را ثمان والده  
وقال كانت ملك ابي وتركها ميراثا لي ولفلان وسمى عدد الورثة الا انه لم يبين حصصه نفسه فالدعوى صحيحة  
فاذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم فلا بد من بيان حصصه نفسه ولو بينها الا انه لم يذكر بيان الورثة لا تصح  
الدعوى \* والاصل في الوقف الصحة واستيفاء الشروط فاذا كتب الموثق في كتابة الوقف وقد حكم بصحته  
ولزومه بعد تقدم دعوى صحيحة كان كافيا ولا يلزم بيان الدعوى والمدعى عليه والحدادته والحكم تفصيلا فاذا  
نازع أحد في صحته واستيفاء شرائطه فالقول له دعوا \* وأما التولية للنظر بان وقف وقفاه وجهل النظر  
عليه بعد وفاته لاحد فانه يصح الرجوع عنها ويجعلها لغير الاول كلما بدله ذلك لانه وكيل عن الواقف  
على قول أبي يوسف لا عن الفقهاء كما هو قول محمد \* ونقل الجوى في حاشية الاشباه ان كلا منهما من زيل  
بالفتوى \* ولكن قالوا الفتوى على قول أبي يوسف في الوقف والقضاء وعليه عمل القضاء الآن \* والاصل  
أيضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عمل بحسن الظن الذي هو الاصل في كل مسلم كما في الفتاوى الخيرية

مطلب في شرط تفريق  
النفقة  
مطلب في شرط التفريق  
بسبب التحريم  
مطلب اثبات الرشد

مطلب في تقدير سن  
البلوغ على المقتضى به

مطلب فيما يشترط  
في الدعوى بالقتل

مطلب فيما لو سأل  
القاضي عن الحدود  
وقال له لا أعرفها وفيه  
تفصيل حسن

مطلب فيما لو ادعى ان  
في المدعى به شجرا  
فوجد غيره  
مطلب فيما لو ادعى بقطع  
معدودة من الأرض  
فوجدت أكثر أو أقل  
من دعواه

مطلب تصح دعواه  
بالارث لو ذكر عدد  
الورثة وان لم يبين حصصه  
نفسه

مطلب الاصل في الوقف

مطلب الاصل في الاستبدال استيفاء شرائطه

الصحة واستيفاء الشروط مطلب لو جهل النظر لنفسه له ان يجعله لغيره

مطلب يلزم الاب باجرة  
المسكن للصغير لاجل  
ان يحضن فيه اذالم  
يكن للحاضنة ملك

مطلب اذا تحقق ضرب  
الزوج لزوجته وخرجت  
من منزله لاتعد ناشرة

مطلب ليس للزوجة  
الامتناع من السكنى  
مع ولده الصغير وامته  
وام ولده

مطلب يلزم بنفقة  
اصوله

مطلب يلزم الولد بنفقة  
زوجه واحدة لايه  
فقط

مطلب نفقة مادون  
الشهر تجب بدون قضاء  
ولارضاء فلا تسقط

مطلب الحاضنة لو  
سافرت بالاولاد لاتسقط  
نفقته ولا حضنتها وان  
كان لايجل لها السفر بلا  
اذن والدم

مطلب في شروط  
الحضانة

مطلب لايجبر الاب  
على دفع اجرة الدابة  
واجرة الحكيم عند اعسار  
الاب كما في رد المختار  
مطلب ليس للام السفر  
بالولد المحضون وفيه  
تفصيل حسن

ونظيره ما ذكره من أن المطلق يحمل على الكمال الخالي عن العوارض المنافية للجواز وذلك كما لو سئل  
المفتي عن رجل باع ماله فيبقى بالصحة وان أحمل أنه غير عاقل وقت ذلك أو سئل عن صل فيه تخارج من  
الورثة باخراج بعضهم بالصلح من التركة يبقى بالصحة مع احتمال ان يكون في التركة دين ولم يذكر ذلك في  
الصلح المكتوب ولا عدمه \* ويلزم الاب باجرة المسكن للحاضنة وولدها منه اذالم يكن لها مسكن والا  
فلا كما حققه ابن عابدين في رسالته الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة \* وفي نفقات رد المختار وحضانة  
المتنقح \* واذا تحقق ائداء الزوج لزوجته بضر به لها ونحوه وخرجت من منزله لذلك لا تكون ناشرة ولها  
النفقة \* والواجب لها عليه مسكن خال عن أهله وأهلها سوى ولده الذي لا يفهم الجماع وامته وأم ولده فلا  
حق لها في الامتناع من السكنى معهم \* ويلزم الولد للموسر ايسار الفطرة بنفقة أصوله الفقراء ولو لمع القدرة على  
الكسب والقول لمسكن البسار والدينة لمدهيه وهذا اذالم يكن كسوبا وان كان كسوبا فبإساره معتبرا بما يفضل  
عن حاجته الاصلية على قول محمد المفتي به كما في غرة (٣٨٤) من المهدي \* ويلزم الاب بنفقة والده وزوجه  
واحدة له فقط ان كان عاجزا عن الكسب وتسقط النفقة للمفروضة بالنشوز ولو لمعتدلة الاستدانة كما في غرة  
(٣٩٧) من المهدي \* ولا مطالبة لازوجه في النفقة الماضية بدون الرضاء والقضاء الا فيما اذا كانت المدة  
الماضية أقل من شهر فلها المطالبة بها \* وتسحق الام الحاضنة ما فرض لاولادها وأجرة حضنتها مقيمة كانت  
أو مسافرة وان كانت ممنوعة منه ولايجل لها السفر بالاولاد بلا اذن الزوج اذا كان بين البلدين تفاوت  
\* وللاب منه ما منه اذالم تكن البلد الاخرى وطنه اللام وقد وقع العقد عليها فإياها لا يترتب على سفرها سقوط  
النفقة والحضانة كما في غرة (٤٤١) من المهدي \* وشروط الحضانة أن تكون الحاضنة حرة أو مكاتبه ولدت  
في مدة عقد الكتابة بالغة عاقلة أمينة قادرة على القيام بالحضانة \* ويشترط أن يخلو المحضون من وجوده عند  
زوج اجنبي عنه وكذا في الحاضن الذكر بشرط ذلك الا في الشرط الاخير \* ويزاد في شروطها ان تكون  
الحاضنة رجلا محرم من المحضون ولم تكن مرتدة ولم تسكنه في بيت المنقوض للولد ولم تمنع عن تربيته محانا  
عند اعسار الاب كما في رد المختار \* ولايجبر الزوج على دفع ثمن ما اشتريه النساء عما اعتاده النساء للنفاس  
ولا على اجرة القابلة قال في نفقة الدر وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجه وزوج ولوجاءت بلا استئجار  
قبل عليه وقيل عليها \* وقال في رد المختار وفي الجهر من الخلاصة فلقاتل أن يقول عليه لانه مؤونة الجماع ولقاتل  
أن يقول عليها كاجرة الطيب واستظهر في المهدي الاول لان معظم النفع عائدة على الولد كما في غرة (٣٩٥)  
منها (قلت) والتوفيق ان يؤمر الزوج به ديانة لا قضاء كاجرة الجماع والطيب وعليه عمل بعض القضاة لأن  
\* وليس للام المطلقة ان تسافر بالولد الحاضنة له من بلاديه قبل انقضاء العدة مطلقا ولا يجوز لها بعد ما ان  
تسافر به من غير اذن أبيه من مصر الى مصر بينهما تفاوت ولا من قرية الى مصر كذلك ولا من قرية الى قرية  
بمدينة الا اذا كان ما تنقل اليه وطنا لها وقد عقد عليها فيه فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضاء أبيه  
ولو كان بعيدا عن محل اقامته فان كان وطنا لها ولم يقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنا فليس لها ان تسافر  
اليه بالولد بغير اذن أبيه الا اذا كان قريبا من محل اقامته بحيث يمكنه مطالعة والده والرجوع الى منزله قبل  
الليل وأما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا يمكن منه الام بغير اذن الزوج ولو كانت القرية قريبة مالم  
تكن وطنا لها وقد عقد عليها \* وأما غير الام من الحضانات فلا تقدر ولا يمكن باي حال على نقل الولد من محل  
حضنته الا باذن أبيه \* ولو أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بينة أو لم يكن مشهورا ولو برجلين  
فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لامن الوقت المسند اليه وللمرأة النفقة ان كذبته ولا نفقة لها ان صدقته وكان  
الزمن المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة والحاصل انه ان كتم طلاقها ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى  
على انه لا يصدق في الاسناد بل تجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبته وان لم يكن بمهمل بل أقربه من  
وقت وقوعه فان لم يشتهر بين الناس فكذلك وان اشتهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه وتنقضي ان كان  
زمانها مضى وهذا اذالم يكن وطنا لها شبهة ظن الحل والواجب بالطوة عده أخرى وتدخلنا وكلنا وطنا



تجب عدة أخرى فلا يحمل لها التزوج بما خرم المقتض عدة الوطء الأخير بخلاف ما إذا كان وطئها بلا شهمة فإنه لا يجب عليها عدة لتحضنه زنا والزنا لا يوجب عدة فلها التزوج بما خرم إذا كان الطلاق مشهورا مضمت عدة كالعلمته والأفلا وقامه في عدة رد المحنار

ولقد ذكر لك شيأ من المحاضر المدونة في كتب المذهب ليكون طريقا ووسيلة لمعرفة

غيره مع بيان تعريف المحضر نقول ﴿

اعلم ان الأصل في المحاضر والسهلات أن يبالغ الكتاب في الذكر والبيان فيها بالتصريح ولا يكتفي بالأجمال وان الإشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج إليها ولا بد منها وكذلك في السهلات لا بد من الإشارة حتى قالوا إذا كتب الموثق في محضر الدعوى حضر فلان بحسب الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر ويجب أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا

ويكتب في الحكم قضيت أو حكمت لمجد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه مثلا ولا يكتفي لو كتب فيه حكمت لمجد هذا على أحمد هذا كما في الهندية نقل عن المحيط ولا يكتفي بقول الموثق وأشار إلى المتداعيين وفي الإجارة لا بد أن يشير في صحتها إلى كل من المؤجر والمستأجر وما يؤجر له من الأجزاء والمؤجر والمستأجر \* وأما لو كانت العين غائبة وليست من المنقولات فلا يحتاج إلى الإشارة إليها بل يكتفي بالتعديد كما في الشهادة قال في التنوير وشرحه للعلاني وهو أي الشهادة أن على حاضر يحتاج الشاهد إلى الإشارة إلى ثلاث مواضع أعني الخصمين والمشهود وبه لوعينا لا دينيا ولا بد من ذكر ألفاظ الشهادة ولا يكتفي بقول الموثق شهد وأطبق الدعوى لأن القاضي ربما يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة والواقع والحقيقة بخلاف ذلك \* وكذا لا يكتفي بقوله ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به الحوادث الحكيمة والدعاوى الشرعية أو بعد تقديم دعوى

صحيحة وشهادة مستقيمة بل لا بد من أن يبين الحقيقة الصادرة من الخصوم تفصيلا \* لكن في غير الوقف ويقول الموثق في كتابة الصلح في الشهادة شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى وعقب الجواب بالانكار من المدعى عليه في الدعوى لثلاثين ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع إلا في مواضع معدودة للتعمد إلى غير المقر ولا بد أن يذكر في كتابته وشهد كل واحد من الشهود بعد الدعوى والجواب بالانكار بعد الاستشهاد من المدعى لأجل أن يخرج من اللدلاف لانه

عند الطحاوى إذا شهدوا بعد الدعوى والانكار لا يطلب المدعى الشهادة لا تسمع كما في الهندية \* ولو شهد الشهود بان هذه العين له لا يكتفي بذلك المصريح حوايا الملك وكذا في الشهادة بالحدود بان قال الشاهد في أثناء الحد القلاني لا يبق دار فلان لا تقبل الشهادة \* وكذا لا تسمع الدعوى بذلك فلا بد للمدعى من أن يقول باع فلان هذا منى وهو عاكه أو يدكر التسليم أو يقول ملكى انتم بته منه فذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة دعوى الشراء لان اليد تتنوع لان الشيء كما ينسب إلى الانسان بجهة الملك ينسب إليه بجهة الأمانة فلا بد من التصريح بالملك لاهين أو بالمنفعة ولا بد أن تقول الشهود أيضا انه في يد المدعى عليه بغير حق لأجل دفع احتمال كونه محبوسا بغير حق بان كان موهونا له أولا حل أخذ منه منه ان كان موهونا له أو لا بد أن يقول وواحب على هذا المدعى عليه أن يرفع يده عنه أو يخرجه على الأوط كما في الهندية \* ولكن قد منعنا عن العلاني أن المدعى

لو ذكر في الدعوى انه بطالبه به لا يشترط ذكر الشرط الأول في دعواه فالثاني بالأولى ﴿ وأما تعريف المحضر ﴿ كما قاله صاحب الدرر فهو ما كتب فيه حضره والخصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الأقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه عن الأيمن والحكم بالبنية للمدعى على وجه يدفع الاستثناء وتفرق بين القاضي بين الشاهدين في الدعوى على وجه الجواز لا للزوم كما عليه عمل القضاة الآن ولا تحتمل الحكم الشرعية ومحاضر الهندية وغيرها ولا فرق بين شهادة الذكور والإناث فان فعله القاضي لا يمنع منه وان أجزأ الناظر أرض الوقف لا بد أن يذكر الموثق في صحتها القاضي الذي ولاه بعينه أو يقول أجزأ الناظر المتولى عليها من حاكم له ولاية توليته أو من نفس الواقف وهذا ان كان المراد الحكم بصحة العقد \* أما لو كان المراد المقصود وهو

مطلب الأصل في  
المحاضر أن يبالغ في  
بيانها صراحة

مطلب فيما يحتاج فيه  
إلى الإشارة وما لا يحتاج

مطلب في دعوى الوقف  
لا يشترط بيان الدعوى  
الصادرة من الخصمين  
تفصيلا كما تقدم

مطلب لا بد في صحة  
الدعوى من ذكر الملك  
ولو في الحدود وكذا في  
الشاهد

مطلب في تعريف  
المحضر

مطلب لو كان المطلوب  
ثبوت عقد الإجارة  
لا الحكم بصحة العقد  
فلا حاجة إلى بيان من  
ولى الناظر عليه من  
القضاة

مطلب يقدم القاضي  
القضاء بالوصاية أو  
الوكالة أو الورثة على  
القضاء بالدين  
مطلب في بيان نفس  
المحضر في الحرمة  
الظلمة

ثم توقف فقط فلا حاجة إلى ذلك كما علم مما قدمناه عن قارئ الهداية وإذا ادعى رجل بدين على رجل ميت  
وأنه وصي على الميت أو وكيل عن الورثة أو وارث وأثبت ذلك بالبيضة فالقاضي يقدم القضاء بالوصاية أو  
الوكالة أو الورثة على القضاء بالدين كما ذكره أصحاب الفتاوى \* وأما نفس المحضر فهو أن يكتب المؤثق  
ويقول في محضر الحرمة الغليظة على الغائب حضرت امرأة ويبرفها وأدعت وهي مكلفة بطوعها على رجل  
حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم وتصفها ببقية صداقي وأنت ضمنت لي بذلك عن  
زوجي فلان المذكور أن حرمني على نفسه بثلاث طلاقات فعليك الألف درهم المذكور زواني أجرت هذا  
الضمان مطلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان المذكور ثم أن زوجي فلان المذكور قد حرمني على نفسه بثلاث  
طلاقات فصارت هذه الدراهم الموصوفة ديناً لي عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة  
بأسباب المذكور وواجب عليك الخروج عن عهدة الضمان المذكور بإدائها إلى وتطلب من القاضي ثبوت  
الطلاق والمثال المبين قدره ونفسه ونوعه وصفته وسبب وجوبه كما ذكرته في دعواها المذكورة فالمدعي  
عليه يقر بالضمان كما أدعت ويذكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتعي المرأة بشاهدين شهدان لها على أن  
زوجها المذكور حرمها على نفسه بثلاث طلاقات ويشير كل منهما إلى المدعية بيده بأن يقول كل منهما أشهد  
أن هذه المرأة الحاضرة كانت زوجة فلان وينسبه بنكاح صحيح شرعي وقد حرمها على نفسه بثلاث طلاقات  
وأن هذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان المذكور بثلاث طلاقات فعند ذلك يحكم القاضي لها  
على الضمان المذكور بدعواها المال بعد طلبه إليه وبعد استماعه شهادة الشاهدين وذلك بعد استنهادها  
بهما عقب دعواها والجواب بالإنكار من المدعي عليه وبعد تركيته ما راعاه علمنا ويكون هذه المرأة التي  
حضرت محرمة من فلان وينسبه للسبب المذكور وبشيرة القاضي في الحكم إلى كل من المدعية والمدعي عليه  
بأن يقول حكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرت معه هاو بحوب هذا المال المذكور المبين قدره  
ونفسه ونوعه وصفته وسبب وجوبه على الوجه المذكور في دعواها وذلك بسبب ضمانته المذكور رفقه  
عند وجود شرطه وهو تحرير فلان زوج هذه التي حضرت لها في وجه من أحضرت معه هاو فلان هذا على  
الوجه المذكور رفقه في وجه الخصامين هذين (ولا يثبتها وجه آخر) بأن تدعى على رجل حاضر ضمان  
نفقة له بأنه قد ضمنت لي نفقة عدتي بتاريخ كذا وأنا قد أجرت ضمانتك في مجلس الضمان أن حرمني  
زوجي ثم أن زوجي قد حرمني على نفسه بثلاث طلاقات بتاريخ كذا وأنا في عدته اليوم وواجب لي عليك  
نفقة عدتي إلى أن تنقضي سبب هذا الضمان المذكور ولو حوبه عليك لخرج من عهدة ما لمك من نفقة  
عدتي بالأداء إلى فقير المدعي عليه بضمان نفقة العدة وينكر الحرمة فتعي المرأة بشهود فيشهدون لها كما مر  
فيحكم القاضي بقوله حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وينسبه ويكونها في عدته  
اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرت معها بحوب نفقة عدتها إلى أن تنقضي بشهادة  
هذين الشاهدين معضرين هذين الخصامين وفي وجههما أفاده في الفتاوى الهندية بتوضيح (قلت)  
ولا يخفى أن الوجه الأول آخره مناقض لأوله والوجه الثاني غير صحيح فلا يقضي على الغائب بالحرمة  
ولا بد من حضور المدعي عليه وهو الزوج أو وكيله في جميع الدعاوى ولو في شهادة الحسبة والواجب  
على القاضي في هذه الدعوى أن يحكم بالمال على الضامن فقط لا يحجب العلم بقبول مثل هذه الشهادة  
لأن كلام المدعي والمدعي عليه حاضر ولا يقضي بالفرقة والطلاق على الزوج لعدم حضوره أو وكيله  
وبدل عنه ما ذكره في محاضر الهندية بعد ذكر ما نقلناه عنها بنحو اثنين وعشرين ورقة (ولفظه) امرأة أدعت  
على رجل حاضر أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أحرجه من الصداق الذي لي على زوجي فلان  
كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجرت ضمانتك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين  
زوجي بسبب أن زوجي حمل أمري بيدي على أنه متى غاب عني شهر فأنا أطلق نفسي تطلقه بآئنة وقد  
غاب عني شهر من تاريخ الأمر وطلقت نفسي بحكم ذلك الأمر وصرت كفتلاني بدينار من صداق فواجب  
عليك أداء الدينار إلى وتطلب من القاضي أن يحكم لها بما أدعت به فإذا أقر المدعي عليه بالضمان وأنكر

العلم بوقوع هذه الفرقة وأقامت البينة على جميع ذلك فقد أفتوا بصحة المحضر وقالوا بقبول بينتها وبالانقضاء على الكفيل بالدينار كالواو ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لأنهم ادعت على الكفيل أمر الأيتام وصل إليه الإثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقها بنفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فيمنصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك \* وهذا أصل مهم في قواعد الشرع \* ولا يمكن هذا مشكل هندی لأن المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لثبوت المدعى به على الحاضر بل هو شرطه \* وفي مثل هذا لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج اهـ  
محضر في دعوى الرجل ببقية صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف وصوره الدعوى

مطلب لو كان المدعى به على الغائب متعبدا وكان ما حده منه شرطا لثبوت المدعى به لا ينصب الحاضر خصما عنه من الغائب  
مطلب في دعوى الرجل ببقية صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها اهـ

ادعى هذا المكلف طائعا أنه كان فلان بن فلان بن فلان على خنتي كذا دينا بسبب كذا وقضى منه كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط اقرار خنتي بهذا فظفر المقر بذلك ومزقه ثم أخذته الغريم يوما من الأيام وطالبه بالباقي له عليه من المال فأنكره فاستخلفه بالطلاق لخلف بثلاث طلاقات أنه ليس عليه شيء مما ادعى به عليه فهدده وحسبه فاقرب ببقية المال الذي كان عليه فاعطاه خطا بذلك بدل ما مزقه له وهو كذا أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والاقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فآخبر بذلك الغريم امرأته وصهره ورفعوا الأمر إلى القاضي فادعى صهره بوثاقته عن بنته وأثبت ببقية مهرها وبوقوع الطلاق وطالب من القاضي اثبات ذلك عليه بسبب الخلف المذكور فأنكر الرجل المذكور الخلف والاقرار بعد ذلك فأتى المدعى بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن الزوج أقر بقوله في خلف بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان هذا عليه كذا إن كان حاضرا والانسبه وهو ما كان يدعى على ببقية الدين ثم بذلت له الخط هـ هذا كذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة لها فقيل الجواب اهـ أن هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لأنه في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذي كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط الذي كان له عليه وعسى أنه بذل خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا أصلا وإن كان بذل خط الاقرار وأشهد فحتمل أنه أقر بما لا يملك المال فلا يلزم حجتنا في عينية فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولأنه مكره في هذا الاقرار والاقرار ومكرها لا يجب به المال فلا يقع الحنث فهذا حال ظاهر في هذا المحضر كما في الهندية

مطلب في الشهادة بالحرمة الغليظة

قوله أو ما يؤدي مؤداها وذلك كالرس والرجل انتهى منه

مطلب طلب التفريق شرط في كونه شهادة

محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة ثلاث تطليقات بدون دعوى من المرأة ونسي شهادة الحسبة يكتب الموثق في المحضر حضر مجلس القضاة يقوم مكلفون ذكر وانهم شهدوا بحسبة وهم فلان وفلان وبذكر أسماءهم وأنسابهم وديارهم ومساكنهم ومصلاتهم وأحضر ولاءهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهدا كل واحد منهما أن هذا الرجل وأشار إليه بيده أو ما يؤدي مؤداها قد طلق امرأته هـ إن كانت حاضرة ثلاث طلاقات وينسبونها إلى الجذان لم تكن حاضرة ثم أنه لا يفارقها ويمسكها أحراما ويطلب كل منهم أو أحدهم من القاضي التفريق بينهما إن لم يحصل الطلب من الزوج ولا بد من ذلك والا كان مجرد حكاية واختبار فلا يكون شهادة مستلزمة في الرجل والمرأة أن كانا حاضرين وسأل الرجل إن كان هو الحاضر ولا بد من حضوره لو نال به ويكتفي به دونها فكل الاطلاق فيحكم القاضي بالفرقة بينهما بثلاث تطليقات بمحضرها في وجهها بمحضرها والشهود والمزكين هؤلاء بعد هذه الشهادة والجواب بالانكار وتركتهم مراحم علينا ممن لهم التعديل والتركية من العرفين لهم ما يأمر كلا منهما بمغارقة الآخر وذلك الحكم والتفريق من القاضي بعد أن سأل المدعى علم ما بالحرمة عن وجود دفع صحيح في هذه الشهادة ولم يأتي به كما في الهندية ثم اعلم اهـ أن ذكر أنساب الشهود وديارهم ومساكنهم ولاهم ليس بقيد وإنما العبرة بالتعريف في الشاهد لا بالكثير الحروف والقصد من ذكرها أن يبالغ الكاتب في التوثيق كما هو شأن الحاضر وعلم منه أن شرط تفريق القاضي بين الزوجين أن يذكر الشاهد بسبب التهميم كالطلاق وبيان عدد الجهر واحد

مطلب العبرة بالتعريف في الشاهد لا بالكثير الحروف

أو أكثر وبين صفته باثنا أو رجعيًا ليعلم القاضي بماذا يقضى ولا بد وأن يزيد الشاهد وأنه عسكه حراما أو مافى  
معناه ولا بد من طلب التفريق وإن كان لا تظهر هذه الزيادة إلا إذا كانت المرأة في يد الزوج المطلق والشهود  
لا يعلمون بذلك مدة يتمكنون فيها من رفع الأمر إلى القاضي والافلات قبل شهادتهم أفسدتهم بالتأخير عند  
عدم العذر المعتبر شرعا المتقدم ذكره في هذه الرسالة ليعلمهم بمعاملة شهادتهم على ذلك \* ولكن ذكر  
في الفتاوى الخبائية للاستاذ فخر الملة والدين محمد والاوز جندى الذى هو من أهـ لى الترجيح في المذهب في  
أول الفصل المختص بالمرأة التي لا تدعى أنها منكوحه أو مطلقة ما لفظه شاهدان شهدا على رجل أنه طلق  
امرأته ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لأنها قامت على حق الله تعالى  
فلا يشترط فيها الدعوى فإن عرفه ما للقاضي بالعدالة ففرق بينهما وبين زوجها ويقضى لها نفقة العدة  
والسكنى لأن المبتوتة تسقط نفقة العدة وإن لم يعرفه ما للقاضي بالعدالة بسأل عن حاله ما يمنع الزوج عن  
الخلو والدخول عليها فلا كان الزوج أو فاسقا ولا يجر جهاع من منزله لأنها منكوحه أو معتدة لكن يجعل  
معها امرأة عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فإن طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ففرض لها  
القاضي نفقة العدة ادعت الطلاق أو لم تدع لأنها لم تكن مطلقة تصير بمنعته عن الزوج فتسقط النفقة  
ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فإن طالت المسئلة عن الشهود وجب منها  
ما تقتضى به العدة لم يطعها النفقة بعد ذلك لأنها لو كانت منكوحه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة  
فقد انقضت عدتها وتبين سقوط النفقة \* فإن عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لها ما أخذت  
\* وإن ردت البينة فدخل القاضي بينهما وبين زوجها وترد على الزوج ما أخذت من النفقة لأنه لا يظهر أنها  
أخذت النفقة وهي ناشئة اهـ فقد علم منها أنه في دعوى الطلاق المحرم للزكاح لا يشترط فيها الدعوى بل ولا  
يحتاجها بحكم الطلاق وإن لم تصح الدعوى لأنها لا تشترط في شهادة الحسبة ولأن المعتبر في باب حرمة الفرج هو  
النظر إلى قول البينة لا إلى قول الخصمين كما في أواخر الجوز الأول من الفتاوى الانتقروية من المسائل التي  
تقبل فيها بينة الخصمين ثم إن قوله فإن عرفه ما للقاضي بالعدالة ففرق بينهما وبين الزوج الخ يحمل على  
ما إذا كانت شهدت هذه البينة عنده وزكيت وحكم بما شهدت به قبل هذه الدعوى ولم يمض ستة أشهر  
فأكثر من ذلك شهدت على ما قدمناه في هذه الرسالة ولا يصح أن يحمل على أن القاضي أن يحكم بعلمه كما هو قول  
المقدمين وإن كان هو القياس يقتضى ولا يتبعه العامة لأن المفتي به هو قول المتأخرين وهو الاستحسان وإن كان  
مادة ٣٦ من لائحة المحاكم الجديدة جارية على أنه يكفي بظاهر العدالة كما قال الإمام الأعظم أبو حنيفة فلا  
يحتاج إلى التزكية \* قلت لكن مقتضى مواد ١٧١٦ و ١٧١٧ و ١٧١٨ و ١٧١٩ و ١٧٢٠  
و ١٧٢١ من المحلة الصادر عليها أمر الإمام الأعظم المختص بامر القضاء أنه لا بد من التزكية ثم علمنا كما هو  
مذهب صاحبين أبي يوسف ومحمد المفتي به فلذا لم ينص بوجوبه في مادة ٣٦ المذكورة التي نصها هو يجوز  
اثبات الدعوى بالبينة العادلة فيفتبصر ولا تغفل كما قدمناه لك غير مرة فيجب العمل بما أمر به دون خلافه  
لتخصيص القضاء بما أمره عندنا

قوله ولكن ذكر في  
الفتاوى هو استدراك  
على قوله ولا بد وأن  
يزيد الشاهد وأنه  
عسكه حراما أو مافى  
معناه اهـ منه

#### محضر في دعوى الدين على الميت

يقال حضر فلان هذا واحضر معه فلان هذا فادعى المكلف هذا الذي حضر طائعا على هذا الذي أحضره معه  
بأنه كان له على فلان وينسب له الجور الذي أحضره معه مثلا كذا دينار أو بصفاها وبالع في ذلك ديننا  
لازما وحقا واجبا بسبب محجج وإن كان أقر به الميت لدى بينة يزيد وهكذا كان أقر فلان والدين الذي أحضره  
معه في حال حياته وصحته ووجوازا أقراره ونفذت في الوجوه كلها طوعا وبهذه الدنانير الموصوفة فينا على  
نفسه لهذا الذي حضر خطا في تاريخ كذا ثم إن فلانا المنسوب والدين الذي أحضره معه توفي قبل أداء هذه  
الدنانير الموصوفة في دعواه إلى هذا الذي حضر فصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف  
هذا المتوفى من الورثة ابنا أصلبه مثلا وهو هذا الذي أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذي  
أحضره معه من جنس هذا المال الموصوف بمافي وفاء لهذا المال المدعى به الموصوف وزيادة وهذا الذي

مطلب في دعوى الدين  
على الميت



أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين الموصوف بما في يده من مثل هذا المال الموصوف من تركته هذا المتوفى إلى هذا الذي حضر يعني المدعي وطالبه بذلك وسأل مسألته من القاضي فساله القاضي ويتم المحضر مع لفظ الشهادة على وفق الدعوى أن أنكر المدعي عليه \* وسجل هذه الدعوى بقول القاضي المرافع لديه \* حضر فلان هذا المكاف وأحضره معه فلان هذا وأبعد الدعوى بعينها وذكرا أسماء الشهود ولفظ الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام أو أن يكونهم عدولا أو لبثت عدا لاتهم بتعديل المزكين بعد أن مكن المدعي عليه من الدفع والطعن في شهادتهم فلم يأت به ثم بعد إجراء اللازم في عين الاستظهار الواجب إجماعا بالطلب المدعي عليه يكتب بعده وحكمت هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت أقرار هذا المتوفى المنسوب في هذه الدعوى على هذا الذي أحضره أو بتصديق هذا الذي حضر إياه فيها خطأ بتاريخ كذا المذكور في الدعوى \* أن كان ثبت الدين بالأقرار من المدعي عليه وبوفاة مورثه قبل أدائه شيئا من المال الموصوف في الدعوى إلى هذا المدعي وبخلافه من التركة في يده هذا المدعي عليه ما فيه وفاء لمثل هذا المال المدعي به الموصوف في الدعوى وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين المذكورين في الدعوى حكما أبرمته وقضيت بثبوت ذلك كله على هذا المدعي عليه إلى هذا المدعي بشهادتهم قضاء نفذته مستحجعا شرائط فتحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في ناحية كذا بحضر من هذين المتداعيين وفي وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا بأداء هذا الدين الموصوف في الدعوى من تركته أبيه المتوفى التي في يده إلى هذا المدعي الذي حضر ويتم المحضر

﴿محضر في اثبات الدفع بعد الحكم بهذه الدعوى﴾

فيكتب الموفق حضر فلان هذا وأحضره معه فلان هذا فادعى المكاف هذا الذي حضر طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه الموصوفة في هذه الدعوى بعد أن ذكر في صدرها ألفاظ الدعوى الأولى أو معناها مع الشهادة والحكم الصادرة عليه أولا بتمامها أنه مبطل في دعواه على قبلي لما أن هذا الذي أحضرته الذي هو المدعي عليه ثانيا والمدعي أولا قبض بالفعل من أبي المتوفى المنسوب في هذه الدعوى حال حياته هذه الدنانير الموصوفة في الدعوى قبضا صحيحا وأثبتته عليه \* وهكذا لو ادعى أن هذا الذي أحضره معه هو وفي صحته وثبات عقله أقرله وصدقه في أقراره بأنه قد قبض هذه الدنانير طائعا من أبيه المتوفى قبضا صحيحا \* أو ادعى أن هذا الذي أحضره معه أقر لأبيه المتوفى بأنه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب أقرارا صحيحا جازا صدق المتوفى والد هذا المدعي المذكور هذا المدعي عليه فيه خطبا وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل وغير محقق فيها ويتم المحضر \* وقد يكون الدفع بدعواه عليه البراءة للمتوفى عن جميع الدعاوى له أو بأسباب أخرى فيكتب نحو هذا

﴿محضر في دعوى النكاح إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن في بدأ أحد﴾

أدعى رجل نكاحها وزعم هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحه ومست الحاجة إلى سماع ذلك وكاتب المحضر فيكتب حضر فلان هذا وأحضره مع نفسه امرأة ذكر أنها تسمى فلانة بنت فلان بن فلان فادعى المكاف هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنه كونه مودلا له ومدخلاته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه بإيجاب وقبول حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير \* وأن كان يتوهم غير ذلك ذكره بأن يزيد أيضا وليس هو متزوج جازا ربع نسوة سواء وليس تحتها أختها ولا هي في عدة طلاقه ولا يست المدعي عليها بحسبة ولا وثنية من هذا الذي حضر بحضر من الشهود الرجال الأحرار البالغين العاقلين المسلمين أن كانت المرأة مسلمة وأن كانت كافرة فلا حاجة إلى القيد الأخير فهاهنا نكاح وسامع من كلامهما معافي مجلس العقد على صدق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس التزوج هذا بحضرة أولئك الشهود الذين كانوا حاضرين في مجلس التزوج \* هذا على الصدق المذكور

مطلب في بيان الدفع  
المعتبر شرعا

مطلب في دعوى  
النكاح إذا لم يكن للمرأة  
زوج ولم تكن في بد  
أحد

فسوله على صدق  
كذا ذكر المهر ليس  
بقيد في دعوى النكاح  
أنتهى منه

فيه نفسه تزويجاً صحيحاً وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج وفهموا كلام هذين المتعاقدين  
 وشهدوا عليه وأن هذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحده لا يحكم هذا النكاح  
 الموصوف في هذه الدعوى وتمتنع اليوم هذه المرأة عن طاعتها في أحكام النكاح بغير حق بعد أن أقضها  
 جميع مقدمي صدقات المتعارف فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام  
 النكاح والانتقاده في ذلك وأنه يطلبها في ذلك ويسأل مسائلها في ذلك الخ وان لم يكن الزوج دخل بها  
 يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه  
 أمرته ومنكره وحده لا له ولا يتعرض للدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين ولها  
 مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر تزويجها والدها فلان بن فلان حال نفاذ تصرفاته في الوجوه  
 كلها حال كونها بالغة عاقلة خالية عن نكاح الغير وعده بامرها ورضاها ولو تولى غيرها والدها في النكاح فلان  
 ونسبه ومهر قدره كذا وبقيته منه ولا بد من ذكر صيغة التوكيل أو ما يؤدى معناها في المحضر وقبول التوكيل  
 أو كالة الصادرة له منها بحضور الشهود المرضيين شرعاً على الصداق المذكور تزويجاً صحيحاً شرعياً ويتم المحضر  
 هو ان كان العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها الأجنبي يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها  
 فلان بن فلان بن فلان وبذكر الباقي على نحو ما ذكرناه في الأب وان كان العقد جرى في حال صغرهما  
 بين هذا الذي حضر وبين والدها الصغير وأنه يخاصهما بعد ما بلغت يكتب زوجها أبوها أو ولها فلان بن  
 فلان بن فلان في حال صغرهما بولاية الأبوة أو نحوها المارة كفؤاً لها على صداق كذا وان هذا الصداق  
 صداق مثلها وان كان النكاح جرى بين والدي المتداعيين حال صغرهما وتخاصهما بعد بلوغهما  
 يكتب ادعى ان هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة وحده لا له ومنكره وحده لا له أو أنها فلان بن  
 فلان بن فلان في حال صغرهما بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها  
 بحضور الشهود المقبولين تزويجاً صحيحاً وان أباه هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان بن فلان قبل هذا  
 التزويج الموصوف لابنه هذا الذي حضر حال صغر ابنه هذا الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية  
 الأبوة حال نفاذ تصرفاته جميعها في الوجوه كلها بحضور أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا  
 قبولاً صحيحاً شرعياً ويتم المحضر وحضور الصغير في مجلس التزويج ليس بشرط

وسجل هذه الدعوى يكتب الموثق في صدر السجل

على ما هو الرسم المتعارف وتمت فيه الدعوى من نسخة المحضر بقاها وبذكر أسماء الشهود ولفظ الشهادة  
 الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكم لهذا الذي حضر مسئلة على هذه المرأة التي أحضرها  
 معه بجميع ما ثبت عندى من كونها منكره وحده لا لها هذا الذي حضر بشهادة الشهود المسلمين المذكورين  
 في هذه الدعوى بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المدين في المحضر هذين المتعاقدين وقضيت بذلك  
 كله في مجلس قضائي بناحية كذا حكماً أبرمته وقضائه نفذته مستجماً شرائط محنته ونفاذه وألزمته المحكوم  
 عليهم بطاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح ويتم السجل على حسب ما توفرت فعمل من هذا المحضر وما  
 بعده انه لا بد في صحة الدعوى ان يذكر في الدعوى انها المرأة أو نحوها بنكاح صحيح وانها زوجت نفسها منه في  
 حال طوعها وانها خالية من نكاح الغير وعده وقد علمت عما قدمناه في هذه المسألة ان عمل القضاء الآن  
 بالاكتفاء بقوله بنكاح صحيح الخ كما قاله الامام قاضي خان فلا تغفل ولا بد ان يقول في دعواه طووز وجهها أبوها  
 أو نحوها كذلك ويسميه وينسبه الى الجد ان كان ثانياً من مجلس المرافعة لانه لا يشترط حضوره فيه  
 ويشير اليه ان كان حاضراً ولا يحتاج لان ينسبه بمحضر من الشهود رجال الاحرار المسلمين للبائعين السامعين  
 لايجاب والقبول مع مجلس العقد والفاهمين بمعناه على صداق قدره كذا وبذكر جنسه ونوعه وصفته  
 وبذكر أنه صداق المثل ان كان المراد القضاء به والزوج بنكره وبذكر الكفاءة أيضاً ثم يذكر امتناعها  
 عن طاعتها وطالبها بذلك ويسأل مسئلة الخ ويمكن هذا على رواية الحسن عن الامام ان النكاح  
 لا يصح وهي خلاف ظاهر الرواية عن الامام ان الكفاءة على رواية في ابتداء النكاح شرط لصحته ولا يصح

زوالها بعده قالوا عليهم الفتوى وانها أحوط وذلك بأن زوجت الحرة المكفئة نفسها بالرضا ولم يالها العاصب قبل العقد أو زوج الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء أو زوجها الأب أو الجد وهو ما نحن سى الاختيار مشهور بذلك قبل العقد فيشترط على هذه الرواية لصحة النكاح أن يكون الزوج في ابتداء النكاح كفوا للمرأة وقد نظم الكفاءة العلامة المحمدي بقوله

ان الكفاءة في النكاح تكون في \* ست لهايت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرقة \* حرية وديانة مال فقط

فان كان الزوج غير مساول المرأة في شرط من الست المذكورة فالنكاح غير صحيح على رواية الحسن ولكن ذكر في البحر وغيره أن ظاهر الرواية عن الإمام صحة النكاح والكفاءة انما هي شرط للزوم فقط فلولى أن يرفع الأمران شاء للقاضي ليفرق بينهما لان الكفاءة حق لان الناس يتفخرون بالنسب ويتعاريون بعدم وجود أحد الشروط الست المذكورة كما يشبه له حق التفريق لوزوجت نفسها باقل من مهر مثلها فانه بمنزلة عدم الكفاءة بل أولى عني على الكثرة وأما قبل ان يرفع الأمر للقاضي ويفرق فاحكام النكاح ثابتة بينهما من ارث وطلاق الى ان يحصل التفريق \* وذكر في البحر وغيره ان كثير من المشايخ قد أفتى بظاهر الرواية قلت عليه عمل القضاة الآن ولذا لم يذكرها في الكتز وغيره من متون المذهب في كتاب النكاح من شروط الخاصة التي هي شرط صحة وانقاده كما ذكر واقبه غيرهما من الشروط الخاصة مثل حضور الشاهدين الحرين أو الحر وحرتين الى آخر الشروط الخاصة المارة فتنبه

محض في دفع دعوى النكاح

مطلب في دفع دعوى  
النكاح

حضرت فلانة هذه وأحضرت معها فلانا هذا وأدعت المكفئة هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرت معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي أحضرت كان ادعى على هذه التي حضرت وتعيد الدعوى من أولها الى آخرها ثم تقول ان دعوى هذا الذي أحضرت قبلها النكاح ساقطة وباطلة من جهة ان هذه التي حضرت كانت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاته في الوجه كله من هذا النكاح المذكور في هذه الدعوى من هذا الذي أحضرت معها بتطبيق واحدة أو أكثر على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعدم الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وان هذا الذي أحضرت معها خالها من نفسه حال نفاذ تصرفاته في الوجه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة في هذه الدعوى فوراً في مجلس الاختلاع هذا خلاصاً صحيحاً خالياً عن الشروط المفسدة له والمعاني المبطله وان هذا الذي أحضرت معها في دعوى هذا النكاح قبلها مبطل في دعواه وغير محق بعدم ما جرت هذه المخالعة الموصوفة بينهما وبينه وواجب على هذا الذي أحضرت معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة فسأل كذا في الظهيرية \* وسجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم \* ويكتب عند الحكم ثبت عندي شهادة هؤلاء الشهود المسمين في هذه الدعوى ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعدمه من هذا الذي أحضرت بتطبيق واحدة وان هذا الذي أحضرت معها خالها من نفسه على البطل المذكور في هذه الدعوى بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخالعين في حال جواز تصرفاتهم في الوجه كلها بحكمته بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرت وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرت بتطبيق بائنة بسبب المخالعة المذكورة في الدعوى في وجه هذين المتخاصمين حكماً أبرمته وقضاه نفذته مسجماً ما شرط النكاح والجواز وبتم السجل كذا في الذخيرة

محض في دفع دعوى الدعي لدعوى العين

مطلب في دفع دعوى الدعي  
لدعوى العين

صورته ادعى عيني في يد رجل انه اشترى اها من فلان وكل منهما في صحة عقله وبدنه وطوعه وينسبه الى الجد في يوم كذا من سنة كذا او محمد ذوالقوام المدعى بيته على دعواه فتوجه الحكم عليه فادعى المدعى عليه حين ذاك في دفع دعواه ان الذي ادعى تلقى الملك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة مثلاً طائفاً ان

هذه العين ملك أخى فلان وحق من حقوقه وان أخى صدقه فى ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخى ذلك المقر له وان دعواك على بها باطلة بهذا السبب فانفتحت أجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتى بذلك ان المدعى عليه بالدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاثر أرى انه متى كان أو فى أى شهر كان فالقاضى هل يكلفه بيان ذلك فانفتحت الاجوبة أيضا ان القاضى لا يكلفه ذلك لانه قد تبين مرة واحدة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك بسنة مثلا كذا فى فصول الاستروشى

محضر فى اثبات العصبية

مطلب فى اثبات العصبية

حضر مجلس القاضى فى ناحية كذا الذى القاضى فيها فلان بن جل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه ر جلا ذكر انه يسمى أبابكر بن محمد بن عمر وأشار اليه فادعى هذا الذى حضر المدعى طائعا على هذا الذى أحضره معه ان اسمه أحمد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفى وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان و بنتا له تسمى سادة و ابن عم له هذا الذى حضر الذى هو المدعى لما انه ابن عمر وأسعد المتوفى كان ابن أحمد وأجدوا هذا المتوفى مع عمر والده هذا الذى حضر كانا اخوين لاب أبوهما عبد الله ابن عمر توفى وخلف من التركة فى يده هذا الذى أحضره معه من الدنانير المصرية الجيدة الرائجة اثني عشر دينارا وصار ذلك عوته ميراثا عنه هؤلاء على فرائض الله تعالى للاراة الثمن ولابنت النصف والباقي لابن العم هذا وان هذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك المال اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهما وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فأجاب بقوله لا هلم لي بورثة هذا المدعى وأنا مقر بباقي دعواه فطلب من هذا المدعى بيعة فاحضر المدعى هذا نفرأذ كر انهم شهوده وسألتى الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه وهوم فلان وفلان وفلان هؤلاء وسجل هذه الدعوى في قول القاضى فلان بن فلان الى قوله فتشهد هؤلاء الشهود عندي بعدما استشهدوا وعقب دعوى هذا المدعى وانكار المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعنى أو حسب الحكم سمعاهم من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة أشهد ان أسعد هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف ورثته وهم امراته سارة بنت فلان بن فلان وبنته سعادة وابن عمه هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لأب بسبب ان أحمد هذا وأشار الى المدعى بيده ابن لعمرو أسعد المتوفى ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعى كان أخلا ب مع أحمد والده هذا المتوفى وأبوها عبد الله بن عمر ولا تعلم له وارثا غير هؤلاء الثلاث فأقوا بالشهادة هذه على هذه الصورة على وجهها ورستوفى السجل الى قوله فسألتى هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم له بما ثبت له من ذلك عندي وكتابة وذلك والشهادة عليه حجة له فى ذلك فأجبت الى ذلك واستخبرت الله تعالى الى قوله وحكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعى عليه ابن أبى بكر بن محمد بن عمر فى وجهه بمحض من هذين المتخاصمين جميعا فى مجلس حكمى بناحية كذا ثبت موت وفاته أسعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وبخلفه من الورثة هذا المدعى ابن عم له وامرأة تسمى سارة وينسبها الى الجدو بنتا له تسمى سعاد قوباداء نصيب المدعى كما ذكر فى دعواه بشهادة هؤلاء الشهود المدلين سرائم علنا حكما ابرمته وقضاء نفذته الى آخره وان كان المدعى هذا ابن عم الميت فصوره المحضر فى ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن على وأحضر مع نفسه ر جلا ذكر انه يدعى الحسن بن على بن عبد الله بن عمر بن على فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره ان عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن على توفى وخلف من الورثة ان ابن عم له محمود هذا الذى حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر المتوفى ابن محمد ومحمود والمتوفى هذا وأحمد هذا الذى حضر كانا اخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذى حضر وفى يده هذا الذى أحضره من تركة المتوفى كذا ديناراً محمودية جيدة رائجة وصارت هذه الدنانير الموصوفة بعوته ميراثا لهذا الذى حضر وهذا الذى أحضره فى علم من ذلك فواجب على هذا الذى أحضره معه أداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاجاب بقوله لا علم لي بوراثه هذا المدعى واعترف بباقي دعواه فعد ذلك طلب القاضى منه البيعة فاحضر هذا المدعى نفرأذ كر انهم شهوده وطلب من القاضى سمع شهادتهم والحكم له الى آخره وسجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم فان كان المدعى ابن ابن

قوله عبد الله هو جد المتوفى اه منه



ابن عم الميت فصوره المحضر فيها حضر محمد بن محمود بن طاهر بن احمد بن همد الله بن عمر بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر بن علي فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له لأب هذا الذي حضره ان هذا الذي حضره ابن محمود ومحمود بن طاهر وطاهر والد والده هذا الحاضر كان ابن احمد وعمر المتوفى كان ابن محمد ومحمد والده هذا المتوفى واحمد والد والده هذا الذي حضره كان اخوين لأب ابوها عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة في يده هذا الذي حضره كذا دينارا مجسدية جديدة رائحة وصارت هذه الدنانير الموصوفة بموتة ميراثه وان هذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره على نسق ما سبق **وهو محل هذه الدعوى على منوال السهل المتقدم** فان ادعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر له أولاً أنه من ذوى الارحام كان هذا دفعا لدعوى العصبية للتناقص

قوله ابو همد الله لانه  
جد عمر المتوفى كما  
لا يخفى اه منه

مطلب في اثبات العنة

**محضر في اثبات العنة لاجل ان يفرق القاضي بين الزوجين**  
فالمرأة اذا خاصمت ورافعت زوجها عند القاضي تقول في دعواها عليه مكافئة طائفة انه لم يصل الى الزوج يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء والواحدة تسكني والاثنان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجلها سنة \* وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان \* والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ثبت وصوله اليها فلا يؤجل \* وان نكل صار مقرا بعد الوصول اليها فيؤجل سنة \* وان كانت وقت النكاح ثيبا وادعت بما ذكر فالقول للزوج وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي فلان بن فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بناحية كذا أو يقول القاضي فلان فيكفي لانه معلوم بالوظيفة نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين أهلها يومئذ \* حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان بن فلان ان الزوج فلانا تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدت عذينا لا يصل اليها وثبت ذلك عندي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما أوجبه الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة وجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهالته سنة واحدة بالايام على ما عليه اختار اكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذي هو يوم الخصومة اماهالا صحيحا وأمرت بكتابة هذا الذكر ليكون حجة في ذلك وفي يوم كذا وفي شهر كذا وفي سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء على ما تقدم \* فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة فايهما اختارت حكم به \* وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف على الوصول اليها على ما تقدم \* فان حلف فلاخبار لها وهي امرأته \* وان نكل فلها الخيار كما تقدم \* وان كانت ثيبا في الاصل فالقول قوله مع يمينه لانه منكر استحقاق الفرقة عليه والاصل في الخلية هو السلامة وان كان مدعى الدخول صوره \* ثم ان حلف فلاحق لها \* وان نكل يؤجل سنة فان تمت السنة فان ادعت عدم الوصول اليها \* فان صدقها حيرت لثبوت حقها بائنا صادق \* وان أنكر فالقول قوله مع يمينه \* ثم ان حلف بطلبها فهي امرأته وان نكل خيرت \* وحاصلها في مسألة البكر عند العقد والثيب عند انعقادها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء وانتهاء مع يمينه \* فان نكل في الابتداء يؤجل سنة \* وان نكل في الانتهاء تخير بين ان تختار زوجها أو التفريق فيحلف القاضي بطلبها بعد ان أمر الزوج بان يطلقها وأبى ذلك \* والفرقة طلاق بان لا لها فرقة قبل الدخول حقيقة وكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلو الصحيح كما في البحر \* وان كانت بكر اثبتت العنة فيهما أي في الابتداء والانتهاء بقولهن فيؤجل أو يفرق كما في شرح الزيلعي على الككنز

مطلب في دفع دعوى  
العنة

**محضر الدفع في هذه الدعوى هكذا**  
ادعى هذا الذي حضر المكلف طائفة على هذه المرأة التي أحضرها معه في دفع دعواها عليه العنة ومطالبة

اياها بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل انما مبطلة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما اتى  
اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورصيت بالعتة الموجودة فيه بلائها رضاه محججا أو يقول انه وصل اليها  
في مدة التأجيل وقد أقربت بوصولها اليها ويثبت ان أنكرت ذلك

محضر في دعوى شركة العنان وصورة

مطلب في دعوى شركة  
العنان

اذي هذا الحاضر المالك طائعا على هذا المحضر مع هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر مع شركة عنان في  
تجارة كذا على رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرف في مال الشركة ويتصرف وينفرد كل واحد منهما  
برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة أو خسران فهو عليه ما على قدر رأس  
المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا  
واحد وجميع مال الشركة في يده هذا المحضر وانه يتصرف فيه ويربح كذا فواجب عليه الخروج من رأس  
ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وان كان في الشركة صل يكسب في الصل على مثال ما تقدم ثم يكتب في  
صورة الصل اذعي عليه بجميع ما تضمنه الصل من الشركة في المال المبين بقدره في الدعوى بالربح المشروط  
فيها وخطا كل واحد رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصل من أوله الى آخره بتاريخه وجعل  
جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وان هذا الذي أحضره ربح كذا فواجب عليه مرد رأس مال  
هذا الذي حضر مع حصته من الربح الى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم  
المحضر (و) أما محضر دفعها فهو ان يدعي هذا الذي حضر مكافا طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع  
دعوى هذا الذي أحضره معه ويقول انه مبطل في هذه الدعوى لما انه قد قاسمه قبل هذه الدعوى ودفع  
رأس ماله الى يده مع حصته من الربح وانه قد أخذ جميع ذلك منه بتسليمه حجة ذلك اليه ويتم المحضر (و) محضر  
في اثبات الوقفية محضر فلان هذا أو أحضره معه فلان هذا أو ادعي فلان هذا الذي حضر المكلف طائعا على من  
أحضره معه فلان هذا بقوله ان فلانا بن فلان بن فلان الغائب عن هذا المجلس وكفى عن نفسه طائعا في حال  
صحته الشرعية واقامني مقامه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له من هذا الوقف الذي تحت يده هذا المدعي  
عليه بان موكلني من المستحقين فيسهل توصيلا شرعيا وقبضت منه هذا التوكيل انفسى وبمالي من الوكالة  
المذكورة اطالب هذا المدعي عليه بدفعه لي مبلغ كذا الذي يستحقه موكلني من ربح هذا الوقف المذكور لآخوزه  
له وأسلمه الى موكلني الغائب المذكور بعبان مورث موكلني فلان بن فلان بن فلان وقف في صحته المعتبرة شرعا  
طائعا هذا المحل الفلاني وبين حدوده على أخيه موكلني فلان المذكور وعلى أخته فلانة فقط بشرائطها وهي كذا  
وكذا وأسلمه الى المتولي الذي كان ولاه في يوم وقفة وصارت وقفية هذا المحل مستفيضة ومشهورة وصار هذا الوقف  
من الاوقاف القديمة المشهورة وبمدان اثبت وكالته المذكورة ادعي بما ذكر أو اثبت به المدعي المذكور  
اذ لم تكن حاصلة لدى القاضي المترافع لديه لانه يلزم اثبات التوكيل بالخصومة بالبين عند غيبة الموكل ولو  
كان الخصم أي المدعي عليه مقرا به ليمكن الوكيل المدعي من اثبات الحق المدعي به بالبينه ما لم يكن التوكيل  
مستلزمين يدعي القاضي المترافع لديه بمحضرة الخصم أي الوكيل المدعي بان حضر الموكل لدى هذا القاضي  
أوما ذونه مع الخصم أي الوكيل المدعي ووكيل الوكيل المذكور لديه فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ  
لاثباته توكيله المذكور كما قاله شيخنا وشيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الشيخ محمد العباسي الحنفى الأزهرى  
المصرى المهدي نفعه الله برحمته بقرعة (٤٩٧) أربع مائة وتسعة وتسعين من فتاويه المهدية في الوقائع  
المصرية وسأل المدعي القاضي ان يسأل المدعي عليه سواء كان من المستحقين أو وكيل أو ناظر عن المستحقين فمأله  
وأجاب المدعي عليه بقوله نعم ان فلانا وكل وكالته معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته ولكن  
ليس لي علم بوقفية هذا المحل الذي ذكرته في دعوائك ولا أعلم شهرتها واستفاضتها فليس لك على شيء من هذا الوجه  
الذي تدعيه فمعد ذلك طلب القاضي مفه بينة فاحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهود يشهدون له وطلب منه  
أخذ شهادتهم فاجابه القاضي لذلك وشهد الشهود بالوقفية كما ذكره المدعي على وجهها وساقوا الشهادة على  
طريقها وذكر وان فلانا بن فلان بن فلان وقف هذا المحل المذكور في هذه الدعوى على كذا بشرائطها

مطلب في اثبات  
الوقفية

مطلب لا بد من اثبات  
التوكيل عند غيبة  
الموكل ولو أقر به الخصم

كذا وكذا وسلمه للمتولى حين الوقف ولتحقق شرط الوكالة بآبائهم وتحقق لزوم المال المدكور على المدعى عليه  
 بشهادة الشهود المدكورين كلف القاضي المدعى عليه بإدلاء المبلغ المدعى به إلى المدعى بعد تزكية الشهود  
 ثم علمنا وأمر القاضي بكتابة هذا المحضر والسجل وتسليم المحجة للمدعى عند طلبها منه في كتب الموثق ما ذكر وقوع  
 القاضي على صدره وكتب في آخره على ما هو المعتاد في كل زمان ثم استفتوا عن صحة السجل المذكور كما هو  
 فاجاب بعض مشايخنا بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في عمله الفساد فيه منهم قال لان  
 الشهود وشهدوا على أصل الوقف وهي جائزة وعلى شرائطه لا تصح وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود  
 شهدوا بمعا لا تقبل على أصل الوقف أيضا لان الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود  
 لم يتم فصل الحكم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بما فقد أو بما لا يحل لهم ان يأثروا به فهو بحسب ذلك  
 فسقطهم والقسط يمنع قبول الشهادة وجهلهم ذلك لا يكون عذرا لان هذا من الأحكام والجهة بل بالحكم في دار  
 الاسلام لا يكون عذرا لان الدار مذكرة لهم فيه لشيوع الخطأ وبعضهم قال انما فسد المحضر لانهم ذكروا  
 المتولى المتولى ولم يسموه ولم يذكر واسمه للجمع انه يلزم ذلك في الغائب بل ذكره مجهولا والتسليم الى  
 المجهول لا يفتحق والتسليم شرط لصحة الوقف عند الامام (وانا أقول) ولا يعتمد على هذه العلة لان الفتوى على  
 قولهما في ان التسليم غير شرط في صحة الوقف وانما الاعتماد على العلة الأولى وعندى ان الدعوى من الوكيل  
 على رقبية ذلك المحل على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالصة عما ذكره من وجه آخر لان  
 الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرطاً حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له  
 والانسان لا يصلح خصمه في اثبات شرط حقه باثبات فعل الغائب اذا كان فيه ابطال حقه الأخرى ان من علق  
 حقه عليه بطلاق فلان امراته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا تقبل بينته والمعنى فيه ما ذكرناه هكذا ذكر  
 المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينة العبد والاول  
 أصح هندية وعلمه الفتوى طحاوى عن الهندية في غير هذا الموضع عن السراجية ولكن عمل  
 القضاة اليوم على ما أتى به بعض المتأخرين من قبول الشهادة بالشهرة لاجل اثبات شرائط الوقف وانه  
 المختار كما في المجتبى واعتمد في المعراج وأقره الشرنبلالى وقواه في القنع بقوله لم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة  
 شرائطه ومصارفهما كان عليه في دواوين القضاة بقى للضرورة كما في شرح الدر المختار للعلامة الاعلى  
 وأيده في رد المختار بما نقله عن الفتاوى الخيرية فارجع اليه ان أدوته والذي عليه عمل القضاة الآن انه لا بد من  
 اثبات التوكيل أولاً بعد صحة الدعوى قبل سؤال الخصم المدعى عليه ليعلم كون المدعى خصماً من أول الامر  
 أو اخباره بنفس القاضي بمحصول التوكيل لديه لان خبره بقبول حال قيام ولايته كما لو أخبر بمحصوله في اثباته  
 المرافعة لديه وكذا اذا شهد الشاهد بذلك فانه بعد شهادته منه بذلك ولا يحتاج الى قوله أشهد بان فلان بن فلان  
 ابن فلان وكل فلان بن فلان بن فلان بكذا وانه قبله منه بان ذكر صيغة التوكيل بتمامها وكذا ايضا اخباره  
 بتزكيت الشاهد فانه يقبل ذلك منه وان لم يذكر صيغة التزكية ولا يشترط ذلك في كلام المدعى وغيره بل الأولى  
 ذكره ليعلم التوكيل وصحته أو عدمه صراحة ان لم يخبر القاضي بمحصوله منه لديه

﴿محضر في اثبات الوصايا﴾

مطلب في اثبات  
الوصايا

ادعى هذا الذى حضر مكلفا ثامنا على هذا الذى حضر معه ان اخاهذا الذى حضر فلان بن فلان بن فلان وفى  
 وترك من الورثة أباه فلان المذكور وأمه فلانة بنت فلان بن فلان ومن البنين فلان بن فلان وبنات فلانة  
 وفلانة وزوجته تسمى فلانة بنت فلان بن فلان فقط ولا وارث له غيرهم وانه أوصى الى هذا الذى حضر في صحة  
 عقله وبدنه وجواز أمره طائعا في جميع تركته وما يخلفه بعده من المال القليل أو الكثير وانه قبل منه هذه  
 الوصاية وقبلى القيام بها بعد وفاته وأن لاخته الميت على هذا الذى حضره معه كذا درهم ووزنه سبعة مثاقيل  
 نقد بكذا حالة وأن له البيعة على ما دعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فتدبنا بقول المدعى ان البيعة على  
 ما دعى ولم يبدأ به المدعى عليه لانه وان أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب  
 الاقضية وهو قول محمد أخيراً حتى لا يبرأ المدعى عليه من الدين بالدفع له ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى

ايام بالتفريق بين بعد مضي مدة التأجيل انما بطله في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما فيها  
اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة الموجودة فيه بلسانها رضاه صحيحا او بقولانه وصل اليها  
في مدة التأجيل وقد اقربت بوصولها اليها ويشبهه ان أنكرت ذلك

محضر في دعوى شركة العنان وصورته

مطلب في دعوى شركة  
العنان

اذعي هذا الحاضر المكاف طائعا على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في  
تجارة كذا على رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرف في مال الشركة ويتصرف وينفرد كل واحد منهما  
برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة أو خسران فهو عليه ما على قدر رأس  
المال لكل واحد منهما وأحضركل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا  
واحد وجميع مال الشركة في يده هذا المحضر وانه تصرف فيه ورجح كذا افواجب عليه الخروج من رأس  
ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وان كان في الشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في  
صورة الصلح اذعي عليه بجميع ما تضمنه الصلح من الشركة في المال المبين قدره في الدعوى بالربح المشروط  
فيها وخط كل واحد رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصلح من أوله الى آخره بتاريخه وجعله  
جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وان هذا الذي أحضره ورجح كذا افواجب عليه مرد رأس مال  
هذا الذي أحضره مع حصته من الربح الى هذا الذي أحضره ورأس ماله كذا ورجحته من الربح كذا وبنتم  
المحضر (وأمأ محضر دفعها) فهولن يدعي هذا الذي أحضره مكافا طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع  
دعوى هذا الذي أحضره معه وبقوله انه مبطل في هذه الدعوى لماله قدا قامه قبل هذه الدعوى ودفع  
رأس ماله الى يده مع حصته من الربح وانه قد أخذ جميع ذلك منه بتسليمه حلة ذلك اليه وبنتم المحضر (محضر  
في اثبات الوقفية) حضر فلان هذا أو أحضره معه فلانا هذا وادعي فلان هذا الذي أحضره المكاف طائعا على من  
أحضره معه فلان هذا بقوله ان فلانا بن فلان بن فلان الغائب عن هذا المجلس وكافي عن نفسه طائعا في حال  
صحته الشرعية وأقامني مقامه في طلب حقوقه من الناس وقضاه له من هذا الوقف الذي تحت يده هذا المدعي  
عليه بمان موكل من المستحقين فيه فوكيلا شرعيا وقبيل منه هذا التوكيل انفسى ومعالى من الوكالة  
الذكورة اطالب هذا المدعي عليه بدفعه مبلغ كذا الذي يستحقه موكل من ربيع هذا الوقف المذكور ولا حوزة  
له واسلمه الى موكل الغائب المذكور بمان مورث موكل فلان بن فلان بن فلان وقف في صحته المعتمدة شرعا  
طائعا هذا المحل الفلاني وبين حدوده على أخيه موكل فلان المذكور وعلى أخته فلانة فقط بشرائط وهي كذا  
وكذا واسلمه الى المتولى الذي كان ولاه في يوم وقفه وصارت وقفية هذا المحل مستفيضة ومشهورة وصار هذا الوقف  
من الاوقاف القديمة المشهورة وبه ان أثبت وكالته المذكورة ادعي بما ذكر أو اثباته بد الدعوى المذكورة  
اذالم تكن حاصله لدى القاضي المترافع لديه لانه يلزم اثبات التوكيل بالخصوصة بالبينة عند غيبة الموكل ولو  
كان الخصم أي المدعي عليه مقرا به لمتكن الوكيل المدعي من اثبات الحق المدعي به بالبينة مالم يكن التوكيل  
مستحلا بين يدى القاضي المترافع لديه بحضور الخصم أي الوكيل المدعي بان حضر الموكل لدى هذا القاضي  
أما أدونة مع الخصم أي الوكيل المدعي ووكيل الوكيل المذكور لديه فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ  
لاثباته فوكيله المذكور كما قاله شيخنا وشيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الشيخ محمد الباسمي الحنفي الازهرى  
المصرى المهدي نفعه الله برحمته بتمرة (٤٩٧) أربع مائة وسبعة وتسعين من فتاويه المهدية في الوقائع  
المصرية وسأل المدعي القاضي ان يسأل المدعي عليه سواء كان من المستحقين أو وكيلا أو ناظرا عن المستحقين فعالة  
وأجاب المدعي عليه بقوله نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته ولكن  
ليس لي علم بوقفية هذا المحل الذي ذكرته في دعواك ولا أعلم شهرتها واستفاضتها ليس لك على شيء من هذا الوجه  
الذي تدعيه ففند ذلك طلب القاضي منه بيينة فاحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهدوه يشهدون له وطلب منه  
أخذ شهادتهم فاجابه القاضي لذلك وشهد الشهود بالوقفية كما ذكره هذا المدعي على وجهها وسأوا الشهادة على  
طريقها وذكر وان فلانا بن فلان بن فلان وقف هذا المحل المذكور في هذه الدعوى على كذا بشرايطه

مطلب في اثبات  
الوقفية

مطلب لادمن اثبات  
التوكيل عند غيبة  
الموكل ولو اقر به الخصم



كذا وكذا وسلم للمتولى حين الوقف ولتحقق شرط الو كالة بائنهاتها وتحقق لزوم المال المذ كور على المدعى عليه  
 شهادة الشهود المذ كور بن كلف القاضي المدعى عليه بإداء المبلغ المدعى به إلى المدعى بعد تزكية الشهود سراً  
 ثم علمنا وأمر القاضي بكتابة هذا المحضر والسجل وتسليم المحبة للمدعى عند طلبها منه فكتب الموثق ما ذكره ووقع  
 القاضي على صدره وكتب في آخره على ما هو المعتاد في كل زمان ثم استفتوا عن صحة السجل المذ كور كما هو  
 فاجاب بعض مشايخنا بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في عملة الفساد فيه منهم قال لان  
 الشهود شهدوا على أصل الوقف وهي جائزة وعلى شرائطه لا تصح وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود  
 شهدوا بما لا تقبل على أصل الوقف أيضاً لان الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود  
 لما لم تحمل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بما فقد أو بما لا يحمل لهم ان بأقوابه فهو بحسب ذلك  
 فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجعلهم بذلك لا يكون عذراً لان هذا من الأحكام والجهل بالحكم في دار  
 الاسلام لا يكون عذراً لان الدار مذ كره لهم فيه لشيوخ الخطاب وبعضهم قال انما فسد المحضر لانهم مذ كروا  
 المتولى المتولى ولم يسموه ولم يذكروا نسيبه ليجتمع انه يلزم ذلك في الغائب بل ذكره مجهولاً والتسليم إلى  
 المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف عند الامام (وأنا أقول) ولا يعتمد على هذه العلة لان الفتوى على  
 قولها في ان التسليم غير شرط في صحة الوقف واعمال الاعتماد على العلة الاولى وعندى ان الدعوى من الوكيل  
 على وقفية تلك المحل على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالصة عما ذكره من وجه آخر لان  
 الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرطاً حقيقياً باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له  
 والانسان لا يصلح خصماً في اثبات شرط حقه باثبات فعل الغائب اذا كان فيه ابطال حقه الأبرى ان من علق  
 عتق عبده بطلاق فلان امرأته اقال القاضي لا يسمع دعوى العبد ولا تقبل بينته والمعنى فيه ما ذكرناه هكذا ذكر  
 المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينة العبد والاول  
 أصح هندية وعلمه الفتوى طحاوى عن الهندية في غير هذا الموضع عن السراجية ولكن عمل  
 القضاة اليوم على ما أفتى به بعض المتأخرين من قبول الشهادة بالشهرة لاجل اثبات شرائط الوقف وانه  
 المختار كما في المجتبى واعتمده في المراج وأقره الشرنبلالى وقواه في الفتع بقوله بسلط بمنقطع الثبوت المجهولة  
 شرائطه ومصاريفه بما كان عليه في دواوين القضاة يعنى للضرورة كما في شرح الدر المختار للعلامة العلافى  
 وأيده في رد المختار بما نقله عن الفتاوى الخيرية فارجع اليه ان أودته والذي عليه عمل القضاة الآن انه لا بد من  
 اثبات التوكيل أولاً بعد صحة الدعوى قبل سؤال الخصم المدعى عليه ليعلم كون المدعى خصماً من أول الامر  
 أو اخبار نفس القاضي بمحصول التوكيل لديه لان خبره مقبول حال قيام ولايته كالأخيه بمحصوله في اثباته  
 المرافقة لديه وكذا اذا شهد الشاهد بذلك فانه بعد شهادته منه بذلك ولا يحتاج الى قوله أشهد بان فلان بن فلان  
 ابن فلان وكل فلان بن فلان بن فلان بكذا وانه قبله منه بان يذ كر صيغة التوكيل بتمامها وكذا ايضا اخباره  
 بتزكيته للشاهد فانه يقبل ذلك منه وان لم يذ كر صيغة التزكية ولا يشترط ذلك في كلام المدعى وغيره بل الاولى  
 ذكره ليعلم التوكيل وصحته أو عدمه صراحة لم يخبر القاضي بمحصوله منه لديه

محضر في اثبات الوصايا

مطلب في اثبات  
الوصايا

ادعى هذا الذى حضر مكلطاطا على هذا الذى حضره معه ان اخاهذا الذى حضر فلان بن فلان بن فلان توفى  
 وترك من الورثة أباه فلانا المذ كور وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وبن النين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة  
 وفلانة وزوجته تدي فلانة بنت فلان بن فلان فقط ولا وارث له غيرهم وانه أوصى الى هذا الذى حضر في صحة  
 عقله وبدنه وجوارحه طائعا في جميع تركته وما يخلفه بعده من المال القليل أو الكثير وانه قبل منه هذه  
 الوصاية وتولى القيام بها بعد وفاته وان لاجله الملت على هذا الذى حضره معه كذا درهما وزنه سبعة مثاقيل  
 نقدا كذا حاله وان له البينة على ما دعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقديدا نقول المدعى ان البينة على  
 ما دعى ولم يبدأ به المدعى عليه لانه وان أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب  
 الاقضية وهو قول محمد أخيرا حتى لا يبرأ المدعى عليه من الدين بالدفع له ولان الجواب انما يستحق به مدعى

الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما باثبات الوصاية وطه ذابا بقوله وان له البيعة على ذلك وطلب من  
القاضي سؤال المدعى عليه عن دعواه هذه فسأل القاضي المدعى عليه عن جميع ما ادعى به عليه هذا المدعى  
في دعواه المذكورة فآثر المدعى عليه هذا ان فلان بن فلان بن فلان أخى هذا المدعى الذى حضر عليه كذا  
درهما وزنه سبعة مثاقيل بنقديلا كذا حالة وانكر ما عند ذلك فعند ذلك كلف القاضي المدعى احضار بيعة  
تثبت له ما ادعى به فاحضرها وسأل القاضي ان يسمعها فسمعها القاضي وشهد جماعة طه ذابا المدعى على هذا  
المدعى عليه بان فلانا بن فلان بن فلان أخاه هذا المدعى الذى حضر وقد عرفه معرفة تامه باسمه ونسبه ووجه  
توفى الى رحمة مولاه وترك من الورثة أباه فلانا بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان ومن البنين  
فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامراه تسمى فلانة بنت فلان بن فلان لم يحضر واهذا المجلس  
وذكروا انهم لا يعرفون له وارثا غيرهم وان المتوفى أشهدهم في صحة عقه له وبدنه طائعا انه جعل أخاه هذا الذى  
حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما خلفه وان هذا المدعى كان حاضرا في مجلس الاشهاد وقبل منه الوصاية  
المذكورة التي ادعاها يدعوا في هذا المجلس طائعا وقد عرف القاضي الشهود بالعدالة ورضى بشهادتهم  
أو هداهم مرا ثم علناه بأن مكن المدعى عليه من الطعن في شهادتهم ولم يأت به فعند ذلك سأل المدعى  
الوصاية هذا الذى حضر القاضي القضاء له بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة أخيه فلان  
وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعى عليه هذا بما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيها والقضاء  
بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فانفذ القاضي القضاء بوفاته فلان بن فلان بن فلان أخى المدعى هذا الذى  
حضر وعدد ورثته وهم فلان وفلان الى آخره على ما جتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء  
بوصاية فلان بن فلان يعنى الموصى الى أخيه هذا الذى حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما جتمع  
عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد ان انتهت عدالته وأمانته وانه موضع هذه الوصاية وأمره بان يقوم بجميع  
تركة أخيه فلان المتوفى المذكور ويكون قد أقام مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزم القاضي المدعى  
عليه بما أقر به عنده لفلان بن فلان بن فلان من الدراهم الموصوفة في الدعوى وأمره بدفعها الى فلان  
الذى حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على مسمى ووصف في الدعوى المذكورة فجمع من  
المدعى والمدعى عليه والشهود كما هو الرسم المعتاد في الدعوى والخصومة وما قدمناه عن فتاوى شيخنا في  
الوكيل يقال في الوصى على قول محمد الذي ذكره صاحب التفتيش فلا تغفل وهناك دهمى أخرى وهي  
ادعى هذا الذى حضر المكلف طائعا على هذا الذى حضر معه ان فلانا أوصى اليه وجعله وصيا بعد  
وفاته في تسوية أمور أولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار الثلث من جميع تركته بعد وفاته وصرف ذلك  
في الخبز وأبواب البراءة صحتا وان هذا الذى حضر قبل منه هذا الانصاء المذكور وقبولا صحتا وها  
طائعان وان هذا الانصاء كان آخر وصية أوصى بها اليه وتوفى الموصى وهو ثابت على هذه الوصاية من  
غير رجوع عنها واليوم هذا الذى حضر وصى في تسوية أمور أولاده هذا المتوفى الصغار وفي احرار الثلث  
من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصى على الوجه الذى ادعى هذا المدعى وان من مال هذا الموصى على  
هذا الذى أحضره كذا وفي يده كذا فوجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك  
وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فأجاب الى آخر ما هو معلوم

﴿محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك﴾

ادعى هذا الذى حضر المكلف طائعا على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة له بكذا  
درهما والزامه بالخروج عنها اليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه انه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له  
ولا عرض ويخرج بذلك عن حالة الاغنياء والشهود يشهدون ويقولون لانعلم له مالا ولا عرضا ويخرج  
بذلك عن حالة الاغنياء وهو اختيار الخصاف واختيار الفقهاء ابن القاسم وينبغي للشهود ان يقولوا اليوم  
مفلس ومعدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية  
﴿وسجل هذا المحضر﴾ يكتب في موضع الثبوت وثبت عندى انه مفلس ومعدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب

مطلب في اثبات  
الاعدام والافلاس  
على قول من يرى ذلك

بدنه اتى عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدا فقيرا  
لا يملك شيأ الى آخره

مطلب في دعوى  
الميراث

### محضر في دعوى الميراث

صورته رجل مات لجاء رجل وادعى طائعا ميراثه له صوبه بنوه اعم وأكام الشهود بعد الدعوى على النسب  
بذكر النسب الى الحد ثم ان منكر هذا النسب والميراث أقام بيئته ان حد الميت فلان وهو غير ما ادعى واثبت  
المدعى به هل تدفع بهذه دعوى المدعى وبينته فكان فيه جواب نجم الدين التسي رحمه الله انه ان وقع القضاء  
بالبيئته الاولى لا تدفع \* وان لم يقع القضاء بالبيئته الاولى لم يجز القضاء بما حدى البيئتين لوجود التناقض  
قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم الخبر بالكوفة من هذه السنة وعنى العبد يوم الخبر كة من هذه  
السنة \* وقيل ينبغي أن لا تدفع بيئته المدعى ولا تقبل بيئته المدعى عليه لجواز تعدد الأسم لانها لو قبلت اما ان  
تقبل على اثبات اسم الحد ولا وجه اليه لانه ليس بخصم في ذلك واما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعى ولا وجه اليه  
أيضا لان البيئته على النفي غير مقبولة \* وهو نظير ما لو ادعى على غيره انه أقرضه ألف درهم في يوم كذا من  
سنة كذا في بلد كذا أو أقام المدعى عليه البيئته انه في ذلك اليوم بعينه كان في مكان كذا أو سمي مكانا آخر  
لا تقبل بيئته المدعى عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي \* ولكن في الهندية من الباب التاسع في الشهادة  
على النفي والاثبات رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليه مائة دينار وقدمات أي قبل استيفاء  
شي منها وصارت ميراثا له بوجه وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المدعى عليه قد كان لابي مائة دينار  
الا أنني أدبت منها ثمانين دينارا الى أبيك في حياته وقد أقرأوك لي بالقبض ببلدة سمرقند في نقي في يوم  
كذا بالفاظ فارسية وأقام على ذلك بيئته فقال المدعى للمدعى عليه انك مبطل في دعواك أقرارا بقبض  
ثمانين دينارا منك لما ان أي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة  
وأقام على ذلك بيئته هل تدفع بيئته المدعى عليه بيئته المدعى \* فقول لا الا أن تكون غيبة أي المدعى  
عن سمرقند في اليوم الذي شهد به الشهود المدعى عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرة  
مستفيضا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بيئته المدعى عليه كذا في الذخيرة  
انتهى \* ونقله في رد المختار من الدعوى وأقره \* وهذه الصور التي كتبناها قد خلصناها من  
محاضر الفتاوى الهندية \* فهي أصل في جميع الدعاوى لانها لا تحصى ولا يشبه بعضها بعضا الا أن التوثيق  
قد اختلف الآن عما كان لاختلاف الالفاظ والامادات وتقييد بعض الحوادث بما صدر به أمر مولانا  
السلطان في هذا الزمان وعلم منها ان محض السجل هو عبارة عن ذكر الدعوى واعادتها من الكاتب مرة  
أخرى من نفس المكتوب في الدعوى مع لفظ الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من ذلك يحكم القاضي على حسب  
ما اقتضته الدعوى والشهادة بالوجه الشرعي الا أنه لا بد من ذكر بيان أسباب الحكم من القاضي في كل مراجعة  
من الحوادث التي تسمع لديه لصدر رامي الامر بذلك كما هو مدون بالجملة السلطانية في مادة (١٨٢٧)  
ولا تحمة المحاكم الخديوية في مادة (٧٤)

### خاتمة نسأل الله سبحانه وتعالى حسنها

ولا تقبل شهادة من آدمي وأصر على حلق لحيته سواء كان عادة لاهل بلده أولا \* اذا اصرار على الصغيرة  
فسق فالمدعي المصير على حلقها أو بعضها بان كان يتقصها عن القبضة أو يريدها لا تقبل شهادته شرعا لانه  
لم يجه أحد من أهل المذهب اذا السنة فيها قبضة بأن يقبض الرجل على لحيته بيده ويقطع ما زاد على قبضته  
ولا يمكن عمل القضاء الآن على القبول مطلقا بعد أو يغير عند اذا كان الحلق عادة لاهل بلده في الديار المصرية  
وغيرها قبل وهو عجيب لمخالفة لما هو عليه ولا يعلم له وجه وقد قال العلامة العلائي في شرحه الدر المختار  
لمن تروى الابصار من كتاب الصوم قبيل فصل عوارضه ان الأخذ من الاحية وهي دون القبضة كما  
يفعله بعض المتأخرين ومحنة الرجال لم يجه أحد \* وأخذ كلها من يهود الهند وجموس الاعاجم \* انتهى  
بلفظه وعليه فلا يوجد في زماننا من يصلح ان يكون شاهدا الا ما ندر \* قلت \* والتحقيق المتيقن به ما عليه

عمل القضاة الآن من القبول اذا كان الخلق معتادا في بلد الشاهد كما أفتى به الحامدي في فتاواه المشهورة  
 بالفتاوى الحامدية من كتاب الشهادات وذكر ان وجهه هو تصريحهم بأن الخروج للفرجة عند قدوم  
 الأمير ينبغي ان يكون على حسب اعتياد أهل البلد فان كان من عادتهم انهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه  
 ولا يستخفون به فله فمبني أن لا يقدح في قبول شهادته يعني ومن خلق لحبته أو قصرها يجري فيه ذلك وان  
 نازعه فيه خاتمة المحققين العلامة ابن عابد بن في تنقيحها ولم يرضه \* ولا يرد علينا قولهم ان الادماني  
 والاصرار على الصغيرة فسق ان سلمنا الفسق بالاصرار والادمان اذ يمكن أن يقال في الجواب عنه بأن المداومة  
 على الخلق لا تعلم لغير الملام له وان الاصرار أمر باطن لا اطلاع لنا عليه \* وأما ان علمت مداومته للخلق  
 أو التقصير والاصرار على ذلك لغير الملام له بأن صرح به نفسه فذلك لا يفسق بذلك \* وقد يقال انه  
 يفسق وهو الظاهر وعلى كل حال فشهادته مقبولة لان الفاسق أهل للشهادة عندنا فتصريح شهادته وتقبل  
 حتى لو قضى بها قاض صرح قضاؤه ونفذ لانه وقع في فصل مجتهد فيه كما نقله العلامة محمد بن عبد الله التمر تاشي  
 مصنف التنوير عن يعقوب باشا وبيده ما سئل عن الاشياء والنظائر \* ويؤيد الاول ان العلة في  
 قبول شهادته هي كون الخلق أو التقصير صار عادة للخلق وأهل بلده كما صرحوا به في نظيره \* اذ العادة  
 معتبرة وحكمة عندنا فالقبول وعدمه دائر ان معها كيف ما دارت \* فان كان عادة كما ذكرنا تقبل شهادته  
 والا فلا \* وللعديتين الشرعيتين اللذين ذكرهما السيوطي في الجامع الصغير \* مارآه المسلمون حسنا  
 فهو عند الله حسن \* ومارآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئ \* وفي الاشياء من الف الف الثالث من الجمع  
 والفرق الفسق لا يمنع أهلية الشهادة \* وفيها أيضا من القواعد الكلية \* القاعدة الرابعة \* المشقة  
 تجلب التيسير \* والاصل فيها قوله تعالى \* يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر \* وقوله \* ما جعل  
 عليكم في الدين من حرج \* وفي الحديث \* أحب الدين الى الله تعالى الخفيفية السمحة قال العلماء  
 يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته \* انتهى وذكر فيها ان أسباب التخفيف  
 في العبادات وغيرها سبعة \* وعد منها عموم البلوى \* ولا شك ان خلق اللحية أو تنقيصها عن القبضة  
 مما عمت به البلوى في هذا الزمان \* ولان الاصل عندنا ان ماضق على الناس أمره اتسع حكمه \* ومما عمت  
 بلبته \* سقطت قضيته \* وقال فيها من القواعد الكلية القاعدة السادسة \* العادة محكمة \* وأصلها  
 قوله عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن \* انتهى قال الحافظ السخاوي في المقاصد  
 الحسنة \* ورواه الامام أحمد في كتاب السنة وقال ان الله تنظر في قلوب العباد فاختر له محمد صلى الله  
 عليه وسلم فبعثه برسائه \* ثم تنظر في قلوب العباد فاختر له أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء دينه \* فبا  
 رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن \* ومارآه المسلمون سيئا فهو عند الله قبيح \* وهو موقوف حسن  
 انتهى \* وذكر في الاشياء أيضا في المبحث الثاني من القواعد الكلية أغما تقصير العادة اذا طردت  
 أو غلبت \* اهـ والخالف للحيثه أو المقصر لها عن قبضة هو الغالب في زماننا لم نقل هو المطرر كما لا يخفى  
 وفي هذا القدر كفاية بقي ان هذا اذا كان الخلق أو التقصير بلا عذر شرعي \* وأما به من كان الخلق  
 مرابطا كالسكري وأمره الجند وفانهم مستثنون لضروره ارباب العدو بحلقها فتقبل شهادتهم شرعا وان  
 لم يكن الخلق معتادا لأهل بلده كما استثنى ذلك من حرمة استعمال الذهب والفضة والخمر برقتهم صرحوا  
 بأنه يحمل للجندى المتأهل للحرب استعمالها عند ما لضروره ارباب العدو بغيرها ولما علمنا بأن وضع الجندى  
 نشان الذهب أو الفضة على ساعده ولدفع الخمر ايضا لبس الحرير ولدفع ضرر القمل وضروره دفع مضرة  
 السلاح ايضا له بسمكه وطراوتها \* وعند الامام الأعظم لا يجوز ذلك ويكره دليل كل يعلم من كتاب الحظر  
 والاباحه من شرح الدرر وحواشيه \* فحصل مما ذكرنا كما حققناه في تقريرنا من الابار ونحف الاخبار \*  
 على رد المختار \* ان شهادة الخالف للحيثه أو المقصر لها عن قبضته مقبولة عندنا على المفتي به اذا كان خلقها  
 معتادا عند أهل بلده سواء كان خلقه أو تقصيره بعذر شرعي أولا \* وان لم يكن معتادا فلا تقبل شهادته بدونه  
 الا في الجندى ونحوه للضروره وهي وجود المندر الشرعي المبيح لذلك وان المعتاد الغالب في الديار المصرية



هو والتقصير دون الخلق وفي الديار العثمانية كالأهم اعتبارا وغالب هذا ما ظهر لي تفقها أخذ من كلامهم ولم  
أره صريحا فانظر مولا تقلد فانه يعنى عن ادراك الحقائق \* واغتنم تحريم هذا المقام \* فانه واف في المرام  
والسلام الختام \* ولا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق أو المجامع \* ولا من يلعب بالطاب المشهور في  
زماننا وبلادنا \* ولا تقبل لو شهد ان الطالب قد أبرأ أباه أو احتمال يدسه على فلان اذا كان الطالب منكرا \* ولا  
الاعجب سواء عني قبل العمل أو بعده فيما تجوز فيه الشهادة بالسمع أو لا تجوز \* اما اذا عني بعد الاداء قبل  
القضاء فلا تقبل لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لان قيام أهليتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها محجة عنده  
\* ومحمد في ما طريقه السماع أولا \* وزفر في ما طريقه السماع فقط \* وقال أبو يوسف يقضي بشهادته في غير  
الحدود والقصاص وما لا يحتاج فيه الى الاشارة لحصول المقصود بالعبارة \* قال الاتقاني اعلم ان الشاهد اذا  
عني أو خرس بعد اداء الشهادة قبل الحكم به المبحر الحكم بها \* عند أبي حنيفة ومحمد \* خلافا لابي يوسف كذا ذكر  
الخصاف الخلاف في أدب القاضى وذكر قول الشافعى مع أبي يوسف في الاسرار ووجه قول أبي يوسف  
انه معنى طرأ بعد اداء الشهادة فلا يمنع الحكم بها كالمات الشاهد ان بعد اداء الشهادة أو غابا أو جئنا أو عينا  
بعد الحكم بها انتهى \* وقال صدر الشريعة وقوله أظهر \* ووجه الظهور بان العمى اذا لم يكن مانعا عن  
الاداء اذا تحمل بصيرا عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء به \* ادائه بصيرا يكون في غايه الظهور  
عندهما لانه لا تأثير في نفس قضاء القاضى للعمى العارض للشاهد بعد ادائه شهادته \* قاله الملاعب \* الحلبي في  
حواشيه على الدرر والفرر \* ولا تقبل شهادة الاخرس \* والمملوك \* ولا المفل \* ولا المعروف عن قدر الأشخاص  
الذين في مركب التعدية أو السفر \* ولا الوكلاء المقتلة الذين هم على ابواب المحاكم \* ويتوكلون في الدعوى  
والخمسة لدى القاضى الشرعى لدناءتهم وقيل لهم ذلك لان الناس لا يقصدون منهم الا الاعانة على اغراضهم  
الباطلة ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط \* واما العدل منهم في قبول \* ولا يعرفهم مشايخ جميع  
البلاد والحرف \* ولا مسلم حذفي ذنف وان تاب \* ولا التلميذ الخاص لاسناده \* ولا الخنف الذى يتولى  
\* والمفتى بالاجرة \* والمفتية \* ولا الناحية للغير \* ولا المدو بسبب الدنيا بان كان يفرح لحزنه \* ويحزن  
لفرحه سواء كان على عدوه أو غيره لانه فاسق على ما روى التنبيه الثامن \* ولا معتاد الشتم ولولداية \* ولا  
مانع الزكاة \* ولا الطفيل اذا صار عادلة \* ولا المسخرة \* ولا شديد البخل \* ولا المترصد لبيع كفاف  
الموتى \* ولا الوكيل المتخاصم في حادثة \* ولا النساء في الحدود والقصاص ولا مدمن الشرب لله ومطلقا  
نحو راوغيرها \* ومن يلاعب الغلمان والاحداث في المجامع \* وضارب الطنبور والمزامير \* ومن  
يجلس مجالس القبور \* أو يرتكب ما يوجب الحد \* أو يكشف عورته عند الناس \* ومن يلعب  
بنرد أو يمارى بشطرنج اذا وجد فيه القمار أو وقت صلاة \* أو أكثر الحلف عليه أو اللعب به على الطريق  
أو يدكر عليه فسقا \* بخلاف التردد فانه مسقط لها مطلقا \* ولا آكل الربا اذا اشتهر به \* وآكل مشبع في  
الطريق \* ولا من يستجيب في حضور الناس \* ولا من يظهر سب السلف أو الخلف \* ولا الوصى بحق لليت  
ولو بعد العزل مطلقا \* وكل من صار خصما في حادثة \* ولا آكل مال اليتيم \* وتارك الجماعة استغفا  
أو مجانة أو فسقا \* ولا الرافض \* ولا المشعوذ \* والداغرا الفاسق الذى لا يبالى بما يصنع \* ولا مصارع  
الاحداث في المجامع \* والهندي للامير ان كان ممن يحصون \* وان كان ممن لا يحصون تقبل وما لا يحصى ما زاد  
على المائة كذا في الهندية \* ولا محضر القاضى \* ولا الصكاك كاتب القاضى أو غيره اذا لم يكن عدلا بان زاد  
خلاف الواقع في الصلح وكان مضرا \* ولا افوكا المشهور في زماننا لانه يريد ان يجعل الباطل حقا والحق  
باطلا اذا لم يكن عدلا \* ولا من يطير الحمام لانه يطالع على عورات النساء المخدرات \* ولا الرعية للعامل  
\* ولا الرئيس \* ولا من له نوع ولاية عليه اذا كانوا يحصون مائة قاتل كما قيده في الهندية \* ولا الجاهل على  
العالم الشريف لعدم الولاية \* والمراد به من يستخرج المعنى من التركيب كما ينبغي \* ولا من بدأ  
بالشهادة قبل الطلب من صاحبه أو المشهود به مالى \* ولا الاقف الذى ترك الختان استغفا بالدين \* أو تركه  
بلا عذر ورضى به \* أما الخاف على نفسه منه فتقبل \* ولا سارق ولو لقمه \* ولا قاطع طريق ولا زان \* ولا من

يعمل عمل قوم لوط \* ولا من يشرب ليسهر منه \* ولا من تقوته الصلاة باللعب \* ولا من يحلف بالإيمان الكاذبة \* ولا من يأكل الحرام ولا يبالي من أين اكتسب المال \* ولا تقبل شهادته على فعل أبيه إذا كان فعلاً مزمواً وكان فيه لايه منفعه ظاهرة اتفاقاً ولا فعلى قولهما لا تقبل \* وعن محمد وابتان \* ولا على كل شيء من فعل الأب من نكاح أو طلاق أو بيع \* وكذا على أقرار أبيه بذلك \* ولا من في كلامه لين أن كان بعمده تشبهاً بالنساء \* وإن كان خلفه ولا يشبه بهن تقبل شهادته \* ولا شهادة الصديق لصديقه إذا أدت إلى أن يتناول كل منهما من مال الآخر بلا ذنب \* ولا من يؤخر الفرض بعد وجوبه بلا عذر أن كان له وقت معين كالصوم والصلاة \* ولا من يجلس مجالس الغناء أو الفسق أو يتبع صوت المغنية \* ولا من يسمع الغناء \* ولا من تظهر عليه الكرامة مع فسقه لأنها قد تظهر على يد فاسق بل كافر كالسامري فإنه لما رأى فرس جبريل عليه السلام أخذ من تراب حافرها وجعله في الجمل فخار \* وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وارضاه \* لو رأيت صاحب بدعة بطريق الهواء لم أقبله حتى يتوب عن بدعته ذكره أبو نعيم \* ولا أهل السجبن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم فيه \* ولا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في اللعب \* ولا النساء فيما يقع منهن في الجماعات على بعضهن وإن مست الحاجة إليه \* ولا من يسمع أذان الجمعة فانتظر إقامتها \* ولا المرتد \* ولا الإنسان لابن ابنه على ابنه \* والراجح القبول لأن إقدامه بالشهادة على ولده وهو أعز عليه من ولد ولده دليل واضح على صدقه فتنتفى التهمة التي ردت لأجلها الشهادة \* ولا شهادة الأب على ولده لأنه لا يذنبه أو ابنه الآخر للثمة \* ولا شهادته على أن امرأة أبيه بأنها ارتدت وهي تنكر أن كانت أمه حية ادعت أولاً لا تتفقاها \* والأفان ادعى الأب لم تقبل والاقبلت \* ولا تقبل شهادته على أبيه أنه طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول ثم تزوجها إن كان أبوه يدعي ذلك والاقبلت \* ولا تقبل إذا شهد على أبيه أنه خالع امرأته على مهرها إن كان أبوه يدعيه دخل بها أولاً والاقبلت ادعت هي أولاً \* ولا تقبل شهادة ولد الجارية الحرة من ولاها أعتقها على ألف درهم إن كانت تدعي والافتقل \* وإن شهد ابن المولى وهو يدعي لم تقبل وعققت لأقراره بغير شيء ولا تقبل \* بخلاف ما إذا شهد على هتق أبيهما بألف فإنه لا تقبل مطلقاً لأن دعواه شرط عنده \* وإن شهد ابن المولى فإن ادعى المولى لم تقبل \* وإن سجدوا دعى الغلام تقبل ويقضى بالعقق ووجوب المال \* وإن أنكر لم تقبل \* ولا تقبل شهادتهم ما لو ادعت الجارية على ذى اليد بانه باعها فلان وأعتقها المشتري والمشتري يجحدان ادعى ذلك أبوها ولا تقبل \* ولا تقبل لو شهد ابن البائع لو ادعت هي بذلك منه إن ادعاه وعققت بأقراره \* وإن كذبها قبلت وبثت الشراء والعقق \* ولو شهد على شهادته أبيه قبلت بخلاف \* ولو قضى القاضي بشهادة ولده وحفده لفلان على فلان يجوز \* ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر \* أما عليه فقبوله إلا في مسئلتين فذهبها ثم شهد عايم ثلاثة لا تقبل \* أو شهد مع آخر عليها بأقرارها بالرق لفلان وهو يدعي ذلك \* ولا تقبل شهادة الجائر الخاص سواء كان مشاهرة أو مسانحة أو مياومة بخلاف الجائر العام كالخياط لمن استأجره \* ولا تقبل شهادة المستأجر للجائر بنفس المستأجر والمستعير للمستعير بالمرحاض \* والمودع والمستعير \* والمستأجر لدعي قبل الرد \* ولا تقبل شهادته بأن فلاناً أوصى بألف إلى أهل بيته الفقراء أو لأهل بيته فقط إذا كان هو منهم وكان فقيراً ولو غنياً قبلت \* ولا تقبل شهادة من له أولاد محتاجون فيمن أوصى لفقره جيرانه وهم منهم مطاعاً في حق الأولاد وغيرهم \* ولا شهادته على وقف مكتب له فيه ولد وقيل تقبل وهو الصحيح \* ولا تقبل شهادة لأهل المحلة في وقف المجدوبية السبيل \* وشهادة الفقهاء على وقفه وقف على مدرسة كذا وهم من أهلها أو المعتمد القبول في الـ ثلاثة كما تقبل شهادة الناظر في وقف تحت نظره وهي حادثة الفتوى \* ويؤيده صحة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو هو مستحق فيه كما رخصوا به ومعلوم أن القضاء والشهادة يسـ تقبلان من باب واحد عدنا \* ولا شهادة الكفيل بالعهد على البائع بانه قبض الثمن أو أبر المشـ ترى منه \* ولا من ترك الاشتغال بالعلم المفروض يعني الفقه \* ولا من عشي بالسراويل وحدها في السوق أو الجامع لأنه يخل بالمرءة وكل فعل فيه ترك المرءة يوجب سقوط الشهادة بخلاف بين الأئمة الأربعة \* ولا من يذمر جليسه نحو القبة له وداوم أو اشهر بذلك وعنده الناس كذلك

\* أو يكشف رأسه في موضع لاعادته ولا غيره في كشفه فيه مما يجنبه أهل المروآت \* ولا من لا يعرف الإيمان ولا الواجب للصلاة ولا الفرض ولا السنة ولا المسحوب لان معرفة هذا القدر فرض عين \* ولا من سب مطلق مسلم لان العدالة تسقط بذلك \* ولا شهادة من اشهر بالكذب أو كان يخاف الوعد لودعي واشتهرت مداومته عليه \* ولا شهادة الجاني للظلم \* ولا الصرف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولا ان اصلها ظلم \* ولا ضمان الجهات في بلادنا لهم اعوان على الظلم والمزارع لرب الارض \* ولا من ارتكب ما يوجب التعزير أو الحد حق للعبد \* ولا من يشتم أهله وماله بكثرة الأحيان \* ولا تقبل شهادة من يستهزئ بشئ من الشرائع وهذا غير الاستخفاف لانه التواني والتكاسل ذكره عزيم زاده في حاشيته على الدرر \* ولا شهادة الخصى إذا رضى لنفسه وفعله عن اختياره منه \* ولا شهادة من كان أصله رقيقا بان الثمن كذا إذا اختلف البائع والمشتري فيه بان ادعى البائع أنه بائع درهم والمشتري يدعي الاقل للنفقة بانيات العتق لنفسه اذ لو لا الشهادة لهما لما فوسخ البيع المقتضى لابطال العتق لكن ذكره وأنه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما يعلم من آخر الاقالة \* ولا شهادة من خاصم معه في حادثة اذا شهد له على الخاصم بان كان مع المدعي اخ أو ابن عم يخصاهما له مع المدعي عليه ثم شهدا لتقبل شهادتهما في الحادثة بعده هذه الخصومة وكذا كل قرابة \* وصاحب تردد في الخصامة سنيين لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه لكن ذكر في الخزائن لخصاص الشهود والمدعي عليه تقبل لوعده ولا \* ويتبين جملة على ما ذالم يساعده المدعي في الخصومة أو لم يسكن ذلك توفيقا أو يقال مفعوم قوله لوعده ولا انه لم يوافق مستورين لا تقبل وان لم يمتد الخصومة للتممة بالخصامة \* واذا كانوا عدولا لا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة تحمل الاول على ما ذالم يكرهوا عدولا وتوفيقا \* والاخير اشبه بالصفة لان المعتمد في باب الشهادة العدالة \* ولا تقبل شهادة الكافر على عبد مسلم موله كافر \* وتقبل على وكيل مسلم موكله كافر لان الشهادة قامت على ائبات أمر على المسلم قصد أول من منه الحكم على الموكل الكافر ضمنا \* ولو قبلت لزوم قيامها على المسلم \* وشهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* قال في المنع \* نصراني هلك عن مائة فقط فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بما ثبته ومسلم ونصراني بمثله فالثلثان له والباقي بينهما أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* وهذا لا تقبل في مشاركة الذي للمسلم في المائة \* والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشاركة مع الغريم المسلم وأن المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار طالبا نصفها والمقر بطلان بكها فتنقسم عولا عند الامام فلهي السكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط ولو كان ما ادعاه مع النصراني قسم بينهما لانه ما ادعاه معه صار مقرر له بالمشاركة فيكون لكل واحد منهما السدس \* ولو ان نصرانيا مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت وأقام نصراني آخر كذلك فالألف المتروكة لمسلم عنده وعند أبي يوسف يخصان \* والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة والمخاصمة الحكم بشهادة الكافر على المسلم ذخيرة \* ولا تقبل شهادة الفلاح لشئ بلده ولا انقسام الذي يقسم الزرع عليه مع باقي شركائه \* ولا تقبل شهادة على كل فعل باطل مثل ان يشهد على من يأخذ سوق الخاسين مقاطعة \* أو على وثيقتها وقالوا ان شهدوا وحل عليهم اللعن بان يقال لعن الله من شهد به مثالا لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشرى السلطان على ضمان الجهات وعلى المحموسين والذين في ترسيمهم \* ولا شهادة من يشهد على كل اقرار وقع حراما شرعا \* ولا تقبل شهادة خذامه الملازمين له كالأزمنة العبد الموله \* ولا شهادة من عدل عن حرفة آياته الشريفة بان كان أبوه أو وصيه علمه في صفه ههنا الحرفة بلاداع اليه من عجز أو عدم أسباب أو قلة يد أو ضعف بهتاع عليه لان هذا يدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة وهو مما يسقط العدالة \* ولا شهادة البصير اذا تحملها وهو أعمى لان البصر شرط العمل \* ولا تقبل شهادة الحر اذا كان قد حدث وهو رقيق قبل العتق \* ولا السيد له منه وأمه وأمه ولده \* ولا شهادة أجير أحد الشرير لكن للآخر فيما هو من شركته ما سواه كانت شركة أملاك أو

مطلب وتقبل الشهادة  
على وكيل مسلم موكله  
كافر

يعمل عمل قوم لوط \* ولا من يشرب ليسهر منه \* ولا من تفوته الصلاة باللعب \* ولا من يخلف الأيمان الكاذبة  
 \* ولا من يأكل الحرام ولا يبالي من أين اكتسب المال \* ولا تقبل شهادته على فعل أبيه إذا كان فعلا ملزما وكان  
 فيه لايه منفعة ظاهرة اتفاقا ولا فعلى قولهما لا تقبل \* وعن محمد وابتان \* ولا على كل شيء من فعل الأب من  
 نكاح أو طلاق أو بيع \* وكذا على إقرار أبيه بذلك \* ولا من في كلامه لين إن كان بتمهله تشبها بالنساء \* وإن  
 كان خلقه ولا تشبه بهن تقبل شهادته \* ولا شهادة الصديق لصديقه إذا أدت إلى أن يتناول كل منهما من  
 مال الآخر بلا إذنه \* ولا من يؤخر الفرض بعد وجوبه بلا عذر إن كان له وقت معين كالصوم والصلاة \* ولا من  
 يجلس مجالس الغناء أو الفسق أو يتبع صوت المغنية \* ولا من يسمع الغناء \* ولا من تظهر عليه الكرامة  
 مع فسقه لأنها قد تظهر على بدفاسق بل كافر كالسامري فإنه لما رأى فرس جبريل عليه السلام أخذ من تراب  
 حافرها وجعله في الجهل فخار \* وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وارضاه \* لو رأيت صاحب بدعة  
 بطريق الهواء لم أقبله حتى يتوب عن بدعته ذكره أبو نعيم \* ولا أهل السجبن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم  
 فيه \* ولا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في اللعب \* ولا النساء فيما يقع منهن في الحمامات على بعضهن وإن  
 مست الحاجة إليه \* ولا من يسمع أذان الجمعة فانتظر أقامتها \* ولا المرتد \* ولا الإنسان لابن ابنه على ابنه  
 \* والراجح القبول لأن أقدامه بالشهادة على ولده وهو أعز عليه من ولده ولده دليل واضح على صدقه فتتفي  
 التهمة التي ردت لأجلها الشهادة \* ولا شهادة الأب على ولده لابنته أو ابنه الآخر لثمة \* ولا شهادته على أن  
 امرأة أبيه بأنها ارتدت وهي تنكر إن كانت أمه حية ادعت أو لا تتفأعها \* والأفان ادعى الأب لم تقبل  
 والاقبلت \* ولا تقبل شهادته على أبيه أنه طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول ثم تزوجها إن كان أبوه يدعي ذلك  
 والاقبلت \* ولا تقبل إذا شهد على أبيه أنه خالع امرأته على مهرها إن كان أبوه يدعيه دخل بها أولا  
 والاقبلت ادعت هي أولا \* ولا تقبل شهادة ولد الجارية الحرة إلا أن يملكها أو يعتقها على ألف درهم إن  
 كانت يدعي والافتقبل \* وإن شهد ابن المولى وهو يدعي لم تقبل وعنت لاقراره بغير شيء والافتقبل بخلاف  
 ما إذا شهد على حقيق أبيهما بالف فإنها لا تقبل مطلقا لأن دعواه شرط عنده \* وإن شهد ابن المولى فإن ادعى  
 المولى لم تقبل \* وإن شهدوا دعي الغلام تقبل ويقضي بالعتيق ووجوب المال \* وإن أنكر لم تقبل \* ولا  
 تقبل شهادته ما لو ادعت الجارية على ذي اليد بانه باعها ألف فلان وأعتقها المشتري والمشتري يجحدان  
 ادعى ذلك أبوها والافتقبل \* ولا تقبل لو شهد ابن البائع لو ادعت هي بذلك منه إن ادعاه وعنت باقراره  
 \* وإن كذبها قبلت وثبت الشراء والعتيق \* ولو شهد على شهادته أبيه قبلت بخلاف \* ولو قضى  
 القاضي بشهادة ولده وحفيدة لفلان على فلان يجوز \* ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر \* أما  
 عليه فقبولة الأفي مسئلتين قد فها ثم شهدا مع ثلاثة لا تقبل \* أو شهد مع آخر عليها باقرارها بالرق لفلان  
 وهو يدعي ذلك \* ولا تقبل شهادة الاجير الخاص سواء كان مشاهرة أو مسانحة أو مياومة بخلاف الاجير  
 العام كالخياط لمن استأجره \* ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير بنفس المستأجر والمستعير له ير بالمستعار  
 \* والمودع \* والمستعير \* والمستأجر يدعي قبل الرد \* ولا تقبل شهادة تان فلانا أوصى بالف إلى أهل بيته الفقراء  
 أو لأهل بيته فقط إذا كان هو منهم وكان فقيرا ولو غنيا قبلت \* ولا تقبل شهادة من له أولاد محتاجون فيمن  
 أوصى له فقراء جيرانه وهم منهم مطاعاف حتى الأولاد وغيرهم \* ولا شهادته على وقف مكتب له فيه ولد وقيل  
 تقبل وهو الصحيح \* ولا تقبل شهادة لأهل المحلة في وقف المجدوبين السبيل \* وشهادة الفقهاء على وقفية  
 وقف على مدرسه كذا وهم من أهلها والمعتمد القبول في الثلاثة كما تقبل شهادة الناظر في وقف  
 تحت نظره وهي حادثة الفتوى \* ويؤيده صحة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو هو مستحق فيه كما رجا  
 به ومعلوم أن القضاء والشهادة يستقيمان من باب واحد عندنا \* ولا شهادة الكفيل بالعهد على المائع بأنه  
 قبض الثمن أو أبر المشتري منه \* ولا من ترك الاشتغال بالمفروض يعني الفقه \* ولا من عشي  
 بالسراويل وحدها في السوق أو الجامع لأنه يحل بالمرءة وكل فعل فيه ترك المرءة يوجب سقوط الشهادة  
 بخلاف بين الأئمة الأربعة \* ولا من يذرع جلبيه نحو القبة له وداوم أو اشهر بذلك وعند الناس كذلك



\* أو يكشف رأسه في موضع لاعادته ولا غيره في كشفه فيه مما يتجنبه أهل المروآت \* ولا من لا يعرف الإيمان ولا الواجب للصلاة ولا الفرض ولا السنة ولا المستحب لأن معرفته هذا القدر فرض عين \* ولا من سب مطلق مسلم لأن العدالة تنسقط بذلك \* ولا شهادة من اشتهر بالكذب أو كان يخالف الوعد لو دعي واشتهرت مداومته عليه \* ولا شهادة الجاني للظلم \* ولا الاصراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولان اصلها ظلم \* ولا ضمان الجهات في بلادنا لانهم اعوان على الظلم ولا المزارع لرب الأرض \* ولا من ارتكب ما يوجب التعزير أو أخذ حق للعبد \* ولا من يشتم أهله ومجاليكه كثيرا لأحيانا \* ولا تقبل شهادة من يستهزئ بشئ من الشرائع وهذا غير الاستخفاف لانه التواني والتكاسل ذكره عزى زاده في حاشيته على الدرر \* ولا شهادة الخصي إذا رضيه لنفسه وفعله عن اختيار منه \* ولا شهادة من كان أصله رقيقا بان الثمن كذا إذا اختلف البائع والمشتري فيه بان ادعى البائع أنه باف درهم والمشتري يدعي الاقل للنفعة باثبات العتق لنفسه اذ لو لا الشهادة لكان الفاسخ البيع المقتضي لابطال العتق لكن ذكره وانه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما يعلم من آخر الاقالة \* ولا شهادة من خاصم معه في حادثة اذا شهد له على الخاصم بان كان مع المدعي اخ أو ابن عم خاصهما له مع المدعي عليه ثم شهدا لاتقبل شهادتهما في الحادثة بعده هذه الخصوصية وكذا كل قرابة \* وصاحب تردد في الخصامة سنين لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه لكن ذكر في الخزانة لخصوص الشهود والمدعي عليه تقبل لو عدولا \* وينبغي حمله على ما اذا لم يساعده المدعي في الخصوصية أو لم يكن ذلك توقيفا أو يقال مفهوم قوله لو عدولا لانه لو كانوا مستورين لاتقبل وان لم يمتد الخصوصية للثمة بالخصامة \* واذا كانوا عدولا لاتقبل لارتفاع التهمة مع العدالة تحمل الاول على ما اذا لم يكونوا عدولا وتوقيفا \* والاخير اشبه بالفقه لان المعتمد في باب الشهادة العدالة \* ولا تقبل شهادة الكافر على عبد مسلم مولا كافر \* وتقبل على وكيل مسلم موكله كافر لان الشهادة قامت على اثبات امر على المسلم قصدا ولزم منه الحكم على المولى الكافر ضمنيا \* ولو قبلت لزم قيامها على المسلم \* وشهادة أهل الذمة على المسلم لاتقبل \* وقال في المنع \* نصراني هلك عن مائة فقط فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بعثله فالثلاثان له والباقى بينهما أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لاتقبل \* وهما لاتقبل في مشاركة الذمي للمسلم في المائة \* والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشاركة مع الغريم المسلم وأن المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار طابا نصفها والمفرد يطالب بكاملها فتقسم عولا عند الامام فلمدعي الكل الثلاثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط ولو كان ما ادعاه مع النصراني قسم بينهما لانه ما ادعاه معه صار مقرا له بالمشاركة فيكون لكل واحد منهما السدس \* ولو أن نصراني مات وترك ألف درهم واقام مسلم شهودا من النصراني على ألف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتخاصم \* والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة بينه وبين المسلم \* وعلى قول الثاني فيهما \* والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشركة والخاصة بالحكم بشهادة الكافر على المسلم ذخيرة \* ولا تقبل شهادة الفلاح لشج بلده ولا التقسام الذي يقسم الزرع عليه مع باقى شركائه \* ولا تقبل شهادة على كل فعل باطل مثل ان يشهد على من يأخذ سوق الخناسين مقاطعة \* أو على وثيقتها وقالوا ان شهدوا حل عليهم لعن بان يقال لعن الله من شهد به مثالا لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشرى الساطان على ضمان الجهات وعلى المحبوسين والذين في ترسيمهم \* ولا شهادة من يشهد على كل اقرار وقع حراما شرعا \* ولا تقبل شهادة خذاه الملازمين له كالأزمة العبد لمولاه \* ولا شهادة من عدل عن حرفة آياته الشريفة بان كان أبوه أو وصيه علمه في صفه هذه الحرفة بلا داع اليه من عجز أو عدم أسباب أو قلة يد أو ضعف بهت عليه لان هذا يدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة وهو عايب سقط العدالة \* ولا شهادة البصير اذا تحملها وهو أعشى لان البصر شرط التحمل \* ولا تقبل شهادة الحر اذا كان قد حذوه ورقيق قبل العتق \* ولا السيد لبيده وأمنه وأمواله \* ولا شهادة أجبر أحد الشريكين للآخر فيما هو من شركته ما سوا كانت شركة أم لا أو

مطلب وتقبل الشهادة  
على وكيل مسلم موكله  
كافر

شركة عقد عنانا أو مفاوضة أو وجوها أو منافع أما في غير ما هو من شركتهم فاقبل الا في المفاوضة لانه يجوز ان يكون بينهم اعروض وعقار اشتريان مال الشركة فراجع اليها \* ولا شهادة أحد الشريكين لأخره ولا أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة على قطعة أرض انهما من قريتهم أو سكتهم وان كانت نافذة ان ادعى نفسه حق الا تقبل \* وان قال لا آخذ شيئا تقبل كما في الوحي لا كمدى هندية \* وهذا اذا كانت القرية بملاوكة \* ولا تقبل شهادة المستحق فيما يرجع الى غلة الوقف كشهادته باجرة ونحوها \* ولا تقبل شهادة السكال \* بخلاف الوزان فتقبل شهادته \* ولا شهادة الدائن لمدينه حال حياته اذا كان مفلسا كما في المحبط \* وقال والده شمس الأئمة الخواني تقبل \* وأما اذا شهد بعد الموت فلا تقبل قول واحد التعلق حقه بالتركة كالموصى له \* ولا تقبل شهادة التابع وهو من يتعيش من منزل المشهود له من غير خدمته كاللازم لبيته \* ولا تقبل شهادة القنوع باهل البيت أى الطالب معاشه منهم من القنوع بالضم وهو السؤال والنذل \* يقال قنع يقنع قنوعا اذا سأل فالمراد به السؤال لهم والنذل \* لامن القناعة وهي الرضا والاكتفاء باليسير \* يقال قنع يقنع قناعة وقنعانا اذا رضى \* ولعن البايين أشار الشاعر بقوله

العبد حر ان قنع \* والحر عبد ان قنع

فاقنع ولا تقنع فما \* شئ يشي سوى الطمع

ولا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا وعليه فلا تقبل شهادته على مثله ولا على غير مولح كما تعز به على تركه \* ولا تقبل شهادة المخالف في كلامه بلامعيار شرعي \* فقد روي ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال له لم رددت شهادته فقال له لاني سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك فان كان صادقا فلا شهادة للمسلم \* وان كان كاذبا فكذلك لانه اذا لم يبال في مجلسك بالكذب فلا يبال في مجلسي فعذره الخليفة \* قال في الفتح \* وعندى ان ردأبي يوسف شهادته ليس هو الكذب لان قول الحر لغيره انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة \* وكوفي تحت أمرك متمسك لاهل اهانته نفسى في ذلك \* والتكلم بالمجاز انما هو على اعتبار الجامع فلوجه الشبه ليس كذا بمحظور او شرعا ولا وقع في القرآن \* ولكن رده لشهادته لاجل ما يدل عليه خصوص هذا المجاز من اذلال نفسه وطاعته لأجل الدنيا ورجاء بضر هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعدل عنه الى الاعتذار له بامر يقرب من خاطره انتهى

(تكملة توضيح)

ولا تقبل شهادته لو طعن المدعى عليه بان الشاهد تارك للواجب وسأل القاضي الشاهد عما يجب عليه فعله من الفرائض لانه يجب عليه ان يسأله عن هذا الطعن فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه \* ولا تقبل شهادة من يحلف كثيرا وان كان فيما هو صادق لان جوارحه على ذلك تقضى بقله مما لانه بأموال الدين فيؤدى ذلك الى الكذب فيه \* ولا تقبل شهادة من ترك صلاة الجماعة لانها واجبة كما هو قول عامة المشايخ \* وبه جرم في التحفة \* قال في البحر وهو الراجح عند أهل المذهب \* وأعدل الاقوال وأقواها وتسهمها سنة لوجهها بها \* وهذا اذا كان الامام لا طعن عليه في دين ولا حال \* وان كان متأولا في تركها كان يكون معتقدا أفضلية أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تنسقط عدالتها بالترك وقبل ان داوم على تركها شهر الاتقبل والاقبلت \* ولا شهادة من يخرج لأجل الفرحة بقدم الامير ان كان غير صالح أو غير معتاد عند أهل بلده \* ولا تقبل شهادة من يشغل الطريق بالجلوس فيه لانه حق العامة ان اضرب بالمسيرة \* ولا تقبل شهادة من يعظم الفاسق لان تعظيمه محظور شرعا وهو العلة في القدح في العدالة فحرم من هذا ان الامير ان كان غير صالح او كان الخروج غير معتاد قدح في العدالة \* وان كان صالحا أو معتادا ولم يشغل الطريق لا يقدح \* وان شغل الطريق محظور على علميان الحكم بدور مع العلة والعلة في القدح ارتكاب ما هو محظور \* وشغل الطريق محظور \* وتعظيم الفاسق كذلك \* وعلى ذلك يدور الحكم \* ولا تقبل شهادة من يلبس الحرير في غير الحرب

قوله الخليفة أى هرون  
الرشد أه منه

لان لبسه لاجل وقايه الحرب جائز \* وكذا لو كان لمنع القمل ونحوه يعني انه شرعي \* ولا من  
 يستعمل الذهب أو الفضة وكل ما يحرم شرعا ان اشهر بذلك \* ولا تقبل شهادة من يقول في الطريق لانه  
 يحل بالمروة \* وكذا الى القبلة أو الشمس أو القمر ان اشهر به والمراد عنها اموال كانت مستورة ببناء  
 أو حجاب ولم تكن عنهما رتبة فتقبل \* ولا تقبل شهادة اشرف أهل العراق لتعصبهم على بعضهم لانه اذا  
 أصاب أحد منهم نائبة يأتي الى سيد قومه فيشفع له فلا يؤمن ان يشهده بالزور \* بل كل منعصب لا تقبل  
 شهادته بان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا وقال العلامة عبد الحلیم في حاشيته  
 على الدرر والعرر لا يذهب عليك أن أكثر طائفة القضاة والموالي في عصرنا ينتمونهم تعصب ظاهرا لاجل  
 المناصب والرتب فينبغي ان لا تقبل شهادة بعضهم على بعض ما لم يتبين عدالة كما لا يخفى اه \* ولا تقبل  
 شهادة من انتقل من مذهب الى مذهب استخفا فبالسبب صحيح \* ولا من يبيع الخنوط اذا علم انه يفتي  
 الموت والافه وعدل ومثله من يحتكر الخنطة أو غيرها مما يحتكر لتمنيه الغلاء والشدة على الناس \* ولا من  
 يبيع الثياب المصورة أو يشجعها كما في الهندية يعني بصورة ذي روح \* ولا تقبل شهادة الدلال يعني فيما  
 عقده اعداءهم شهادته على فعل نفسه أو مطلقا للكثره كذبه والاول هو المراد هنا \* وكذا غيبره من أهل  
 الصناعات الدنيئة \* ومثله الوكيل بالنفكاح أي بانثاته لانه فعل نفسه \* وكذا سائر الحقوق التي يشرها  
 قال في شرح الدرر والحيلة في اثباته ان يشهد بالنكاح ولا يدكر الوكالة اه يعني اذا خاف ان الحق يضيع  
 بان كانت أنثى بالغة وزوجها الوكيل في حضرتها وحضرة الزوج ورجل آخر فقط فيعد الوكيل مباشرا  
 وسفيرا في هذه الحالة فكانها زوجت نفسها بنفسها بحضور الراجلين فقط أحدهما الوكيل فان لم يشهد  
 بهذه الحيلة كان هو السبب في ضياع حقه يعني اثبات النكاح أو المهر ان كان هناك جوده أو في بعضه  
 قلت \* ويستأنس له بما نقله في البحر عن الملقط ان اشار بالخمر ان يشهد اذا لم يطلع عليه أحد به وأنه  
 لا يحل له ان يهتك ستر نفسه بذلك فسقه وابطال حق المدعي \* ولا تقبل شهادة مدمن شرب الخمر أو غيرها  
 كالعرف ونحوها من الاثربة المحرمة أو ما غير المحرم فلا يسقط الشهادة ما لم يكن على جهة اللهو \* ولا تقبل  
 شهادة من فعل المكر وهجره اذا داوم على فعله لانه مسقط للعدالة \* ولا تقبل شهادة الساحر ولا الشاعر  
 اذا كان بهجو \* وان كان يمدح وكان أغلب مدحه الصادق قبلت شهادته \* وكذا من يتلم الشعر لاجل  
 التقوية على العربية وان كان فيه غش اذا لم يداوم عليه بمجمله صناعته له وغلب عليه بشدة عن ذكر الله  
 والعلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا نعتلي جوف أحدكم قصا  
 خير من أن يمتلئ شعرا \* ولا تقبل شهادة من يصف بشعره امرأة حبة معينة أو غلاما كنبك تيجيا أو  
 يصف الخمر بالمهيج اليها لانه لا يحل \* ويحل ما كان منه في وصف الاطبال والزمان والألم \* ويحرم  
 ما كان في الهجو ولولدي \* ويكره ما كان منه في وصف الخدود والاصداغ وحسن القد والقامة والشعر ولا  
 يليق فعله لأهل الديانات ولا يجوز انشاده عند من غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهيج به باعمال فكره  
 فيما لا يحل وكل ما كان سببا لخطور فهو محظور أو ما انشاده للاستشهاد أو لعمل تشبهات بلفظة أو استعارات  
 بدعوة فلا يضر \* ولا تقبل شهادة أهل الاهواء المكفرة بدعتهم على أحد أصلا لانهم من الكفرة أو أشد منهم  
 لانهم ملاحدون زنادقة كالدروز والتمامة والنصيرية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والبطانية  
 الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل أقرارهم في ديار الاسلام بجزية  
 ولا غيرها ولا تحل منا حكتهم ولا بذابحهم (وذكر في الخبرية فيهم فتوى بذلك) وان حكمهم حكم المرتدين  
 ومشركي العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام أو الشيف \* وأما أهل الذمة فتقبل شهادتهم على بعضهم سواء  
 اتفقت ملتهم أو اختلفت لان عدوتهم دينية لا دنيوية ان كان الشاهد عدلا في دينه بان كان محافظا على  
 ما يعتقد شريعة له وفي لسانه بان يكون صدوقا في معاملته في الدرهم والدينار وان لا يكون مغفلا ولا معتوها  
 وان سكر الذمي لا تقبل شهادته على مثله لانه قد ذكركم في سائر الاديان (وقد ذكر) السكر في  
 الانجيل من المحرمات فيكون به فاسقا في دينه فلا تقبل شهادته ولا تقبل شهادة الحادي للابل \* وضارب

القنصل والشبابه والدف والطبل اذا خش بالرقص عليه وكذا ضارب الدربك المشهور في زماننا \* ولعب الورق المشهور بالكودشينة في الديار المصرية \* وبالشدة في الديار الشامية \* فان اللعب فيه مسقط للعدالة بل حضور مجلسه وان لم يلعب كذلك \* ولا شهادة من لم يأمر بالمعروف عند رؤية منه كرا اذا آمن على نفسه من ضرر ورجى قبول قوله لانه مسقط لعدالته \* ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بلا ازاراذا لم يعلم رجوعه عنه \* ولا شهادة من يلعب بالصينية المشهورة التي يوضع الخاتم تحت طرف أو فحجان منها يستخرج بالفراسة \* وكذا اللعب الخاتم بأن يوضع في يده ويغمضهما ليخرج منها بالفراسة \* وكذا لا تقبل شهادة من يجلس في هذا المجلس ولم يلعب ثورا باردا لان حضور مجلس الفسق فسق شرعا \* ولا تقبل شهادة من يستخف بالناس \* وكل ما يخجل بالمروءة يمنع قبولها وان لم يكن محرما اذا دأب عليه كما قاله فيمن ارتكب الصغيرة \* ولا تقبل شهادة من ركب بحر الهند لا تجارة في دار الحرب لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دارهم وتكثير عددهم لاجل المال \* ومثله لا يسأل بشهادة الزور \* ولا شهادة من يعجز في بلاد من اعتادوا كل الربا لانهم بطعمونه له وهو يعلمه \* ولا تقبل شهادة من يشرب الماء أو يأكل كل الفواكه على الطريق اذا صدر من بعد ذلك فحاشي حقه كما لو استعمله بعض العلماء أو الأعيان من ذوى الوجيهة فانه قادح في عدالته (والحاصل) ان من لا تقبل شهادة ما ان يكون للفسق وعدم العدالة \* اولانه ارتكب ما وجب التعزير أو الحد حقا للعبد \* أو اهدم الولانية \* أولانه ارتكب ما يخجل بالمروءة \* أولانه ارتكب ما يجرم غنما له \* أولانه يدفع عنه مفرما \* أو التهمة \* أو الشهية \* أو العداوة \* وفي كلها يقبل الطعن لو حصل من المدعى عليه قبل التعديل \* وأما بعده فلا يقبل الا اذا كان موجب التعزير حقا للعبد فقط \* أو حقه الله تعالى بعد ثبوته لدى القاضي \* أو لهدم مطلقا \* الا اذا عفا عن العقاب فلا يجوز للإمام أن يقيم الحد عليه لان اقامته عليه انما تكون عند طلبه \* وبالعفو قد ترك حقه الا اذا ادعاه وطلبه ثانيا بعد تركه وعفو عنه \* فحينئذ يقيم القاضى عليه لان العفو صار لعفاو كما أنه لم يخاصم ولم يعف أو كان محدودا في قذف فان شهادته لا تقبل وان تاب \* أو كان الشاهد شرى كالمدعى في نفس المدعى به \* أو كان عبدا له \* أو أجبر الى حال قيامها \* أو قال هو ابن المدعى أو علموه أو أحد الزوجين لقيام التهمة \* أو أقام أربعة شهود على انهم زفوا وصغوه الى آخر ما قدمنا في هذه الرسالة بخلاف ما إذا شهد به اثنان لان شهادتهما توجب القذف عليهما ولا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد \* وكل ما ذكرناه فهو من أدب القضاء للخصاف والصدور الشهد \* وشرح الدرر \* وشرح الدرر على التنوير \* وشرح البحر على الكنز وشرح الزيلعي عليه وحواشها (وهذا آخر ما وقفنا الله سبحانه وتعالى لجمعه) والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده \* الناطق بالصواب \* وسلم تسليما كثيرا دائما ابدا الى يوم الدين \* ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين \* ومن تبعهم خلفا باحسان الى يوم الدين

آمين آمين لا أرضى بواحدة \* حتى يقول جميع الناس آمين

وقدمت تأليفها في غايه شهر ذي القعدة سنة ١٣١٥ هجرية الموافق (٢١) من شهر ابريل سنة (١٨٩٨) ميلادية والسلام على صاحب الشرع الشريف وآله وصحبه ذوى القدر المنيف ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وبين تمام التأليف ورد من حضرة الفاضل العلامة الشيخ نافع خفاجي التلياني الحنفي بالذهبية تقرظ لهذا الكتاب مشوبا بآيات شعرية تنوف عن المائة بيت بعضها ناطق بعنوان المؤلف وهو فضيلتنا قاضي أفندي محكمة مركز المنصورة الشرعية واسم المقرظ المذكور أعلاه وهو واحد وأربعون بيتا بأخذ الحرف الاول من صدر كل بيت والاول أيضا من الجوز وباقى الآيات من الكمية الاولى (ولما روي مناسبة الاختصار التزم بالآتي)

الحمد لله الذي زين جواهر الروايات بطوالع الآيات البينات وأتاح بكل أمه من يجدد أمر الدين لهذه الأمة وأشكره على نعم لا تحصى من عالم الوجود جواهرها ولا تنزوي من خمار السلافة أزهارها وأهدى صلات الصلاة لناظم عقد الدين بعد نشره المؤيد بآيات لا يزال يتلوها لسان الدهر ولوطا نرسر السماء من وكره



وبعد فكنيت أودلوعثرت على مؤلف صغير في بغرض من يطالب استنتاج الأحكام الشرعية على مذهب  
أبي حنيفة النعمان بوجه التيسير حتى بداطالع سعد كتاب (جواهر الروايات ويزر الدراريات في الدعاوى  
والبيانات) فسرحت في رايضة الطرف وحظيت من زهره وثمراته بالشمس والقطف في الله اشادة مما فيه  
واحادة معانية بهر عسائله الألباب وان مؤلفه أتى فيه بالعجب العجائب وكيف لا وهو الفاضل والوديعي  
السكامل الأستاذ الشيخ محمد سليم قاضي أفندي محكمة مركز المنصورة الشرعية والمدرس الآن بالمدرسة  
القرية حقا لهو عن قبل في وصفهم

هم الرجال وعين ان يقال لمن \* لم يتصف بماني وصفهم رجل  
لازال جيد الدهر حاليابعد وكوا كبه وفهم الافق ناطق باسعوده واكبه أمين

وهذا مطلع الابيات المشتملة على عنوان المؤلف والمقرط \*

فضيل بدا كالنور في ليلة البدر \* من السلف الاتق وذو الامر والنهي  
ضياء تخطى في سليم طباعه \* تروم له كل السعود مع النصر  
يمينا به أتى أهيم عدده \* نظمت قواف هذبتها يد الفكر  
له حسن أخلاق وفضل وسود \* ظريف (سليم) بالمكارم والفخر  
تواضعه طبعه اعلى ان خلقه \* محل السهيا بالطلاقة والبشر  
له الله ما أنداه نفسا وفطرة \* نقي تقي في شمائله الطهر  
ومنصورة السلطان تسمو بقدره \* اذا ما اعتلى في مجلس الحكم كالبدر  
قوام لدين الله حافظ شرعه \* فما برحت علياه طيبة النشر  
امام همام تابع الحق دائما \* على كل حال لا يتسام من الاجر  
ضياء مديحي في محاسن وصفه \* اذا جال في ماضي شمائله فكري  
يسوس بشرع الله دين نبينا \* لكشف ملهات نالت مع الدهر  
أديب أريب ألمعي مهذب \* جلال ظلم بالعدالة والبشر  
فانصاف مظالم وارغام ظالم \* وارشاد ذي جهل وجبر لذى كسر

و الى آخر القصيدة التي هي من بحر الطويل \*

ومطلع الابيات الاخرى التي هي من بحر البسيط \*

بالحد والعلم أبواب السعادات \* قد فحت بمفاتيح الهدايات  
كم بات دهرى بريني بهج تربيتي \* في ثني بقبولي وامتناني  
عنت نفسي على ماضع من زمني \* في ملهيات وزلات وغفلات  
و الى أن قال مدحاني المؤلف \*

مذهب القول لا أحصى شمائله \* ولو بذات عدده مقالتي  
هو الأديب بمحل الله معصم \* مؤيد ومعان بالغمات  
(محمد) أفهم عذب القول مستقم \* (سليم) ذوق بلاشين وغايات  
فيا أولى العلم فاجنوا من الطائفة \* أزهاره بجواهر الروايات  
سفر تفرد بالاتقان منذبدا \* مصباح نور لشكاة الهدايات  
فهو الدليل الذي برجي الرشاد به \* الى سبيل القضايا والشهادات  
و منها مؤرخا لتمام التأليف \*

لك المحاسن قد قالت مؤرخة \* هادت حلاها جواهر الدراريات

٤١٠ ٤٥ ٢١٥ ٦٤٧

١٣١٧

٢ أقول قوله لتمام  
التأليف الخ قد ذكر  
تاريخ التأليف فيما  
تقدم أنه في ١٣١٥ وهذا  
سنة ١٣١٧ لعل هذا  
تمام التهذيب والتحرير  
اه

﴿ يقول رحمه الله الراعي عفوره الكريم ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ﴾

نحمدك أن منحت خاص عبادك من جواهر الروايات والآيات البينات ونشكرك أن أرسلت أفضل الرسل  
القائل الحلال بين والحرام بين وبينهم ما شتهت وتسلم على صاحب المجهزات الباهرة وآله ومحبيه  
ذوى الطباع السليمة الطاهرة ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع (جواهر الروايات ودرر الدرايات في الدعاوى  
والبيانات) كتاب لم ينسج على منواله ولم يسمح للزمان أن يأتي بمثاله فقد اشتمل على ما يهدى المختار  
وجاء كالشمس في رابعة النهار راقا في ثياب براهينه النواضر كافلا مع صغر حجمه بما في كتب  
الأوائل والأواخر كيف لا وهو نسج محمد زمانه وأبي يوسف عصره وآوانه القاضي  
الشرعي محكمة مركز المنصورة الآن محمد سليم البشناوي السالك طريقة أبي حنيفة  
النعمان لا زال ثغرا الدهر باسمه بأقواله مكملا بابائين تاليفه مدى أزمانه  
وذلك بالمطبعة العامة الشرفية الثابت محل ادارتها بشارع  
الخرنفش من مصر المحمية وقد انتهت هذا الطبع القائق  
وتتمثيل هذا الشكل الرائق أوائل الثاني من  
الجماديين من عام سنة ١٣١٩ من هجرة  
سيد الكونين عليه الصلاة والسلام  
وآله ومحبيه ما تعاقب  
الليالي والايام آمين  
آمين  
آمين





﴿فهرست جواهر الروايات ودر الدرایات فی الدعاوی والبیّنات﴾  
 ﴿للامامة الشیخ محمد سلیم البشتاوی﴾

صحیفه	صحیفه
الواحد العدل بخلاف ما فی حق العبد اذا كان فيه الزام محض	٢ المقدمة فی شهادة الحسبة
مطلب فی المسائل التي تقبل فيها خبر الفرد	٣ مطلب كل ما كان من باب الاخبار لا يشترط فيه لفظ الشهادة
مطلب فيما تثبت به الشهرة عندنا	٣ مطلب التعزير يثبت على ما هو الغالب
مطلب تقبل الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل	٣ مطلب لو اخبر القاضي بان فلانا طلق زوجته
مطلب قولهم ان التعزير لا يسقط بالتوبة محمول على ما اذا كان للعبد خاصة	٣ مطلب لا بد من حضور الزوج لقبول الشهادة عليه حسبة بطلاقة لزوجه
مطلب فی تعريف الجرح لفظه واصطلاحه	٤ كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وثبت عليه عند الحاكم فانه يجب التعزير
مطلب فی التنبيه الاول النظر فی الجرح مطلقا انما يكون بعد التزكية	٤ مطلب فيما يجوز للقاضي ان يعززه لنفسه
مطلب فی التنبيه الثاني التفتيش في الجرح يكون بمدد دعوى الخصم له جهر	٤ مطلب للقاضي العفو عن التعزير في الواجب حقا لله تعالى بخلاف غيره
مطلب سؤال القاضي للشاهد وواجب عليه لاشترط لصحة حكمه	٤ مطلب يجوز الهجوم على المفسد في بيته
مطلب المعتمد ان القضاء على الغائب بحضور وكيل عنه لا يجوز الا ضرورة وهي في خمس مسائل	٤ مطلب يحل قتل الزاني بشرطه المعلوم
مطلب التنبيه الثالث ان قولهم اذا تضمن الجرح حقان حقوق الله لم يكن مجرد اشامل لتضمنه التعزير	٥ مطلب الانضال اعلام القاضي بفعل العاصي ليزجره ان كان متهمكا
مطلب فی التنبيه الرابع في جعلهم من الجرح المجرد قولهم هم زناة ومن غيرهم انهم زنا ونحوه	٥ مطلب يجوز ان يثبت فسق من ارتكب الضرر العام في حق العبد باليمين على طريق الشهادة الشرعية
مطلب فی التنبيه الخامس لا يدخل تحت الجرح برهان المدعي عليه بان المدعي اجبر للشاهد ونحوه	٥ مطلب لا بد ان يدعي الشاهد ما يشهد به ان لم يدعه غيره
مطلب فی التنبيه السادس الخصاف لم يفرق في قبول الجرح بين المجرد وغيره	٥ مطلب لا تسمع دعوى الموقوف عليه الا من المتولي او باذن القاضي
مطلب فی التنبيه السابع في قولهم ان المدعي عليه لو برهن على ان الشاهد شريك للمدعي يحل على شركة العبد	٦ مطلب في مسائل شهادة الحسبة
مطلب فی التنبيه الثامن يقبل الطعن من المدعي عليه بان الشاهد ابن المدعي ونحوه	٦ مطلب فيما لو اخر الشاهد بعد التمكن لا تقبل شهادته
مطلب فی شهادة العدو وعلى عدوه	٦ مطلب في قبول شهادة القرض في رؤيته هلال رمضان وغيره
مطلب فی تعريف المروءة	٦ مطلب لا يشترط شيء من شروط صحة الدعوى في شهادة القرض
	٧ مطلب في اثبات شهر رمضان
	٧ مطلب الدين بقضي مثله لا يمينه عندنا
	٧ مطلب كل ما كان من باب الديانات يكتب فيه بخبر



- ١٦ لا تقبل الشهادة حتى يشهد بالمعاشرة والملك معا  
عندنا في كل موضع
- ١٦ مطلب يشترط في التزكية ثمانية شروط
- ١٦ مطلب في تزكية السر
- ١٧ مطلب يشترط ان يقدم القاضي تزكية السر  
على العلانية
- ١٧ مطلب فيما اذا تعارض الجرح مع التعديل
- ١٧ مطلب فيما اذا عدل في قضية عند القاضي  
المتراجع لديه ثم شهد عنه في أخرى ان بعدت  
المدة أعيد التعديل والا فلا
- ١٧ مطلب التزكية على ثلاث مراتب
- ١٧ مطلب فيما ردت شهادته لعله فيه ثم زالت  
لا يقبل الا في أربع
- ١٨ مطلب في الفرق بين الشهمة والشبهة
- ١٨ مطلب في التنبيه التاسع الجرح المجرد يقبل  
اذا تضمن ضررا عاما
- ١٨ مطلب في التنبيه العاشر اذا طعن المدعي عليه  
في الشاهد بانه كان ادعى المشهود به لنفسه وأراد  
ان يحلفه لا يجاب الى ذلك ولو برهن يقبل منه
- ١٨ مطلب في التنبيه الحادي عشر اذا طعن المدعي  
عليه بانه دفع من ماله للشاهد مالا لا يشهد  
بالباطل وطلب رده اليه بعد ان شهد عليه  
وبرهن على ذلك يقبل منه
- ١٨ مطلب في التنبيه الثاني عشر الطعن برق  
الشاهد لا يتوقف على دعوى سيد العبد
- ١٨ مطلب في تعريف الشهادة افعه واصطلاحا
- ١٩ مطلب يشترط في اداء جميع أنواع الشهادات  
احدى وعشرون شرطا
- ٢٠ مطلب في تعريف الدعوى لغة وشرعا
- مطلب فيما اذا تعددت القضايا في بلدة واحدة  
وقيه اذا تعدد المدعي عليهم
- ٢٠ مطلب في دعوى المنقول
- ٢٠ مطلب لا يشترط بيان القيمة في دعوى النصب  
والرهن
- ٢٠ مطلب في المسائل التي يحلف القاضي فيها  
انهم مع أن المدعي به مجهول
- ٢١ مطلب لا يمكن ان يقضى للمدعي القيمة بعد ان
- يتفق عليهم مع المدعي عليه
- ٢١ مطلب في الدعوى بالدية وكل مثله لا تصح الا  
اذا بين المدعي شروط صحت
- ٢١ مطلب فيما اذا ادعى باعمان مختلفة الجنس
- ٢٢ مطلب يشترط بيان القيمة لصحة الدعوى في  
السرقه
- ٢٣ مطلب في الجواب عما أورده العلامة تان السيد  
أحمد الطحطاوى وابن عابدين في حواشي الدر  
المختار وفي الجواب عنه
- ٢٧ مطلب فيما تصح فيه الدعوى والشهادة مع  
الجهالة عندنا وفي وجه ذلك
- ٢٨ مطلب في الدعوى بالعقار وما يشترط فيها
- ٢٨ مطلب لا يشترط بيان الحدود في الدعوى بتمن  
العقار
- ٢٨ مطلب الدعوى بالمسحيل باطلا
- ٢٩ مطلب فيما اذا كان للعقد شروط كثيرة
- ٢٩ مطلب فيما قدر وابه مدة السفر من الساعات  
الفلكية
- ٢٩ مطلب في المسائل المنفردة
- ٢٩ مطلب فيما اذا كان في المسئلة أقوال ثلاثة وفي  
عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة
- ٢٩ مطلب لا تسمع الدعوى بعد مضي خمسة عشر  
سنة مع التمكن من اقامتها
- ٢٩ مطلب في تخصيص القضاء بالزمان وبطلانه  
بموت السلطان
- ٣٠ مطلب تسمع الدعوى بجمال اليتيم والغائب وان  
طالت المدة
- ٣٠ مطلب لا يتحقق نزل الدعوى المدة المعلومه الا  
بعد ثبوت حق طلبها للمدعي
- ٣٠ مطلب فيما باع واحد أكار به حاضر
- ٣٠ مطلب لو كان الاجنبي حاضرا وقت بيع ماله  
ولم يتعرض لامتنع دعوامه ولا بد من سكوته عند  
تصرف المشتري ونحوه لينع
- ٣٠ مطلب التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه بمنعها  
لغيره
- ٣١ مطلب لا تسمع دعوى الموقوف عليه انه وقف  
عليه كما لا تسمع دعوامه بقلته

صحيحة

- ٣٦ مطلب لا يشترط الاشهاد على التوكيل بالنكاح  
 ٣٦ مطلب لا يشترط الاشهاد على التوكيل بالنكاح  
 ٣٦ مطلب يشترط لاقتراض أداء الشهادة ثمانية شروط  
 ٣٧ مطلب في الفرق بين فرض الكفاية والدين  
 ٣٧ مطلب في بيان متون المذهب عند الاطلاق  
 ٣٨ مطلب في بيان المتقدمين والمتأخرين من المشايخ  
 ٣٨ مطلب يشترط في كل من الدعوى وفي المدعى عليه والشهادة خمسة شروط  
 ٣٨ مطلب في تعدد شروط من تقبل شهادته وهي احدى وعشرون شرطاً  
 ٣٨ مطلب تقبل الشهادة ان تلقاها عن غيره في خمسة اشروطها المعلومه  
 ٣٨ مطلب التناقض لا يضري في النسب  
 ٣٨ مطلب يحتاج الى الاشارة في ثلاث مواضع من الشاهد  
 ٣٨ مطلب لا بد في الشهادة على الغائب من ذكر الجدل  
 ٣٨ مطلب لا يشترط في غير العقار ان يشهد الشاهد بان المدعى به في يد المدعى عليه  
 ٣٨ مطلب لو ادعى فساد البيع لا بد من بيان سبب فساد  
 ٣٩ مطلب لا بد من قبول المكفول له في محاسن الكفالة  
 ٣٩ مطلب لا تصح دعوى النكاح بناء على اقرار المرأة له به وتصادقها على ما كاله في دعواه  
 ٣٩ مطلب في بيان وزن القرش في زماننا  
 ٣٩ مطلب لا بد في دعوى البيع ونحوه من ان يقول باعها لي وهو لمسكها  
 ٤٠ مطلب يشترط للضمان في دعوى تجهيل الوديعة ان يقول مات فلان وهو مجهول لها ولا بد من تحليفه على الاستظهار بعد الاتيان قبل القضاء له بالمال  
 ٤٠ مطلب فيما يشترط فيه بيان الموضع  
 ٤٠ مطلب لا يخفى القاضي بلا طلب الا في خمس مسائل

صحيحة

- ٣١ مطلب الاقرار لا يصح سبب الملك  
 ٣١ مطلب تصح دعوى الاقرار من طرف الدافع للحكم  
 ٣١ مطلب في بيان الدعوى بالمرور  
 ٣٢ مطلب لا تسمع دعوى الارث بعد مضي المدة المعلومه  
 ٣٢ مطلب فيما يمنع دعوى الملك أو الارث  
 ٣٢ مطلب الصلح من ابدال زوجين لا يمنع الدعوى بالاطلاق  
 ٣٢ مطلب لو قسم مع باقي الورثة ثم ادعى ان ابا جمل هذا له في صفه تسمع دعواه  
 ٣٣ مطلب الضروريات لا يدخلها الشك عندنا  
 ٣٣ مطلب لا تسمع دعوى المرأة بجميع مقدم صداقها بعد ان دخل بها الزوج  
 ٣٣ مطلب لا بد من دعوى الذكورة والانوثة في الدابة مع بيان الجنس والزوج على المختار بخلاف اللون والشبه فلا حاجة اليه  
 ٣٣ مطلب ذكر الصفة في المبيع لقوم عندنا في غير البيوع والاعيان  
 ٣٣ مطلب لا بد من الجرف في دعوى الشيء ميراثا وكذا في الشهادة الا في مسئلة واحدة  
 ٣٣ مطلب فيما يشترط ذكره في الوديعة والهبة وغيرها  
 ٣٣ مطلب لا بد في دعوى الرهن من ذكر القبض أو الخلية  
 ٣٤ مطلب يشترط في دعوى الغصب بيان مكان الغصب ان كان للغصب حمل ومؤونة والا فلا وان كان فيما بين قيمته يوم غصبه  
 ٣٤ مطلب يشترط في الدعوى بقيمة المثل بيان السبب في السلم والاستهلاك والقرض  
 ٣٤ مطلب في الدعوى بضمن المبيع وغيره  
 ٣٤ مطلب فيما واختلفت النقود في بلد العقد  
 ٣٥ مطلب لا بد في دعوى المثل من بيان السبب لعمدة الدعوى مع باقي الشروط  
 ٣٥ مطلب في تعريف المثل  
 ٣٥ مطلب في العقد الذي كثرت شروطه  
 ٣٦ مطلب النكاح عندنا له حكمان

صحيحة	صحيحة
٤١	مطلب في الشيء المفوض الى اثنين لا يملك أحدهما
٤١	مطلب ويستثنى من عدم انفرد أحد الناظرين ست عشر مسألة
٤١	مطلب لا يعتمد على الخط والخطم الا في مسائل
٤١	مطلب من عليه الحق اذا امتنع من قضائه لا يضرب الا في مسائل
٤١	مطلب لا يحلف القاضي على حق مجهول الا في مسائل
٤١	مطلب القضاء بقصره على المحكوم عليه الا في مسائل فيتعدى فيها
٤٢	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل
٤٢	مطلب لو أخر شهادة الحسبة بلا عذر لا تقبل شهادته
٤٣	مطلب لا يجبر احد الشريكين على العمارة الا في مسائل
٤٣	مطلب المقضى عليه لا تنهع دعواه ولا يئتمنه الا في مسائل
٤٣	مطلب الدفع يصح قبل القضاء وبعده
٤٣	مطلب تسمع البينة بعد الحلف
٤٣	مطلب التناقض في محل الخفاء عفو
٤٣	مطلب اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل
٤٣	مطلب لا تقبل بينة النفي الا في مسائل
٤٣	مطلب الابراء العام انما يعتبر عند عدم الاقرار بالحق المدعية الا في مسائل
٤٣	مطلب لا يجوز تأخير الحكم الا في مسائل
٤٣	مطلب كل من عمل اقراره تقبل بينته الا في مسائل
٤٣	مطلب لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع او لضرورة
٤٣	مطلب لا يصح قضاء القاضي لنفسه الا في مسألة
٤٣	مطلب أمين القاضي لا تلحقه العهدة بخلاف الوصي
٤٣	مطلب وينصب القاضي الوصي في ثمان مواضع فقط
٤٣	مطلب يشترط حضور الصغير عند نصب وصي عليه
٤٣	مطلب لا يشترط حضور الصغير لفرض النفقة له في ولاية القاضي
٤٣	مطلب لا تقام البينة على المقر الا في بعض المواضع
٤٣	مطلب بيان السبب في دعوى العن شرط
٤٣	مطلب اذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وولاه
٤٣	مطلب في الفرق بان الوكيل عامل للوكيل خلاف غيره
٤٣	مطلب الوكيل المقام من طرف الوكيل الاول المفوض وكيل عن الموكل لاعنه
٤٣	مطلب لا تقبل شهادته لنفسه الا في مسألة
٤٣	مطلب لا يقضى بالقرينة وظاهر الحال الا في مسائل معدودة
٤٤	مطلب في طرق القضاء وفرضه على القور
٤٤	مطلب في الردة وحكمها
٤٥	مطلب فيما يطله الاختلاف بالزمان والمكان وما لا يطله
٤٥	مطلب في المفتي والقاضي المجتهد وفي المقلد أيضا
٤٦	مطلب في مسائل ترجح البينات وكتاب النكاح
٤٧	مطلب كتاب الطلاق
٤٨	مطلب باب النفقات
٤٨	مطلب باب النسب
٤٩	مطلب كتاب الشركة
٤٩	مطلب كتاب الوقف
٥٠	مطلب كتاب البيوع
٥٢	مطلب باب السلم
٥٢	مطلب كتاب الكفالة
٥٣	مطلب كتاب الشهادات
٥٤	مطلب بينة مدعي الارث أو زيارته مقدمة على بينة من يدعي خلاف ذلك
٥٦	مطلب كتاب الوكالة
٥٦	مطلب كتاب الرهن
٥٧	مطلب كتاب الوصايا

مكتبة	مكتبة
٥٨ مطلب في فصل فيما يقضى فيه بين الخصمين عند اقامتهما بالبينة	٦١ أنه في يد المدعى عليه
٥٨ مطلب في دعوى الملك المطلق	٦١ مطلب لا بد في الدعوى من ذكر المدعى للطالبة بالمدعى به
٥٨ مطلب في دعوى الارث	٦٢ مطلب فيما يحتاج فيه الى ذكر الفاصل بين الحدود وما لا يحتاج
٥٨ مطلب في دعوى الشراء	٦٢ مطلب لو قال ان حدها لزيق دار الوقف فلا بد من بيان المصنف
٥٩ مطلب في دعوى النتاج والسبب الذي لا يتكرر كنسج القطن وغيره بخلاف جزاء الصوف والبناء	٦٢ مطلب لو قال في الدعوى أو الشهادة ان المدعى بهما لزيق أرض ورثة فلان أولي مق ملك ورثة فلان لا يكفي الا اذا ذكر عددهم بأسمائهم وأنسابهم الى الجد الا اذا كانوا مشهورين بدون ذلك
٥٩ مطلب في دعوى الملك بسببين مختلفين	٦٢ مطلب لو أراد تضمينه لا بد من تسمية الارض وموضع النهر وعرضه وعمقه
٦٠ مطلب في دعوى النصب	٦٣ مطلب في شرط تقرير القاضي النفقة
٦٠ مطلب في دعوى الاجارة	٦٣ مطلب في شرط التفريق بين الزوجين بسبب التحريم
٦٠ مطلب في دعوى الدين عن الميت	٦٣ مطلب في اثبات الوشء
٦٠ مطلب لا تصح دعوى البيع ونحوه الا اذا قال المدعى في دعواه بآءه له بطوقة	٦٣ مطلب في تقدير سن البلوغ على المفتي به للغلام والاني
٦٠ مطلب في التخرج عن التركة وفي دعوى الاخوة ونحوها	٦٣ مطلب فيما يشترط من الشروط في دعوى القتل
٦٠ مطلب في قولهم كل ما هو شرط في الدعوى شرط في الشهادة ليس على اطلاقه	٦٣ مطلب فيما لو ادعى القاضى عن الحدود وكال له المدعى لأعرفها وفيه تفصيل حسن
٦١ مطلب في دعوى المنسلى لا بد من ذكر الجنسية أشياء	٦٣ مطلب فيما لو ادعى ان في المدعى به شجرة فوجد غيره
٦١ مطلب اذا اتحدت النقود في البلد فلا حاجة لذكر الوصف في الدعوى	٦٣ مطلب فيما لو ادعى بقطع معدوده من الارض فوجد أكثر أو أقل من دعواه فدعواه صحيحة ولا تبطل بذلك
٦١ مطلب لو كان المثلي قائما يلزم احضاره مجلس الدعوى للاشارة له فيها	٦٣ مطلب تصح الدعوى بالارث لو ذكر عدد الورثة وان لم يبين حصته نفسه ولو طالب بتسليم حصته فلا بد من بيانها
٦١ مطلب في دعوى الاملاك لا يلزم بيان السبب وفي الدين يلزم	٦٣ مطلب الاصل في الوقف الصحة واستيفاء الشروط
٦١ مطلب لا بد في صحة دعوى الارث من الجربان ينسب نفسه في الدعوى وينسب الميت الى أن يلتقيان الى أب واحد	٦٣ مطلب لو جعل النظر لنفسه في الوقف له أن يجعله لغيره
٦١ مطلب في بيان شروط صحة الوقف	٦٣ مطلب الاصل في الاستبدال استيفاء شرائطه
٦١ مطلب لا يشترط بيان ما يملكه المدعى عليه في الدعوى عليه بأنه موسر ولا في الشهادة عليه بذلك	
٦١ مطلب لا تصح الدعوى من وكيل بيت المال الا باذن من السلطان أو نائبه	
٦١ مطلب دعوى الفعل تصح على ذي اليد وعلى غيره	
٦١ مطلب يشترط في الشهادة على العقاران يعاين	



مطالبة	مطالبة
٦٤ مطلب يلزم الأب باجرة المسكن للصغير لاجل أن يحضن فيه اذ لم يكن للحاضنة ملك	٦٧ مطلب لو كان المدعى به على الغائب متعدد وكان واحدا منه شرط الثبوت المدعى به لا ينصب الحاضر خصما فيه عن الغائب
٦٤ مطلب اذا تحقق ضرب الزوج لزوجته وخرجت من منزلها بسبب ذلك لا تعد ناشرة	٦٧ مطلب في محضر دعوى الرجل ببيعة صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها
٦٤ مطلب ليس للزوجة الامتناع من السكنى مع ولده الصغير وامته وأم ولده	٦٧ مطلب في الشهادة بالحرمة الغليظة
٦٤ مطلب يلزم الولد بنفقة أصوله	٦٧ مطلب طالب النفقة يقرط لحرط امان الشاهد أو من المدعى للطلاق
٦٤ مطلب يلزم الولد بنفقة زوجة واحدة لا به فقط	٦٧ مطلب العبرة بالتعريف في الشاهد لثلاثة كثير الحروف
٦٤ مطلب نفقة مادون الشهر الماضية تجب بدون قضاء ولا رضاء فلا تسقط	٦٨ مطلب في محضر دعوى الدين على الميت
٦٤ مطلب الحاضنة لو سافرت بالاولاد لا تسقط نفقتهم ولا حضانتهم وان كان لا يحمل لها السفر بلا اذن والدم أو واهيم	٦٩ مطلب في محضرات اثبات الدفع بعد الحكم بهذه الدعوى في الدفع المعتبر شرعا
٦٤ مطلب في الشروط المختصة للحاضنة	٦٩ مطلب في محضر دعوى النكاح اذ لم يكن للمرأة زوج ولم تكن في يد أحد
٦٤ مطلب لا يجبر الأب على دفع اجرة الداية وأجرة الحكيم عند اعسار الأب	٧٠ مطلب في سجل هذه الدعوى
٦٤ مطلب ليس للام السفر بالولد المحضون وفيه تفصيل حسن	٧١ مطلب في محضر دفع دعوى النكاح
٦٥ مطلب الاصل في المحاضر أن يبالغ الكاتب في بيانها صراحة	٧١ مطلب في محضر دعوى الدفع بدعوى العين
٦٥ مطلب فيما يحتاج فيه الى الاشارة وما لا يحتاج مطلب في دعوى الوقف لا يشترط بيان الدعوى الصادرة من المتخاصمين تفصيلا فيها	٧٢ مطلب في محضرات اثبات العصبية
٦٥ مطلب لا بد في صحة الدعوى من ذكر الملك ولو في الحدود وكذا الشاهد	٧٣ مطلب في محضرات اثبات العنة لاجل أن يفرق القاضي بين الزوجين
٦٥ مطلب في تعريف المحضر	٧٣ مطلب في محضر الدفع لهذه الدعوى
٦٥ مطلب لو كان المطالب ثبوت عقد الاجارة للاحكم بعهدة العقد فلا حاجة الى بيان من ولى الناظر عليه من القضاة	٧٤ مطلب في محضر دفع دعوى شركة العنان
٦٦ مطلب يقدم القاضي القضاء بالوضاية أو الوكالة أو الوراثة على القضاء بالدين	٧٤ مطلب في اثبات الوقفية
٦٦ مطلب في بيان نفس المحضر في الحرمة الغليظة	٧٤ مطلب لا بد من اثبات التوكيل عند غيبة الموكل ولو أقر به الخصم

V. K









(Arab)  
KBL  
.B573  
1901

